الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

Vol. 5. Issue 6. April 1998 — المجلد الخامس - العدد السادس - نيسان / ابريل ١٩٩٨

التراجع السعودي!

□ ليس هناك حتى الآن تفسير مقنع لإصرار المملكة العربية السعودية في مؤتمر منظمة «أوبيك» الذي انعقد في العاصمة الإندونيسية جاكرتا في أواخر السنة الماضية، على زيادة سقف الانتاج النفطي والحصص المقررة للدول الأعضاء في المنظمة، مع أن الجميع كانوا يعرفون حق المعرفة أن مثل هذه الخطوة سوف تدفع بأسعار النفط الى الهبوط السريع والسحيق.

والتفسير الوحيد الممكن، في الظروف المشار اليها، هو أن ذلك الموقف السعودي مقصود ومتعمد، بصرف النظر عن صوابيته او عدم صوابيته من الناحية الموضوعية، من أجل «معاقبة» الدول الأعضاء المتجاوزين لحصصهم، وعلى راسهم فنزويلا، شريكة السعودية الأولى في تاسيس «أوبيك». او بكلام آخر، يذكرنا بأيام وزير النفط الأسبق أحمد زكي يماني، كان بمثابة حرب أسعار حسب القاعدة الشمشونية: «علي وعلى أعدائي يا رب» او كالرجل الذي يقطع «ذكره» نكاية بزوجته!

فإذا كان ذلك صحيحاً، فإنه ليس خبراً مفرحاً لوزير النفط السعودي علي النعيمي، على الرغم من إرغام فنزويلا على التفاهم مع السعودية لخفض الصادرات النفطية في اجتماع الرياض الذي ضم المكسيك ايضاً.

ذلك أن حرب الأسعار الأولى التي قادها اليماني في منتصف الثمانينات ادت الى عزله والى الإضرار بالمالية السعودية الى درجة أن المملكة في حينه لم تتمكن من إصدار ميزانيتها سنة كاملة لأول مرة في التاريخ المالي للدول في العصور الحديثة. كما إن حرب الأسعار الثانية التي قادها الشيخ علي الخليفة العذبي الصباح وزير النفط الكويتي الأسبق، لم تؤد الى عزله والمطالبة بمحاكمته فحسب، بل كانت من الأسباب الجوهرية لقيام صدام حسين باحتلال الكويت، وما أدى اليه ذلك من حروب وذيول لم تنته بعد.

وقد لا يكون علي النعيمي المسؤول الفعلي عن ذلك القرار، لكن المسؤولية الشكلية تقع عليه، خصوصاً ان التراجع عنه بعد التفاهم السعودي - الفنزويلي - المكسيكي، ليس متوقعاً له أن يعطي النتائج المرجوة، بالنظر الى أن سوق النفط العالمية باتت سوق مشترين ولم تعد سوق بائعين. فالعراق ليس داخلاً في صيغة الرياض، وكذلك عدد من المنتجين خارج «أوبيك»، منهم النرويج وروسيا، فضلاً عن انه ليس مضموناً أن تعود دول «أوبيك» ذاتها الى تجاوز حصصها الجديدة، قياساً على السوابق، وتحت وطأة الاحتياجات المالية المتزايدة، التي تقضي ببيع المزيد من النفط بأسعار اقل، مما سيدفع بالأسعار الى المزيد من الهبوط.

إن الضوابط المفتعلة لتكييف الأسواق لم تعد ممكنة او مجدية وسط اتجاه عالمي لا مرد له الى إطلاق عنان المنافسة في الأسواق الحرة، وترك تقرير الأسعار لأحوال العرض والطلب.

وسوف يثبت، كما ثبت في حالات عديدة من قبل، أن التراجع، حتى عن قرار خاطىء، هو اسوا من القرار الخاطىء ذاته!

«الميزان»

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2.5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya:LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3.50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

مطلبان إسرائيليان للمساعدة على فك الحصار عن العراق وإعادة تأهيل صدام حسين

إحياء خط أنابيب النفط وتوطين اللاجئين الفلسطينيين!

واشنطن - «الميزان»

□ لم يكن اللوبي اليهودي في الكونغرس الأميركي بعيداً عن إقناع الإدارة في واشنطن بقبول الحل الدبلوماسي الذي توصل اليه كوفي أنان، الأمين العام للامم المتحدة مع الحكومة العراقية، باعتبار ان مثل هذا الحل يتيح مجالاً للتفكير بشؤون منطقة الشرق الأوسط ككل على المدى البعيد.

وقال مصدر أميركي مطلع لـ«الميزان»، إن بعض الأوساط الإسرائيلية الفاعلة في كواليس الكونغرس راحت بشكل ملفت تقلل من احتمالات الخطر العراقي، وأشارت الى أن التقارير المتداولة حول قابليات العراق السلاحية مبالغ فيها جداً. ونقل عن تلك الأوساط قولها، إن إسرائيل تعرف انه ليست لدى العراق القاعدة الصناعية المتطورة الكفيلة بصنع وتطوير أسلحة الدمار الشامل.

وذكر المصدر الأميركي عن لسان احد النشطين في اللوبي اليهودي قوله: هل سمعتم عن أي شيء كتب عليه «صنع في العراق» غير التمر!

وقال المصدر إن هذا المنحى الملفت يقوم على تصور مؤداه انه من الضروري استدراج العراق الى الانخراط بشكل من الأشكال في عملية السلام للشرق الأوسط، لأن ذلك ضروري للمرحلة النهائية من العملية.

فإذا أمكن إدخال العراق في العملية السلمية بصورة مباشرة، فإن ذلك مهم بالنسبة الى اسرائيل، لأنه يتيح إحياء خط أنابيب كركوك - حيفا للنفط المغلق منذ عام 1948، لتزويد اسرائيل والمناطق الفلسطينية بالنفط العراقي، على قول المصدر الأميركي. لكن ذلك في اعتقاده ليس شرطاً لازماً، إذا ما أصر العراق على عدم الدخول المباشر في العملية لأنه ليست له حدود مع اسرائيل، وبالتالي يعتبر نفسه غير معني بمفاوضات السلام، وفي هذه الحالة توافق اسرائيل على إقامة الخط العراقي المقترح في الثمانينات بين منابع النفط العراقي وميناء العقبة الأردني بحيث يمكن لإسرائيل أن تتزود من هذا الخط.

وكان العراق قد اقترح مد هذا الخط على الولايات المتحدة رسمياً من قبل على أن تنفذه شركة «بكتل» شرط أن تضمن واشنطن عدم تعرض اسرائيل له، فيكون عملياً تحت الحماية الأميركية.

وقال المصدر الأميركي، إن من الأسباب التي تحول الآن من دون الاتفاق على الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان بموجب قرار مجلس الأمن رقم 425، خشية لبنان من أن يؤدي ذلك الى توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي اللبنانية، مشيراً الى أن اللوبي اليهودي في أميركا مستعد للمساعدة على فك الحصار الحالي عن العراق وإعادة تأهيل نظام صدام حسين في المجتمع الدولي، إذا قبل العراق توطين 200 الف لاجئ فلسطيني يقيمون الآن في لبنان في الأراضي العراقية.

وقال المصدر أيضاً، إنه في حال توطين لاجئي لبنان في العراق، يسهل عندئذ توطين عدد مماثل من الفلسطينيين اللاجئين في الأردن، وتحديداً من سكان المخيمات بالقرب من العاصمة الأردنية عمّان لتخفيف الضغط عن العاصمة الأردنية.

وأشار المصدر الأميركي الى أن توطين الفلسطينيين في العراق، سوف يكون لمصلحة العراق سواء من حيث التوازن الداخلي، أو من حيث المساهمة في عملية إعادة إعمار العراق بعد فك الحصار.

الضائقة المالية السعودية تفتح الدفاتر العتيقة!

الأمير تركي وأولاده يلاحقون عصام فارس

● قال مصدر سعودي لـ «الميزان» ان الأمير تركي بن عبد العزيز وأولاده عاكفون على ملاحقة رجل الأعمال اللبناني المعروف ونائب عكار في البرلمان، بسبب أموال يقال انها تعود اليهم في ذمته. وقال المصدر ان الأمير تركي يفضل حل الإشكال حبياً واعتباره مجرد «خطأ في الحسابات»، وإلاّ اضطر الى الملاحقة بدعوى «الاختلاس»!

وأشار المصدر السعودي الى أن المبلغ الذي يطالب به الأمير تركي هو بحدود ١٠٠ مليون دولار، من أصل مبلغ إجمالي عائد من إحدى العمليات التي أوكل بها عصام فارس عندما كان في المملكة السعودية، وقدره ٢٠٠ مليون دولار. ويقيم الأمير تركي حالياً في القاهرة، بينما يقيم عصام فارس في لبنان ويتنقل بين فرنسا والولايات المتحدة، حيث تربطه صداقة خاصة بالرئيس الأميركي السابق جورج بوش.

والمعروف ان عصام فارس كان يملك شركة «بالاست نيدام» الهولندية بكاملها عندما تولت تنفيذ مشاريع مدنية وعسكرية ضخمة في السعودية قبل بيعها بمبلغ ٩٠ مليون دولار لشركة «بريتش إيروسبايس» البريطانية سنة ١٩٨٧.

الوليد بن طلال ينجد صغار الأمراء

● يعتبر الوليد بن طلال بن عبد العزيز أغنى الأمراء السعوديين قاطبة، على الأقل من حيث السيولة النقدية المتزايدة والمتراكمة، بينما إنفاقه الشخصي أقل بكثير من بقية الأمراء. والمتداول الآن في الرياض، أنه بسبب الضائقة المالية الحالية يقوم الوليد بمد يد العون والمساعدة لبعض صغار الأمراء في العائلة الذين يعانون من الشح. وتقول مصادر سعودية، أنه قد تكون هناك غاية سياسية من هذا الإغداق بغية استقطاب الأمراء الأقل حظاً، ريثما تنجلي مسألة الخلافة.

وتتحدث الدوائر الدبلوماسية في لندن، عن تحالف ما بين الأمير طلال وولده الوليد وبين الأمير عبدالله ولي العهد لن تظهر ملامحه الحقيقية قبل تولي الأمير عبدالله مقاليد العرش. وقالت تلك الأوساط أن الأموال التي ينفقها الوليد بن طلال في المملكة اخذت اتجاها ملفتاً ومغايراً للسابق، حيث لوحظ قيامه بدعم شريحة معينة من الأمراء، اقل ارتباطاً وتعاطفاً مع الوضع السائد الآن.

صراع صامت على الثروة الشخصية للملك فهد

● تقول مصادر سعودية عليمة أن الأميرين محمد بن فهد حاكم المنطقة الشرقية، وفيصل بن فهد وزير الشباب والرياضة، يخوضان صراعاً صامتاً مع اخيهما الأصغر عبد العزيز بن فهد الوزير في الديوان الملكي، بسبب الترتيبات التي أجراها الملك فهد بالنسبة الى ماليته الخاصة الطائلة، وتقضي بأن تؤول جميعها الى ابنه الأصغر عبد العزيز. وتقول تلك المصادر، إن الملك فهد أعد تلك الترتيبات في وقت سابق لمرضه من خلال صديقه اليوناني المعروف الكابتن لاتسيس، وعبر شركات ومصالح وحسابات خارجية معقدة.

وقد نشأ هذا التجاذب أخيراً بسبب تدهور الحالة المالية للأمير محمد بن فهد، حسب تلك المصادر التي قالت إن ذلك من أسباب ملاحقته أيضاً لرجل الأعمال اللبناني سعيد أياس. وتقول المصادر المشار اليها أنه تجري الآن ترتيبات لتغطية ديون الأمير محمد الكبيرة تجاه المصارف في المملكة، وهي ديون تقدر بمبلغ مليارين من الريالات السعودية (بحدود ٥٠٠ مليون دولار).

«باريبا» يسوّق سندات حكومة الحريري الخارجية

مجموعة بنك الإمارات» المتفاهمة مع «بنك بيروت» ستمول مشاريع الإعمار!

❐ يخطط «بنك الامارات للاستثمارات المالية المحدود» التابع لـ «مجموعة بنك الامارات» الاشتراك مع «بنك بيروت» في تمويل مشاريع إعادة إعمار لبنان وتقديم قروض للبنانيين العاملين في الامارات لشراء منازل في لبنان. وكان المصرف الاماراتي اشترى حصة ١٠٪ من اسهم «بنك بيروت» في مطلع شباط/ فبراير الماضي.

سليم صفير، رئيس مجلس الادارة المدير العام لـ «بنك بيروت»، اعرب في مؤتمر صحافي مشترك في دبي، مع انيس الجلاف، المدير العام وكبير المسؤولين التنفيذيين في «مجموعة بنك الامارات»: «ان خطوة الشراكة بين المصرفين هي الاولى من نوعها بين مصارف إماراتية ولبنانية وستتيح للمستثمرين فرصة تنويع محافظهم الاستثمارية والاستفادة من خبرة «بنك بيروت» في القطاع المالي».

وأشار صفير الى انه أصبح بامكان عملاء المصرفين الآن استخدام وسائل مريحة مثل الحسابات المشتركة، واستخدام بطاقات الصراف الآلي في الاجهزة التابعة للمصرفين في الخارج، والحصول على تسهيلات البطاقات الائتمانية ومعاملات الصرف الاجنبي.

وكان «بنك الامارات للاستثمارات المالية المحدود»، المسؤول عن الاستثمارات المصرفية في «مجموعة بنك الامارات» اشترى الحصة في «بنك بيروت» نيابة عن مجموعة «بنك الامارات» في اطار الخطة الاستراتيجية التي تتبعها المجموعة لتوسيع نطاق اعمالها في الأسواق العربية خصوصاً في دول المشرق العربي.

وقال سليم صفير: «ستشمل العلاقة الجديدة فتح آفاق التعاون بين المصرفين وإرساء وضعية الشريك المتميز، والتعاون في ميدان المعاملات الخارجية وخدمات القروض والودائع، وعمليات الاسواق المالية وتبادل المعلومات والخبرات في حقول مهمة مثل تكنولوجيا المعلومات وتطوير الموارد البشرية».

أنيس الجلاف قال بدوره: «ان المصرف سيطور شراكته الاستراتيجية مع «بنك بيروت» عبر تقديم خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية والاستشارات المالية في السوق اللبنانية لمواطني الامارات بحيث يستطيع المستثمرون الإماراتيون المساهمة في الاقتصاد اللبناني النامي، ومشاريع الإعمار، عبر الاستفادة من خبرة بنك بيروت الواسعة والجيدة».

وأشار انيس الجلاف الى ان «بنك الامارات للاستثمارات المالية المحدود» التابع للمجموعة يعتزم الدخول في عمليات مشتركة مع «بنك بيروت» لتمويل المشاريع، خصوصاً مشاريع إعادة إعمار لبنان. وسيتاح للبنانيين المقيمين في الإمارات فرصة الاستفادة من برامج تمويلية مثل تمويل شراء منازل في لبنان.

على صعيد آخر، اعلن «بنك باريبا» انه سيتولى ادارة اصدار سندات دولية قيمتها ٥٠٠ مليون مليار دولار، ثم ذكر لاحقاً ان مبلغ السندات المقرر طرحها في الأسواق المالية الخارجية سيرفع الى ٨٠٠ مليون دولار، وربما اكثر.

وافاد بيان لوزارة المالية ان البنك سيسوق السندات في الاسواق الدولية اعتباراً من هذا الشهر.

وفي البيان أيضاً ان السندات التي تبلغ قيمتها ٥٠٠ مليون دولار هي الدفعة الاولى من برنامج اقراض تبلغ قيمته مليارا دولار وافق عليه البرلمان اللبناني في كانون الثاني/ يناير الماضي. وكان البرلمان وافق على سندات تصل آجال استحقاقها الى ٣٠ سنة.

وكان رياض سلامة حاكم مصرف لبنان المركزي انه يتوقع ان يبلغ سعر الفائدة على السندات نحو ٢,٥٪ زيادة على سعر الفائدة على اذون الخزانة الاميركية، ومن المرجح ان يستكمل برنامج الاقراض خلال ١٨ شهراً على اربع او خمس دفعات.

وكان مجلس النواب اقر اتفاقية وقعت في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي بين الترويكا الحاكمة لاعادة هيكلة الدين الداخلي وخفض الاقتراض مليارَي دولار من خلال اصدار سندات دولية.

وواجهت حكومة رفيق الحريري ضغوطاً دولية لضبط الاحوال المالية. وحذرتها الوكالات الدولية من احتمال تعرضها لخفض في التصنيف الائتماني اذا لم تتخذ اجراءات فعالة. وزاد صافي الدين الداخلي بنسبة ١٤,٥٨٪ في سنة ١٩٩٧ الى ١٩٧٤١,٦ مليار ليرة لبنانية من ١٧٢٢٨,٨ مليار ليرة في نهاية كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٩٦.

وارتفع الدين بالعملة الاجنبية بنسبة ٣٢,٩٪ في سنة ١٩٩٧ الى ٢٣٥١ مليون دولار من ١٧٦٩ مليون دولار سنة ١٩٩٦.

سيجار... التحصلدار!

تردد أن الزيارة التي قام بها فؤاد السنيورة، وزير الدولة اللبناني للشؤون المالية، (التحصلدار كما أطلقت عليه «الميزان» قبل سنوات خمس)، الى كوبا في الآونة الأخيرة، استهدفت «دعم» رجل الأعمال محمد زيدان في تجارة «السيجار الهافاني» الفاخر الذي يسوقه في لبنان، وأن الزيارة لم تخرج عن هذا النطاق. ذكرت ذلك نشرة «الديبلوماسي» الصادرة في لندن في عددها لشهر شباط/ فبراير الماضي.

المحللون الماليون يخففون من زخم المروجين لها

أرباح «سوليدير» كانت متوقعة ولن تحسن من سوء أحوال الإقتصاد!

❐ ذكر محللون ماليون امام «الميزان» ان صافي ارباح «سوليدير» التي بلغت ٧٧,٨ مليون دولار سنة ١٩٩٧ لم تكن مفاجئة، إنما هي جاءت متماشية مع التوقعات. واستبعدوا ان يحرك هذا الارتفاع الاسواق على المدى القصير. والمستثمرون الاجانب لما زالوا في حال ترقب، لان الوضع الاقتصادي الكلي لا يبعث على التفاؤل.

وكانت «سوليدير» أعلنت زيادة صافي ارباحها ٣٢٪ عن سنة ١٩٩٧ لتصل الى ٧٧,٨ مليون دولار متجاوزة الارباح المستهدفة لسنة ١٩٩٧ وهي ٧٦,٧ مليون دولار.

ودار سعر شهادات الايداع العالمية لشركة «سوليدير» حول ١٢,٩٧٥ دولار من دون تغير تقريباً عن سعرها الذي بلغ ١٢,٩٥ دولار.

وفي بورصة بيروت ارتفع سعر «سوليدير» من الفئة (أ) الى ١٢,٧٥ دولار من ١٢ دولارا بينما ظل سهم الفئة (ب) على ١٢ دولارا من دون تغيير.

لكن بعض السماسرة يرون ان النتائج أفضل مما كان منتظراً، وانها خففت من شكوك السوق.

وقال رودي صايغ، نائب المدير العام لشركة «فيدوس للسمسرة» في بيروت:

«النتائج أفضل من المتوقع لان المستثمرين كانوا قلقين في احدى المراحل، وثارت شكوك كثيرة بعد اعلان نتائج نصف السنة».

وبلغت ارباح «سوليدير» الصافية في النصف الاول من السنة ١٢,٤ مليون دولار فقط.

وعزت الشركة نمو الارباح في النصف الثاني وللسنة الماضية باكملها الى مبيعات الاراضي الرائجة ودخل الشركة من الايجارات بالاضافة الى الفائدة المحصلة على اموال الشركة.

فقد زادت ايرادات مبيعات «سوليدير» في سنة ١٩٩٧ بنسبة تقرب من ٥٦٪ الى ١٤٤ مليون دولار من بيع مسطحات مساحتها ١٣٦٢٢٣ متراً مربعاً بمتوسط ١٠٥٦ دولاراً للمتر المربع الواحد.

وذكرت مصادر داخل «سوليدير» ان الشركة الاكبر في لبنان، حققت اهدافها المالية على الرغم من الغاء عقد «ضخم» بسبب الازمة المالية الآسيوية، وعلى الرغم من انهيار صفقة لاقامة فندق «فور سيزونز» بتكلفة قدرها ١٠٠ مليون دولار مع الامير السعودي الوليد بن طلال، الذي تراجع فجأة من الاستثمار في بيروت، وقد فسر اجراء الامير السعودي الذي يحمل الجنسية اللبنانية ايضاً، تفسيرات شتى. وقال باتريك جورج، محلل المبيعات في «مؤسسة اتش اس بي سي جيمس كيبل» اللندنية المقر:

«لقد استحوذت علينا في الاسابيع الاخيرة من الشهر الماضي شكوك في قدرة الشركة على تحقيق التوقعات بعد الانسحاب من عدة صفقات معها».

وأضاف: «إن صورة الاقتصاد الجزئي جيدة في الوقت الحالي، لكن لاتزال هناك شكوك تحيط بصورة الاقتصاد الشامل. لقد كانت تصريحات محافظ البنك المركزي ايجابية للغاية لكن المستثمرين الاجانب مازالوا ينتظرون للتأكد من النتائج الفعلية». وكان رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان المركزي، قال ان نسبة العجز في الميزانية خلال شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير بلغت ٣٠٪ تقريباً في حين ان النسبة المتوقعة للعجز خلال السنة باكملها هي ٤٢٪.

وخلال سنة ١٩٩٧ بلغت نسبة عجز الميزانية ٥٩٪ بينما كانت النسبة المستهدفة ٣٧٪. ونتيجة لذلك، حذرت وكالات دولية للتصنيف الائتماني لبنان من امكانية خفض درجة تصنيفه ما لم يتمكن من كبح جماح انفاقه العام.

وأظهرت البيانات المالية المدققة لسنة ١٩٩٧ ان حجم السيولة لدى «سوليدير» في نهاية السنة بلغ ٢٢٩,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع اوراق القبض في نهاية السنة ٢١٤ مليون دولار.

وقالت «سوليدير»، التي تتولى اعادة اعمار وسط بيروت التجاري المدمر خلال الاحتراب الداخلي، انها وقعت اتفاقات مبدئية بشأن صفقات بيع قيمتها ٥٧,٢ مليون دولار من المتوقع ان تصبح نهائية خلال سنة ١٩٩٨.

وفي سنة ١٩٩٦ زادت ارباح «سوليدير» الصافية ٨٠٪ الى ٥٨,٩ مليون دولار في حين بلغت العائدات من الانشطة العقارية ٤٣,٧ مليون دولار مقارنة مع ١٢,٢ مليون دولار سنة ١٩٩٥. ويبلغ رأس مال الشركة التي يمثل رفيق الحريري احد كبار مساهميها ١٦٥٠ مليون دولار.

المصارف اللبنانية تلحق بالسندات الدولارية لحكومة الحريري الى الخارج

السيرك اللبناني يتجاوز تغيير «الصيغة» الى تغيير «النظام»!

تحليل سياسي:

شهد السيرك اللبناني في الشهر الماضي تقلبات مثيرة، كانت قد بدأت قبل ذلك بانفكاك الزعيم الدرزي وليد جنبلاط عن رفيق الحريري، رئيس الحكومة، ثم زيارته المفاجئة الى العاصمة الإيرانية طهران، ومقابلته للرئيس السوري حافظ الأسد بعدها. وقد عالجت «الميزان» التحول الجنبلاطي في عددها الماضي، (المجلد الخامس ـ العدد الخامس ـ آذار/مارس ١٩٩٨)، بعنوان «فك الارتباط بين الحريري وجنبلاط يعزز الحلف الماروني – الشيعي».

ومن أبرز المواضيع التي أدت الى التقلبات المستجدة موضوع الزواج المدني الذي طرحه رئيس الجمهورية وعارضه رئيس الحكومة، ثم المشاورات الموسعة التي قام بها الحريري لفك العزلة المتزايدة من حوله. والملفت في تلك التطورات أن مجلس الوزراء للمرة الثانية على التوالي يصوت بالاكثرية ضد رئيس الحكومة، مما وضعه أمام مأزق الإستقالة التي يريدها، و كما يبدو لا يريدها جميع الذين عملوا على إحراجه، خصوصاً الوزراء ورئيس الجمهورية.

المشاورات الحريرية

مما لا شك فيه أن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هو في راس الأسباب التي دعت الحريري الى إجراء مشاورات موسعة، خصوصاً مع المراجع الدينية المسيحية على اختلافها، وإن كان لقاؤه مع البطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير ومجلس المطارنة في بكركي اخذ صفة اكثر جدية، لأن قيام تحالف ماروني ـ شيعي بدا قريباً في الأفق، وهو تحالف ظهرت بوادره الأولى في اللقاءات التي كان نبيه بري، رئيس مجلس النواب، قد باشر بها منذ سنوات مع الرهبانيات المارونية.

وقد تميز لقاء الحريري مع المراجع الدينية المارونية باتساعه، حيث ظهر رئيس الحكومة وكأنه يؤدي امتحاناً أمام لجنة فاحصة!

وبالإضافة الى اتساع اللقاء، تميز اللقاء بطول مدته، حيث استغرق حوالى سبع ساعات متواصلة طرحت خلالها جميع الأسئلة المحرجة، ولم تكن الأجوبة مقنعة في جوانب منها، خصوصاً بالنسبة الى الدور المسيحي في الحكم والدولة.

ومن خلال لقاءات الحريري الأخيرة مع البطريرك صفير ومجلس المطارنة الموارنة، وقبلها من خلال لقاءات بري مع الرهبانيات، ظهر المسيحيون، لأول مرة منذ نهاية الحرب قبل تسع سنوات، في وضع قوة ملحوظة لعاملين أساسيين:

أولهما، زيارة البابا يوحنا بولس الثاني الى لبنان في السنة الماضية، مما رفع المعنويات المسيحية وخفف من الشعور بالإحباط، الذي تولد في صفوف القوى المسيحية منذ اتفاق الطائف والاقتتال الداخلي بين القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع، وبين الجيش بقيادة رئيس الحكومة الانتقالية الأسبق العماد ميشال عون.

وثانيهما، رغبة سوريا والمسيحيين معاً في إعادة صياغة العلاقات السورية – المسيحية في لبنان، مما أعطى القوى المسيحية شعوراً بأنها، من خلال العلاقة الإيجابية مع دمشق، تستطيع أن تشكل عنصر التوازن الفعال في ميزان القوى المحلي.

وهكذا بدا الصف المسيحي الى الناظر اليه من الخارج وكأنه قد اصبح بين عشية وضحاها بيضة القبان، وبدا الموارنة بشكل خاص وكأنهم حسناء يتنافس الفريقان السني والشيعي على خطب ودها!

لكن ضعف مشاورات الحريري يكمن في أنها جاءت متأخرة، وبعد خراب البصرة، كما يقولون. ذلك أن تلك المشاورات كشفت عن حقيقة مسلكية رئيس الحكومة، وهي أنه أراد الانفراد بالنجاح عندما كان النجاح ممكناً، وعندما بدا الفشل يطل، أراد إشراك الآخرين في الفشل!

الزواج المدني

لكن قضية قانون الزواج المدني، التي طرحها رئيس الجمهورية بشكل مفاجيء، كانت أكثر إثارة للجدل بسبب التحسس التاريخي لرجال الدين، مسيحيين ومسلمين، حيالها منذ أن طرحها لأول مرة في الخمسينات الرئيس الراحل كميل شمعون، ثم طوي ملفها بفعل المعارضة الدينية. أما المفاجأة في الموضوع لم تكن في طرح الزواج المدني علناً، بل في موافقة مجلس الوزراء عليه بأغلبية كبيرة، رغم معارضة رئيس الحكومة نفسه للمشروع وتصويته ضده. وهذه المفارقة تركت تساؤلات حول الغاية الحقيقية من طرح الموضوع، سواء من قبل رئيس الجمهورية أو من قبل سوريا. ذلك أن أوساطاً لبنانية عديدة تظن أن الوزراء ما كانوا ليصوتوا على هذا النحو رغم معارضة رئيس الحكومة لو لم تكن هناك موافقة ضمنية من دمشق.

والمفارقة الأخرى التي أبرزها موضوع الزواج المدني، ظهور خلاف حاد بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وهو خلاف غير قابل للتصديق قياساً على السوابق. فهناك من يقول بأن هذا الخلاف مرده الى التقارب الملفت بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب. وهناك من يقول بأن الخلاف مرده الى نفور رفيق الحريري من التمديد مرة ثانية لولاية الرئيس الهراوي، وتفضيله التعاون مع قائد الجيش العماد إميل لحود بعد إزالة سوء التفاهم السابق بينهما. وهناك من يذهب الى حد القول بأن الرئيس الهراوي يلبي رغبة سورية في تحجيم الحريري وإرباكه.

وفي المقابل، هناك من يقول بأن الخلاف مفتعل، كالعادة، وأن رئيس الجمهورية طرح موضوعاً حساساً مثيراً للجدل في الوقت الذي كانت فيه حكومة الحريري محرجة غاية الإحراج من جراء تعثر برنامجها المالي والاقتصادي، وما أدى اليه ذلك من تململ شعبي بفعل الضائقة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وهي الضائقة التي كادت تنفجر انفجاراً عنفياً حاداً في ما سمي «ثورة الجياع» على يد الشيخ صبحي الطفيلي قبل مهاجمة قوات الجيش له وفراره الى خارج البلاد.

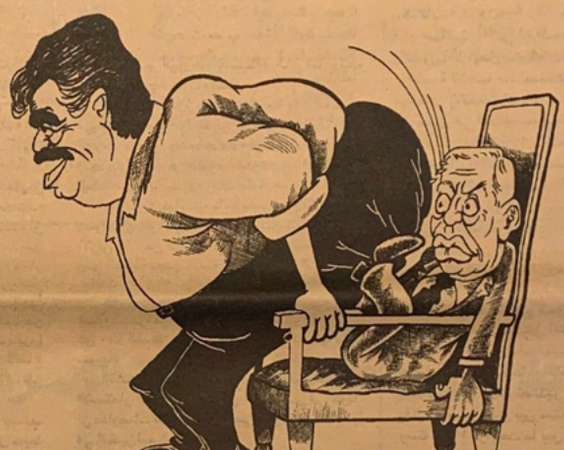

وهذا التفسير مفاده أن رئيس الجمهورية فتح لرئيس الحكومة المحرج قناة جانبية لتنفيس الاحتقان ضده، كما فعل في السابق عندما طرح موضوع التعديلات الدستورية لمجرد الإلهاء، وصرف الأنظار.

ثم إن هناك من يقول بأن رفيق الحريري يحمل توصية من صديقه القديم جوني عبدو، السفير اللبناني السابق في باريس، من قبل أن يصبح رئيساً للحكومة في أواخر عام ١٩٩٢، يحذره فيها من اي خلاف بينه وبين الرئيس الهراوي، لأن نشوء اي خلاف جدي بينهما من شأنه أن يكتب نهاية الحريري!

وكانت النتيجة أن اختلف الحريري مع جوني عبدو، أو هكذا يقال، ولم يختلف مع الهراوي.

غير أن رئيس الجمهورية، أعطى اطباعاً بجدية الخلاف مع الحريري عندما امتنع الحريري عن توقيع قرار مجلس الوزراء بشأن الزواج المدني، مخيراً شريكه في انتروبكا الحاكمة بين التوقيع أو الاستقالة، وهما أمران، بالنسبة الى الحريري، أحلاهما مر!

الصيغة والنظام

طبعاً، الحريري لن يستقيل، بل هو بعض عليها بالنواجذ. لكن المساجلات الدائرة في قمة الحكم وفي الأوساط السياسية تنبيء بتحولات في التركيبة اللبنانية طالما ظهرت ملامحها بأشكال مختلفة. ذلك أنه لا يمكن أن تمر البلاد بما مرت به من تجارب خلال ربع القرن الماضي وتبقى الأحوال على ما كانت عليه وكأن شيئاً لم يكن.

فقد ظهرت وسط التجاذبات السياسية في السنوات الأخيرة، خصوصاً بعد بروز حركة «أمل» و «حزب الله»، وظهور إيران كقوة إقليمية ذات طابع شيعي، بوادر استعدادات للتغيير في الصيغة اللبنانية تبعاً لتغير موازين القوى المحلية والإقليمية، تشير الى نضوج تحول الصيغة اللبنانية القائمة منذ الاستقلال والميثاق الوطني، من صيغة مارونية – سنية الى صيغة مارونية – شيعية. لكن ذلك، وإن بدا بمثابة أمر واقع، ليس من السهل تثبيته قانونياً او حتى عرفياً.

إلاّ أن طروحات الرئيس الياس الهراوي، في رده على رئيس الحكومة وعلى المرجعيات الدينية التي عارضت مشروعه للزواج المدني، تجاوز مسألة تغيير الصيغة الى مسألة أهم وأخطر تضع لبنان على طريق تغيير نظامه السياسي القائم برمته. وليس الحريري بدوره بعيداً عن تصور مثل هذه الإمكانية، لأنه هو الآخر طرح تغيير قواعد النظام البرلماني القائم، وإن بشكل أقل جذرية. لكنهما يتقاطعان عند بند إلغاء الطائفية السياسية في الإطار الدستوري لاتفاق الطائف.

ويمكن تلخيص هذه الطروحات بالنقاط التالية:

١) قال الرئيس الهراوي إن الزواج المدني هو شرط أساسي لقيام مجتمع مدني تام، حيث جميع اللبنانيين مواطنون سواسية ينتمون الى وطن واحد لا الى طوائف مختلفة، أو الى مرجعيات غير دستورية.

٢) إن الزواج المدني سوف يكون اختيارياً لمن يرغب من اللبنانيين كشرط لتعزيز الحريات الفردية والمجتمعية.

٣) إن الدولة لا تتدخل في شؤون الدين، وفي المقابل لا يجوز لرجال الدين التدخل في شؤون المؤسسات المدنية الدستورية، وهي رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب، لأنها وحدها المرجعيات الصالحة للتشريع وتنفيذ القوانين.

٤) يجب انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة بصرف النظر عن انتمائه الديني او المذهبي، لكي تكون البلاد جسماً برأس واحد، حيث يستحيل أن يعيش هذا الجسم بثلاثة رؤوس.

الطائفية السياسية

ومع أن رئيس الجمهورية كان اكثر وضوحاً في طرحه من رئيس الحكومة لجهة إلغاء الطائفية السياسية، تبعاً لدستور الطائف ذاته، فإن مناداة الحريري بجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة تلتقي مع أفكار رئيس الجمهورية من هذه الناحية. وقد جعل الحريري الدائرة الانتخابية الواحدة مرهونة بقيام أحزاب وطنية تخوض الانتخابات العامة على أساس برامجها، بحيث يشكل الحزب الفائز الحكومة منفرداً إذا كان فوزه قاطعاً، أو بالائتلاف مع أحزاب أخرى إذا قصر عن نيل الأغلبية. عندئذ فقط يمكن القول إن الحكومة هي التي تحكم بوضوح، وليس كما هو الحال في الوضع الراهن حيث الحكومة تخضع للتسويات مع قوى وجهات غير منتخبة.

وقد يكون متعذراً في الوقت الحاضر تطبيق هذه الأفكار أو بعضها، لكن مجرد طرحها للتداول والنقاش العلني يعطي صورة مكبرة عن أزمة النظام اللبناني التاريخية، وعن ضرورة التغيير، أو على الأقل تمهيد الطريق له.

ذلك أن أي تغيير في الاتجاهات المذكورة، يقتضي حكماً مواجهة حاسمة في النتيجة بين المرجعيات السياسية والمرجعيات الدينية، وهي مواجهة كانت تنحسم في لبنان، بل في الشرق كله، لمصلحة المرجعيات الدينية. فقد قال الفيلسوف البريطاني الراحل برتراند راسل في كتابه الكلاسيكي عن «فلسفة السلطة»، وبناء على الشواهد التاريخية، إن الصراع بين الدولة ورجال الدين في الغرب كان ينحسم دائماً لمصلحة الدولة منذ أيام معبد «دلفي» الإغريقي الى اليوم، بينما كان ينحسم في الشرق لمصلحة رجال الدين منذ حركة «إخناتون» في مصر الفرعونية والدولة البابلية في بلاد ما بين النهرين الى الوقت الحاضر!

ولذلك يبقى تغيير الصيغة اللبنانية أسهل وأقرب الى الواقع من تغيير النظام.

المصارف فوق الجميع

وفي خضم هذه المساجلات الصاخبة حول النظام السياسي والمجتمع المدني الوطني، جاء طرح الحكومة الحريرية للسندات بالدولار في الأسواق العالمية، عن طريق بنك «باريبا» الفرنسي (راجع الصفحة ٢ المقابلة)، ليسلط الأضواء على الارتباط بين الحريري والمصارف والعملة المحلية بشكل يشير الى محاولة الحريري ضمان موقعه في عهد الرئاسة المقبلة، سواء تم التمديد لولاية الرئيس الهراوي، أو جرى انتخاب رئيس جديد.

ذلك أنه فور الإعلان عن طرح السندات الدولارية في الأسواق العالمية، سارعت المصارف اللبنانية الى شراء تلك السندات بكاملها مما حمل الحكومة على زيادة الإصدار المقرر في البداية بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار الى ٨٠٠ مليون دولار وربما أكثر.

وقد يبدو هذا مستغرباً، بل هو مستهجن. فإذا كانت المصارف اللبنانية هي التي كانت تمول سندات الحكومة بالليرة سابقاً، وهي التي تمول سندات الحكومة بالدولار حالياً، فما هي الحكمة من طرح تلك السندات في الأسواق العالمية مع ما يتضمنه ذلك من رسوم وسعراً مرتفعاً للفائدة؟

ربما يقول بعض اللبنانيين، إن ذلك يتماشى مع القاعدة اللبنانية القائلة «من دهنه سقي له». لكن هنالك تفسيراً أعمق في الدوائر المالية العالمية، مفاده أن المصارف اللبنانية ما كانت لتستطيع أن تبقي على أوضاعها الراهنة من الربحية العالية لولا حصر عملياتها الأساسية في إقراض الحكومة وتمويل عجزها، بشرط أن يبقى سعر صرف الليرة ثابتاً وأولوية مطلقة للسلطات النقدية. لكن تحول الحكومة والمصارف معاً الى الدولرة، هو بمثابة اعتراف بأن السعر القائم لليرة مفتعل، وأنه لا بد من التخفيض في وقت ما قريباً. لكن التخفيض يضر بالمصارف اللبنانية بالدرجة الأولى، وبالتالي فإن لحاقها بسندات الحكومة الى الخارج يشكل نوعاً من الحماية لأرباح تلك المصارف التي عجزت عن رفع ترسميلتها وإعادة هيكلة أوضاعها في الفترة المحددة لها، مما اضطر مجلس النواب الى تمديد تلك المهلة خمس سنوات أخرى!

وهناك من يقول إن لحاق المصارف بسندات الحكومة الى الخارج، هو جزء من ربط الحريري المستمر لوضعه الشخصي بالوضع المالي للبلاد، خصوصاً لجهة ثبات سعر الصرف، احترازاً من إمكانية صرفه من الحكم. ولا يستبعد هؤلاء أن يكون الحريري قد وقت تحركه هذا لكي يعزز الانطباع بأن خروجه من الحكم سيترك حالة من الفوضى في الأسواق المالية فيظهر من جديد بصورة المنقذ!

وربما كان هذا سبب مفاتحته دمشق قبل أشهر قليلة برغبته في الاستقالة مؤقتاً إذا ضمنت له العودة الى رئاسة الحكومة بعد انتخابات رئاسة الجمهورية. ويقال إن السوريين أبلغوه أنه إذا كان يرغب في الاستقالة، فإنهم لا يضمنون له إعادة تكليفه.

وأياً كان الأمر، فإن استحقاقات كثيرة بدأت تطل برأسها، وسوف تتبلور خلال الأشهر الستة المقبلة، وسط الزحام بين التصورات المختلفة للتغيير المرتقب، ووسط التفاعل المبطن بين الوضع السياسي والوضع المالي.

ندوات

ندوة في واشنطن تناولت الوضع السوري السياسي والاقتصادي

السياسة الاقتصادية السورية محافظة وذرائعية وتدرجية!

واشنطن - «الميزان»

في ندوة عقدت في اواسط الشهر الماضي في «معهد الشرق الاوسط» في واشنطن، نزلت السياسة الاقتصادية السورية على كلام ستيفن هايدمان، الاستاذ المحاضر في العلوم السياسية في «جامعة كولومبيا»، وهيلينا كوبان الباحثة السياسية البريطانية المتخصصة في الشرق الاوسط التي امضت سنوات طويلة في لبنان، ووضعت مؤلفات كثيرة اهمها «المنظمة تحت المجهر» الذي ترجمه الزميل سليمان الفرزلي ونشرته «دار هايلايت» وكتاب «لبنان ٤٠٠ سنة من الطائفية» ترجمه الزميل سمير عطاالله لحساب دار النشر ذاتها، ومرهف جويجاتي الخبير في الشؤون السورية.

ستيفن هايدمان، اعتبر في مطالعته المسهبة ان فهم عملية صنع القرار في الاقتصاد السوري يتطلب معرفة المنطق السياسي والمتطلبات الاستراتيجية لدى النخبة السورية.

فالنخبة السياسية السورية تعتبر الاقتصاد في خدمة اهداف ثلاثة هي:

- الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي
- اعطاء سورية نفوذا في الساحة الدولية.
- تقديم المنافع لمؤيدي النظام.

مشيراً الى ان الحكومة السورية لا تهمل متطلبات التطور والتنمية الا انها مستعدة للتضحية بالنمو الاقتصادي في سبيل الوصول الى اهداف سياسية.

واكد هايدمان ان السياسة الاقتصادية السورية محافظة وذرائعية وتدرجية، وان النظام السوري، في نواح معينة، قام بتحرير التجارة، وسمح بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، وخفف من القيود المفروضة على الاعمال الحرة، واتخذ خطوات لاعادة بناء العلاقة مع المؤسسات المالية العالمية، فحقق الاقتصاد تحسناً في التسعينات نتيجة عدة عوامل منها الاصلاحات الاقتصادية مضاف اليها عوائد تصدير النفط وقال ان نسبة النمو بين سنة ١٩٩٠ وسنة ١٩٩٣ تراوحت ما بين ٧ - ٩٪ سنوياً وبعدها استمر النمو الاقتصادي السوري بمعدلات معقولة ما بين ٢ - ٣٪ سنوياً مضافاً الى ذلك حدوث ارتفاع مهم في تراكم رؤوس الاموال.

ومضى ستيفن هايدمان يقول انه على الرغم من ذلك فان النخبة السياسية في سورية تتردد في اتباع سياسات اقتصادية لبيرالية لعدم رغبتها في خصخصة مؤسسات القطاع العام، حتى لا يؤثر ذلك على اسس النظام، كما لا تريد التخلي عن المشاريع الشعبية، التي اقيمت في الستينات حتى لا يؤدي ذلك الى اي اضطراب اجتماعي.

وفي رأيه ان النخبة تريد الحفاظ على بناء اقتصاد موجه مع ادخال اصلاحات في قطاعات معينة.

وقال ستيفن هايدمان في مطالعته ان تغييراً في صنع القرار الاقتصادي السوري يتطلب تغييراً في المنطق السياسي الذي يدفعه. واضاف «ان دمشق لا تتعامل مع الاقتصاد العالمي الا جزئياً، وهذا يعني ان الضغوط الخارجية لن تؤثر عليها. ونظراً الى ان القطاع العام ليس صانع قرار فمن غير المحتمل ايضاً ان يكون هناك تغيير في تفكير القطاع الخاص.

مرهف جويجاتي الخبير في الشؤون السورية حاول شرح اسباب عدم اقتناء الرئيس السوري حافظ الاسد خطى الرئيس المصري السابق انور السادات بالقول «ان السياسة الخارجية السورية تعبر عن الرئيس حافظ الاسد نفسه، وهو على نقيض السادات الذي لم يكن بعيد النظر او رجل سلام».

ورفض مرهف جويجاتي فكرة ان المرونة السياسية السورية تجاه اسرائيل هي «تعبير عن عدم الشعور بالامان» ورفض ايضاً فكرة ان السياسة الخارجية تتشكل بفعل ضغوط الدول العظمى.

وعدد في ذلك مواقف اتخذتها دمشق على النقيض من موسكو في سنوات الحرب الباردة وتأييدها ايران في سنوات الحرب العراقية - الايرانية.

وقال مرهف جويجاتي ان للدول العربية مفهوماً مشتركاً للمصلحة القومية، ولكنه ليس متطابقاً. واضاف انه على الرغم من ان مفهوم «السيادة» و«العروبة» مزروع في الثقافة السياسية العربية، الا ان الاوزان النسبية لذلك تختلف من دولة الى اخرى.

وعزا مرهف جويجاتي اختلاف سياسة الرئيس السوري حافظ الاسد عن الرئيس الراحل انور السادات الى اختلافهما في تحديد مفهوم المصلحة القومية. وحيث كانت الوطنية المصرية هي العامل الرئيسي في السياسة الخارجية المصرية، فان القومية العربية هي العامل المقرر في السياسة الخارجية السورية.

وخلص مرهف جويجاتي الى القول بان المصلحة الوطنية السورية تقع في الدفاع عن العروبة والقضايا العربية.

اما الباحثة البريطانية هيلينا كوبان فقالت ان استخلاص الدروس من مجرى المباحثات السورية - الاسرائيلية يمكن ان يساعد في حل الازمة، وان توصل تل ابيب الى نوع من التفاهم مع دمشق «سيكمل حلقة السلام» حولها وان السلام بين البلدين امر ضروري لاستقرار المنطقة على المدى الطويل نظراً الى ما يملكه الطرفان من قدرات سلاح تدميري.

واضافت كوبان ان بنيامين نتنياهو كان سرب الى الصحافة عندما كان «حزب الليكود» الذي يترأسه في المعارضة ما اتفقت عليه اسرائيل وسوريا من «اهداف ومبادئ» من بينها تعهد اسرائيل بانسحاب كامل من الجولان، مما اثار عاصفة داخل الدولة العبرية جعلت من رئيس الحكومة الاسرائيلية انذاك اسحق رابين يتراجع ويضع المحادثات مع دمشق على الرف.

واشارت هيلينا كوبان الى ان تراجع رابين لم يثر انتقادات دمشق التي كانت راغبة في السلام بانتظار اوسلو الثانية التي كان المسؤولون السوريون يتوقعون ان تؤدي الى تعزيز مواقع رابين في اسرائيل مما سيجعله قادراً على التوصل الى اتفاق سلام مع دمشق.

واكدت هيلينا كوبان ان اغتيال رابين قد كسر هذا الزخم وجاء شمعون بيريز وسار على سياسة كارثية. وعبرت الباحثة البريطانية المطلعة عن تفاؤل حذر بان المحادثات مع دمشق ستعود وستؤدي الى نتائج ايجابية وان النخبة السياسية السورية تبدو راغبة في التوصل الى اتفاق سلام مع اسرائيل وتطبيع العلاقات معها والقبول بوضع حدود على انتشار القوات المسلحة السورية.

سوريا

في خطوة مكملة للتصحيح الاقتصادي المتروي

دعوة القطاع الخاص لمشاركة الحكومة والاستثمار في صناعة الأسمدة!

في خطوة مكملة للتصحيح الاقتصادي المتروي أعلن، احمد نظام الدين، وزير الصناعة، ان الحكومة قررت للمرة الاولى دعوة القطاع الخاص للاستثمار في صناعة الاسمدة الكيماوية التي كانت مقصورة في السابق على القطاع العام وحده.

وكان تم اصدار طلب عروض اسعار عالمية لانشاء مصنع لانتاج الامونيا واليوريا بمعدل ١٠٠٠ طن متري من الامونيا يومياً و١٧٥٠ طناً متريا من اليوريا يومياً.

وسمح الاعلان للقطاع الخاص المحلي والعربي والاجنبي بالتقدم لانشاء واستثمار المشروع بصورة كلية على اساس قانون الاستثمار رقم ١٠ او تاسيس شركة مشتركة مع الحكومة او ان يتم تنفيذ المشروع من قبل الحكومة.

ونوه الوزير احمد نظام الدين بأهمية هذه الخطوة «التي تأتي في سياق تشجيع الحكومة للقطاع الخاص وتمكينه من الدخول في صناعة استراتيجية مهمة والعمل على المساهمة في المشاريع التنموية في القطر».

واشار الى انه تم تحديد يوم ١٥ حزيران/ يونيو المقبل موعداً اخيراً لاستلام العروض.

وكانت مصادر مقربة من الحكومة، كشفت ان الاجهزة المختصة تقوم حالياً بدراسة عروض مقدمة من شركات اميركية وصينية وهندية، شاركت في مناقصة سابقة لاقامة مصنع اخر لسماد «الترييل فوسفات» سينتج نحو ٥٠٠ الف طن سنوياً، وان تحديد الشركة الفائزة سيتم قريباً.

واشارت المصادر ذاتها ان «الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي» سيسهم في تمويل المشروع الذي لم تكشف كلفته الاجمالية نظراً الى عدم اكتمال الدراسات الفنية الخاصة به.

واكد المراقبون اهمية المشروعين في خفض استيراد السماد الكيماوي من الخارج، الذي يكلف بين ١٠٠ و١٢٠ مليون دولار سنوياً، حيث سيتم انفاق هذا المبلغ على بناء المصانع الجديدة. فبالاضافة الى تلبية الحاجات المحلية المتزايدة للسماد سيتم استخدام المواد الاولية اللازمة لهذه الصناعة من الفوسفات والغاز الطبيعي والمتوافرة بكميات كبيرة في البلاد.

ويذكر ان دمشق تنتج حالياً حوالى ٢,٥ مليون طن من الفوسفات يذهب جزء منها لتغذية مصانع الاسمدة القائمة ويصدر الباقي الى الاسواق العالمية. كما انها تنتج ما يزيد على عشرة ملايين متر مكعب من الغاز يومياً تستخدم محلياً كغاز منزلي ولتغذية بعض محطات توليد الطاقة الكهربائية.

ويوجد حالياً ثلاثة مصانع لانتاج الاسمدة هي مصنع لانتاج «ترييل فوسفات» ينتج ٢٥٠ الف طن سنوياً، ومصنع «نترات الامونيوم الجيرية» (كونتيرو) ينتج حوالى ١٠٠ الف طن سنوياً، ومصنعان لانتاج الامونيا واليوريا بطاقة انتاجية تبلغ ١٠٠ الف طن سنوياً لكل مصنع.

وقد زاد الطلب على الاسمدة الكيماوية بسبب النهضة الزراعية التي تشهدها البلاد من حيث التوسع في زراعة الحبوب بانواعها، وخصوصاً القمح والشعير اللذين زاد انتاجهما على خمسة ملايين طن سنوياً، والقطن الذي قفز انتاجه للمرة الاولى فوق المليون طن سنة ١٩٩٧.

وكان المعهد الاستشاري الياباني اجرى دراسة مفصلة عن الجدوى الاقتصادية لمصنع «الامونيا يوريا» اثبتت ان المشروع سيكون رابحاً وسيسهم في تقليص الاستيراد وتوفير العملات الصعبة.

وقد تم تحديد المنطقة الشرقية من البلاد على مسافة نحو ٥٥٠ كيلومتراً شمال شرق دمشق كمكان لإقامة المصنع نظراً الى قربها من مصادر المياه اللازمة والغاز المطلوب للصناعة، وكذلك من مراكز الزراعات التي تحتاج الاسمدة في محافظات «حلب» و«الرقة» و«دير الزور» و«الحسكة»، التي تنتج نحو ٦٥٪ من انتاج الحبوب والقطن.

وسيقام المشروع على مساحة ٣٦٠ الف متر مربع على مسافة كيلومترين من «نهر الفرات» وقرب الطريق الدولي. وسيستخدم المشروع نحو ٩٠٩ الاف متر مكعب من الغاز يومياً ونحو ٤٩٠ طناً من الماء.

ويتوقع الانتهاء من بناء المصنع بين ثلاث واربع سنوات اعتباراً من بدء البناء، وسينتج في السنة الاولى ٨٠٪ من الطاقة القصوى وفي الثانية ٩٠٪ وفي الثالثة يصل الانتاج الى الطاقة القصوى بكاملها.

● وردّت «هافانا» بالايجاب على طلب دمشق استيراد جزء من احتياجاتها من السكر التي تزيد عن ٤٠٠ الف طن سنوياً على ان يتم مقايضتها بسلع سورية.

وقالت نعومي بونيت دو ميندوزا، نائبة وزير الاستثمار الخارجي والتعاون الاقتصادي في كوبا، ان مفاوضات ستجري قريباً بين المؤسسات المعنية في البلدين لبحث التفاصيل.

وقالت دو ميندوزا ان اتفاقاً يمكن ان يوقع لانشاء معمل في سوريا لانتاج العبوات الطبية بالاضافة الى تزويد دمشق باحتياجاتها من الادوية غير المنتجة محلياً.

واشارت المسؤولة الكوبية التي التقت مع نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة انها وقعت بالاحرف الاولى على عدد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي.

وافادت ان الاتفاقيات تتضمن واحدة حول تاسيس لجنة مشتركة، واتفاقاً حول التبادل التجاري، واخر حول حماية وتشجيع الاستثمار في المجالين الخاص والعام.

إسرائيل

هبوط صافي الدين الخارجي والعجز التجاري!

في نشرة استقبلها المراقبون باهتمام، ذكر «بنك اسرائيل المركزي» ان اجمالي الدين الخارجي زاد بنسبة ٩٪ أي ٤,١ مليار دولار الى ٥١,١ مليار دولار سنة ١٩٩٧ مع زيادة ديون القطاعين العام والخاص.

ولكن صافي الدين الخارجي، اي اجمالي الدين الخارجي ناقص الاصول في الخارج، هبط بمقدار ١,٩ مليار دولار الى ١٧,٩ مليار دولار.

وانخفضت نسبة صافي الدين الى اجمالي الناتج المحلي الى ٢٠٪ سنة ١٩٩٧ من ٢٢٪ في سنة ١٩٩٦ و٢٣٪ في سنة ١٩٩٥.

وارتفع اجمالي الدين العام بمقدار ٩٠٠ مليون دولار، وزاد الدين الخاص غير المصرفي بمقدار ١,٢ مليار دولار، اذ اخذت الشركات قروضاً طويلة الاجل من الخارج وباعت الشركات حصصاً من اسهمها خصوصاً في مجالي الطاقة والاتصالات.

وزادت ديون القطاع المصرفي بمقدار مليار دولار، اذ زادت المؤسسات من القروض القصيرة والطويلة الاجل لتمويل انتمانات نقدية للقطاع الخاص.

وأرجع البنك المركزي في نشرته الانخفاض في صافي الدين الى الزيادة السريعة في الاصول الأجنبية خصوصاً من احتياطيات البنك المركزي من العملات الصعبة.

وفي النصف الاول من سنة ١٩٩٧ اشترى البنك المركزي العملات الصعبة للحفاظ على سعر الشاقل داخل نطاق تداوله.

وفي نهاية سنة ١٩٩٧ فاقت ودائع المصارف قصيرة الاجل واحتياطيات البنك المركزي بالعملات الصعبة الدين الخارجي بنحو ١٣ مليار دولار. وفي نهاية سنة ١٩٩٥ بلغ هذا الفائض ٥,٦ مليار دولار.

ومن المتوقع ان يبلغ اجمالي مدفوعات الدين متوسط وطويل الاجل في سنة ١٩٩٨ نحو ٤,٣ مليار دولار.

وبلغت الديون طويلة الاجل نحو ٦٦٪ من اجمالي الدين الخارجي الاسرائيلي في سنة ١٩٩٧.

وتزامن توزيع نشرة البنك المركزي مع تقرير للمكتب المركزي للاحصائيات، الذي جاء فيه ان العجز انخفض في شباط/ فبراير الماضي الى ٥٠٨,٦ مليون دولار عن مستواه في الشهر ذاته من سنة ١٩٩٧.

وبلغ العجز في شباط/ فبراير من السنة الماضية ٦٥٥ مليون دولار وفي كانون الثاني/ يناير الماضي ٣٤٢,٩ مليون دولار.

وبلغت قيمة الصادرات في شباط/ فبراير الماضي ١٦٣٢,٢ مليون دولار بالمقارنة مع ١٦٤٨,٩ مليون دولار قبل سنة وبلغت ١٧٦٧,٢ مليون دولار في كانون الثاني/ يناير الماضي.

وانخفضت قيمة الواردات الى ٢١٤٦,٨ مليون دولار في شباط/ فبراير من ٢٣٠٣,٩ مليون دولار سنة ١٩٩٧ ولكنها ارتفعت عن ٢١١٠,١ مليون دولار في كانون الثاني/ يناير.

العراق

منذ أن ضُرب الحصار حولها اصبح التهريب الى بغداد تجارة مربحة

الايرانيون يبيعون النفط العراقي المهرب على أنه نفطهم والبضائع تتكدس ولا من يشتري!

على عكس ما يعرف ويقرأ في الصحف، فإن اسواق بغداد متخمة بمختلف انواع المواد الغذائية الاجنبية الى احدث اطرزة المعدات الكهربائية. والسؤال الحقيقي هو من يملك المال لشراء هذه المنتوجات؟

فمنذ ان ضرب الحصار حول العراق، اصبحت تجارة التهريب احد اهم النشاطات التجارية.

وتجلب السفن والشاحنات التي تصل الى الموانىء العراقية لتسليم الاغذية والادوية بموجب اتفاق الغذاء مقابل النفط مع الامم المتحدة سلعا يشتريها رجال اعمال قادرون على دفع ثمنها بالدولارات. ويقوم هؤلاء باعادة بيعها بأرباح كبيرة، من دون حسيب ولا رقيب، فالحكومة تغض الطرف، مستفيدة من تغريم رجال الاعمال برسوم جمركية مرتفعة وبضرائب موازية لها في القيمة. وما يهم الحكومة ليس الداخل الى بغداد انما الخارج منها. فتجارة السوق السوداء اصبحت مزدهرة في البصرة مثلاً، وكل سلعة يمكن التفكير بها يجري تهريبها من الجوار الخليجي. وتباع هذه المنتوجات باسعار ارخص من الاردن لعدم وجود جمارك او رسوم ضرائب في كثير من دول الخليج. واذا توفرت القنوات لأحد رجال الاعمال لجلب هذه السلع الى الاردن لاثرى بين ليلة وضحاها، فهو يستطيع بيعها باسعار زهيدة وادنى من سعر الجملة هناك. إلا أن دون ذلك مخاطر إلقاء القبض والسجن واحياناً الإعدام.

ولا يسمح للعراقيين الذين يغادرون البلاد بأخذ اكثر من مئة دولار للشخص. وتفرض الحكومة العراقية رقابة صارمة على التهريب من الداخل الى الخارج. وقد قامت باعدام الاف المهربين وغيرهم من الاجانب الذين تم القبض عليهم وهم يحاولون تهريب بضائع الى البلدان المجاورة.

وفي كانون الثاني/ يناير الماضي نشبت ازمة بين الاردن والعراق بعدما نفذت بغداد الاعدام بأربعة اردنيين متهمين بتهريب قطع غيار للسيارات من العراق الى خارجه.

وفي محاولة لتهدئة الغضب الشعبي الاردني ضد تنفيذ احكام الاعدام بالاردنيين الاربعة، اصدر الرئيس صدام حسين عفواً عن جميع الاردنيين الاربعة والثمانين المسجونين في بغداد بغض النظر عن التهم الموجهة ضدهم. ومن بين هؤلاء، شخص ينتظر حكم الاعدام بتهمة التهريب، لكن الحكومة سلمت هؤلاء المساجين الى ليث شبيلات المعارض الاردني.

والبصرة ليست المنفذ الوحيد، اذ ان هناك الحدود العراقية - السورية التي اصبحت نشطة الآن بمئات الشاحنات التي تعبر الحدود محملة بالبضائع الى بغداد. ولكن الحدود العراقية - التركية تظل افضل نقطة للتهريب حيث حركة الشاحنات لا تخضع لاي رقابة اطلاقاً.

دمشق من جهتها، تنفي ما يشاع. فقد صرح المسؤولون السوريون ان جميع النشاطات التجارية عبر حدودها ملتزمة كلياً بعقوبات الامم المتحدة ووفق خطة الغذاء مقابل النفط التي تسمح بتصدير كميات محددة من النفط العراقي مقابل شراء مواد انسانية.

الا ان تركيا اعترفت بان تجارة التهريب منتشرة عبر حدودها بما في ذلك شحن النفط الذي تشتريه من الحكومة العراقية بأقل بكثير من سعر السوق. وتسري شائعات بان المجتمع الدولي يغض الطرف عن هذه النشاطات لان تركيا تزعم بانها تتكبد خسائر مالية هائلة نتيجة العقوبات المفروضة على بغداد.

ومنذ فترة لم تعد تركيا النفذ الوحيد للنفط ومصدراً للبضائع المهربة الى بغداد، اذ يحقق الايرانيون ارباحاً هائلة من شراء النفط العراقي باسعار منخفضة من الاكراد في شمال العراق، ويقومون ببيعه الى الاسواق العالمية على أنه نفط ايراني.

وعلى الرغم من أن تركيبة النفط العراقي تختلف عن تركيبة النفط الايراني، إلا ان ذلك يمر من دون اي تدقيق وملاحقة لأن المجتمع الدولي يتجاهل هذه العمليات. النفط المهرب عملية رسمية وبوساطتها تحصل بغداد على العملة الصعبة للاستمرار في تمويل خزانتها.

وعلى الرغم من تفشي التهريب عبر معظم الحدود العراقية، فان الحدود العراقية - الاردنية هي الاكثر صرامة.

ويعاني الاردن مثل تركيا من خسائر كبيرة من جراء قطع العراق عن التجارة العالمية. وكان على الاردن ان يجد اماكن اقامة للفيض المتدفق من اللاجئين بسبب حرب الخليج الثانية الذين قدر عددهم بنحو ١,٥ مليون لاجيء.

وعندما اندلعت حرب الخليج كانت عمان اكبر الخاسرين ليس «تجارياً» وحسب انما «بشرياً» اذ تدفق الاف من اللاجئين العراقيين والعمال الاجانب من الكويت الى الاردن، وتسبب ذلك بكارثة اقتصادية لم تكن تتوقعها الحكومة الاردنية ولم تكن مستعدة لها.

والحدود العراقية الشمالية التي يسيطر عليها الاكراد واسعة جداً، وحتى اذا ارادت تركيا مراقبتها فلن تستطيع القيام بذلك بشكل فعال. وفي ايران اذا سئل عن التهريب عبر الحدود، فالجواب الذي يتقنه المسؤولون الايرانيون من أعلى قمة الحكم الى اسفلها «انهم لا يعلمون اي شيء عن ذلك».

وعندما قدم احد السياسيين الاوروبيين البراهين، أجيب من اعلى المستويات، ان الذين يمارسون هذه النشاطات على الحدود، هم من تجار البازار والقطاع الخاص، الذين لا مونة للحكم عليهم ولا رقابة، ويصعب عليها السيطرة على نشاطاتهم.

وعلى الرغم من ان جميع انواع المنتوجات متوافرة في اسواق بغداد باسعار معقولة، إلا أن الواقع هو ان مستوى دخل العراقيين لا يكفي حتى لشراء الاغذية والادوية المدعومة من الحكومة، مما يجعل السلع المهربة بعيدة المنال بالنسبة إليهم.

ولهذا السبب تتكوم هذه المنتوجات على الرفوف ولا تجد من يستطيع ان يشتريها؟ وقد يكون هذا نوعاً من الحرب النفسانية... اي السماح للعراقيين برؤية ما لا يستطيعون شراءه!

الاردن

حكومة المجالي تسعى لوضع اليد على صناديق الادخار

صنّاع الألبسة يطالبون بإلغاء التسهيلات الجمركية للبنان وسوريا والمغرب!

في شكوى شديدة اللهجة ومحذرة طالبت الشركة المنتجة للملابس حكومة المجالي، بالغاء الامتيازات الجمركية الممنوحة لواردات الملابس من ثلاث دول عربية هي سوريا والمغرب ولبنان، وباتخاذ اجراءات لدعم صناعة الالبسة في البلاد في وجه المنافسة الخارجية.

وكان صانعو الالبسة قدموا الى لجنة شكلتها الحكومة للكشف عن وضع الصناعة دراسة مستفيضة، اعدها سمير مقدح، الذي يدير احد اكبر مصانع الملابس في المملكة.

واشتكت دراسة مقدح، التي حظيت بموافقة اغلبية الشركات المنتجة للالبسة، من ان المصانع المحلية «تعاقب مرتين» اذ تدفع جمارك عالية لدى استيرادها المواد الاولية اللازمة لها، ثم تدفع عمولات لمؤسسة تنمية الصادرات عند التصدير الى الدول العربية التي وقعت معها عمان «بروتوكولات» لتنظيم التبادل التجاري، اضافة الى دفع رسوم جمركية لبنانية في حال التصدير الى لبنان، في حين ان السلع اللبنانية المشابهة تحظى باعفاء اردني.

وتناول سمير مقدح في دراسته محدودية القدرة الشرائية للسوق الاردنية والناجمة عن تدني المداخيل وكبر حجم العائلات ذات الاطفال الامر الذي يقلص قدرة ارباب العائلات على تخصيص مبالغ لشراء البسة.

وذكرت الدراسة ان هذا انعكس في ابتعاد المستهلكين عن اي تمسك بقواعد اللباس وجعلهم يستعملون الملابس ذاتها في العمل وخارجه.

وحسب الدراسة، فانه لدى استبعاد الشريحة السكانية التي تعيش دون خط الفقر، والعاطلين عن العمل، والعاملين في اجهزة الدولة، (وهم من ذوي الاجور المنخفضة جداً)، فان ما يتبقى من سكان البلاد لا يتجاوز النصف من مجموع السوق المتاح للصناعة.

واشتكت الدراسة من ان صناعة الالبسة في البلاد تنتج سلعاً متشابهة جداً وبكميات تزيد عن الطلب الفعال، الامر الذي ادى الى نشوء منافسة ضارية انعكست بشكل سلبي على الارباح. ومع تدني القدرة الشرائية للقطاع الاكبر من سكان المملكة، فان الترشيد في نفقات اللباس يترك اثره على السوق ويؤدي الى كساد بضائع فيها مكونات اجنبية مستوردة دفعت عليها رسوم وجمارك.

ويذكر ان الاردن شهد في السنوات الاخيرة نمواً كبيراً لمراكز التسوق على حساب المتاجر الصغيرة الممولة من الصناعة المحلية، التي بدأت تعاني بوضوح من ضائقة مالية حادة وعدم قدرة على الوفاء بالتزاماتها المادية تجاه المصانع المحلية.

كما تشهد الاسواق الاردنية عمليات اغراق بمنتوجات لا تحمل قيمتها الحقيقية، مثل الالبسة المستعملة، او البسة التصفيات الاميركية والاوروبية، التي تلاقي رواجاً كبيراً، واعطى قانون الجمارك لهذه الفئة من الملابس الحكومية ميزة رسوم مخفضة بدلاً من حماية المنتج المحلي.

واشتكت الدراسة ايضاً من احالة عطاءات محلية على شركات اجنبية على الرغم من توفر امكانيات لانتاجها محلياً.

كما امتعض المشتكون من ان بدء تطبيق برامج تحرير التجارة ادى الى الغاء او خفض كثير من الرسوم التي كانت مفروضة على الملابس المستوردة.

وفي رأي المشتكين انه بسبب افتقار المملكة للمواد الخام فان الصناعة المحلية غير قادرة على الاستفادة من برامج تكنولوجيا المعلومات في تحليل المبيعات ووضع المخزون لتقويم مستواه ونقل عبء التخزين والتوريد الى المنتج.

كما اشارت الدراسة الى ان وجود امكانية للاقتراض لم تعد مغرية بسبب ارتفاع اسعار الفائدة.

فـ «بنك الاتماء الصناعي» يقدم خفضاً بالفائدة بين ١ و٢٪ عن البنوك التجارية، التي تضيف نسبة ٣٪ عمولة للبنك.

وقد منحت الدولة حوافز تشجيعية للمصدرين باعفاء ارباحهم من ضريبة الدخل، ولكن ممارسات مخمني دائرة ضريبة الدخل تلغي هذه الميزة، وذلك باخضاع الصادرات لجدول البروتوكول للضريبة مثل رد مصاريف انتاج الصادرات الى الارباح.

وجاء في الدراسة ان شركات صناعة الالبسة تجد نفسها امام ضرورة اعادة بناء خطوط انتاجها للتوجه الى صناعة البسة للاطفال والشباب دون سن الثامنة عشر، والتوجه الى الاستثمار في صناعة المواد الخام واللوازم الصناعية المكملة للالبسة مثل الخيوط والازرار والحشوات والى صناعة البسة متخصصة.

ومضت الدراسة، ان هذه التوجهات التي تصب في خانة خفض الاستيراد يجب ان يرافقها اعفاء من ضريبة الدخل كتشجيع للشركات القائمة التي تعيد استثمار ارباحها السنوية.

وطالبت الشركات المنتجة للملابس مصلحة الجمارك الاردنية بمواجهة الاسعار الاغراقية للسلع المستوردة، واعفاء المواد الخام ومدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية فوراً لاعطاء الصناعة المحلية فرص التقاط انفاسها قبل تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات.

كما طالبت بتعديل قانون العمل الاردني المعمول به حالياً ليأخذ بوجهة نظر حق رب العمل في احالة الموظف على التقاعد، وحقه في رفع كفاءة ادارة مؤسسته باستبدال الكوادر او تقليصها للحفاظ على المؤسسات الاردنية من الزهل.

وتبلغ قيمة السوق المحلي من الالبسة ٩٠ مليون دولار سنوياً. ولكن ٩٠٪ من المستهلكين يفضلون الالبسة الرخيصة الاسعار ذات الجودة المتدنية حسب ما جاء في الدراسة. على صعيد آخر، دخل الجدل في عمان حول مشروع قانون جديد للادخار يجري اعداده في مرحلة حرجة بعدما اعلن العديد من المؤسسات المحلية العملاقة انها حلت صناديقها الادخارية رداً على مشروع القانون الحكومي الذي يعده «البنك المركزي»، واتخذ مشروع هذا القانون طابعاً سياسياً بعد ان تزعمت النقابات المهنية الحملة المناهضة له.

واعلنت النقابات المهنية انها لن تقف مكتوفة الايدي وتسمح لحكومة المجالي بالسيطرة عليها من خلال السيطرة على صناديق الادخار التابعة للنقابيين. وفي تطور مفاجيء، اتخذت مؤسسة مالية اردنية وهي «البنك العربي» قراراً بحل صندوق ادخار موظفيها الذي تقدر موجوداته باكثر من ٤٥ مليون دولاراً، تشكل عملياً اكثر من ١٢٪ من حجم موجودات صناديق الادخار جميعها، والتي تبلغ قيمتها حوالى ٢٠٠ مليون دولار.

واعتبرت النقابات المهنية نفسها انها المستهدف الرئيسي من هذا القانون الذي يمنح الحكومة الحق في الاشراف عليها وادارة صناديق الادخار في جميع مؤسسات القطاع الخاص.

وتقول الحكومة علناً ان الهدف من المشروع منع التسيب وحالات الاختلاس في النقابات المهنية، لكن القطاع الخاص رأى ان اكتشاف حالة او حالتين من الاختلاس في صناديق ادخار اي مؤسسة لا يعطي الحكومة المبرر والسيطرة على اموال صناديق الادخار للقطاع الخاص.

واتهم خبراء بارزون الحكومة بانها لم تخطط جيداً فيما يتعلق بقانون الادخار الجديد، وان الهدف منه هو حصول الحكومة على سيولة نقدية لشراء اسهمها في الشركات التي تنوي بيع حصصها فيها ضمن برنامج الخصخصة. وقال الخبير المالي عبد اللطيف ابو حجلة ان الحكومة لا يجوز ان تستخدم اموال القطاع العام في خططها الاقتصادية، معتبراً ان خطوة الحكومة وتحركها لا يعبران عن الرغبة في الحفاظ على اموال المدخرين في القطاع الخاص.

وبوساطة مشروع القانون الجديد تستطيع الحكومة ان تسيطر على اكثر من ٢٥٠ مليون دينار تشكل قيمة موجودات صناديق الادخار التابعة لموظفي القطاع الخاص، بحجة استثمار وادارة هذه الاموال، لكن هذا القانون الذي يستهدف حصراً النقابات المهنية لاقى ردود فعل غاضبة جداً من قبل مؤسسات القطاع الخاص، التي نفذت اهمها تهديداتها بحل صناديقها الادخارية اذا اصرت الحكومة على مشروع القانون.

وقال الخبراء ان هذه الاجراءات ستدفع صناديق الادخار الخاصة لتسييل موجوداتها، وتصفيتها مما يؤدي لطرح سيولة لدى الموظفين يمكن ان تستخدم في اتجاهات غير محسوبة او منتجة اقتصادياً، واعتبر ابو حجلة ان الاجراءات المذكورة يمكن ان تزيد من تراجع سوق الاسهم والبورصة. وقال رضوان درويش الاقتصادي البارز، ان وجود اختلاس وفساد في صندوق ادخاري او اثنين لا يبرر تدخل الحكومة بهذا الشكل. ومشروع القانون يشكل اعتداء خطيراً على حرية تصرف اصحاب اموال هذه الصناديق.

وفي الوقت ذاته هددت خمس شركات كبرى بالتصعيد اذا اصرت الحكومة على مشروعها، هي: شركات «البوتاس»، و«الفوسفات» و«الاسمنت» و«الكهرباء» و«مصفاة البترول»، ورفضت النقابات هذا القانون واوكلت نقيب المحامين حسين مجلي باعداد مذكرة حول المشروع لبيان نواقصه واسباب رفضه.

مجلس التعاون

خفض الانفاق والمراهنة على تحسين أسعار النفط إجراءات لا تكفي

العجز في الدول الست ١٢,٤ مليار دولار سنة ١٩٩٨!

❐ يجمع المراقبون على أن العجز في ميزانيات دول مجلس التعاون الست مرشح الى الارتفاع خلال هذه السنة بنسبة ٥٩٪ ليصل الى ١٢,٤ مليار دولار مقابل عجز وصل الى ٧,٨ مليار دولار سنة ١٩٩٠.

والعجز، في رأي هؤلاء، ليس الى انحسار وتراجع في السنوات المقبلات، اذا ما استمر التدني الحالي لاسعار النفط، الذي تتكل عليه هذه الدول لوضع خططها الاقتصادية والانمائية. والعجز مرشح ايضاً الى مزيد من الانخفاض حتى إذا عاد التوازن الى اسواق النفط في النصف الثاني من هذه السنة، إلا ان هذا الاحتمال غير مرجح بسبب احتمال عودة النفط العراقي الى الأسواق، وبسبب الخروقات الكبيرة من جانب بعض اعضاء منظمة «اوبيك» لحصصهم المقررة من جهة اخرى، وهو خرق من المتوقع ان يستمر على الرغم من اتفاق الرياض بين السعودية وفنزويلا والمكسيك على خفض انتاجها لرفع الأسعار (راجع «الميزان النفطي والمعدني على الصفحتين ١٤ - ١٥).

وترقب الاوساط والفعاليات الاقتصادية باهتمام بالغ صدور الميزانيات السنوية لدول مجلس التعاون لما لها من انعكاسات كبيرة على مختلف الانشطة الاقتصادية في هذه الدول خصوصاً وان الانفاق الحكومي يشكل عاملاً مؤثراً في تحديد سير الاتجاه العام للاقتصاد في تلك الدول.

وقد عملت دول مجلس التعاون الست خلال السنوات الخمس الماضيات على تقليص العجز في الميزانيات، ووضعت البرامج الهادفة للقضاء على العجز بحلول سنة ٢٠٠٠. وقد حققت تقدماً مهماً خلال السنوات الثلاث الاولى، حيث انخفض العجز الاجمالي لدول المجلس بنسبة ٥٠٪ سنة ١٩٩٦ الى ١٠ مليارات دولار مقابل ٢٠ مليار دولار تقريباً في سنة ١٩٩٣.

وكانت توجهات دول المجلس تركزت على خفض الانفاق بصورة اساسية مع بعض المحاولات لزيادة الايرادات غير النفطية، التي لا تتجاوز ١٠٪ من اجمالي ايرادات الميزانيات السنوية.

ونظراً الى استمرار اعتماد الايرادات والموازنات السنوية على العائدات النفطية، التي تشكل ٩٠٪ من اجمالي الايرادات، تعرضت الجهود الرامية الى انهاء العجز لعراقيل عدة مع انخفاض اسعار النفط خلال سنة ١٩٩٧ وتدهورها هذه السنة الى ادنى المستويات، خصوصاً بعد زيادة سقف انتاج «اوبيك»، من ٢٥ مليون برميل يومياً الى ٢٧,٥ مليون برميل يومياً، الامر الذي ادى الى خلل كبير بين مستويات العرض والطلب، كما ساعدت الازمة الآسيوية على دفع الاسعار الى مستويات منخفضة.

وحسب دراسة اعدتها شعبة البحوث في «مصرف الامارات الصناعي» فان العجز في ميزانية الامارات خلال سنة ١٩٩٨ يصل الى ٤٨٠ مليون دولار مقابل ٢٧٠ مليون دولار سنة ١٩٩٧، فيما تبلغ الايرادات هذه السنة ٥,٣٤ مليار دولار والانفاق ٥,١٢ مليار دولار مقابل ٥,٣٤ مليار دولار و٥,١٦ مليار دولار سنة ١٩٩٧ على التوالي. ويصل العجز في السعودية هذه السنة الى ٤,٨ مليار دولار مقابل ١,٦ مليار دولار سنة ١٩٩٧، في حين يبلغ في الكويت ٥,٢ مليار دولار مقابل ٤,٢٥ مليار دولار سنة ١٩٩٦.

وتقول الدراسة انه على الرغم من انخفاض اسعار النفط فان دول المجلس بذلت جهوداً كبيرة لتقليل الآثار السلبية لانعكاسات الانخفاض على ميزانياتها السنوية وذلك من خلال تخفيض الانفاق العام بما يتماشى مع انخفاض الايرادات الناجم من تراجع الاسعار.

وقد اسهم هذا التوجه في انخفاض الانفاق العام الاجمالي في الميزانيات الخليجية بنسبة ٢٪ حيث تجنبت دول المجلس اجراء المزيد من التخفيضات التي ربما اثرت سلباً على بعض القطاعات الاقتصادية.

وقد وصل اجمالي الانفاق العام في الميزانيات السنوية لسنة ١٩٩٨ الى ٨٦,٧ مليار دولار مقابل ٨٨,٥ مليار دولار سنة ١٩٩٧.

وفي الوقت ذاته، انخفضت الايرادات العامة في هذه الميزانيات بنسبة ٨٪ تقريباً لتصل الى ٧٤,٣ مليار دولار سنة ١٩٩٨ مقابل ٨٠,٧ مليار دولار سنة ١٩٩٧.

اما تقديرات العجز فقد ارتفعت من ٧,٨ مليار دولار سنة ١٩٩٧ الى ١٢,٤ مليار دولار سنة ١٩٩٨ بنسبة ٥٩٪ تقريباً.

وتقول دراسة مصرف «الامارات الصناعي» ان اقتصار دول المجلس على تخفيض الانفاق، والاعتماد على التوقعات الخاصة بتحسن اسعار النفط للوصول الى توازن ميزانياتها النفطية بحلول سنة ٢٠٠٠، تعتبر اجراءات غير كافية خصوصاً ان اسعار النفط ستتعرض الى المزيد من الضغوط خلال السنتين المقبلتين.

وفي هذا الاتجاه يمكن لدول مجلس التعاون دعم ميزانياتها السنوية بتدفقات جديدة من خلال تنمية الايرادات غير النفطية، بما في ذلك اعادة النظر في التشريعات والانظمة الخاصة بالرسوم والضرائب وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى.

ان ميزانيات هذه السنة ستسهم في شكل او آخر في تحقيق معدلات مشابهة لما تم تحقيقه في السنوات الاخيرة، الامر الذي سيؤدي تدريجاً الى استقرار الاوضاع الاقتصادية في الدول الست.

الامارات

في إحصاء لوزارة التخطيط قرأ الحاضر والمستقبل

عدد السكان ٣,٤٧٩ مليون نسمة سنة ٢٠٠٥ والذكور فيهم يبلغ ضعفي الإناث!

❐ حسب ارقام وزارة التخطيط فإن عدد سكان الدولة سيتضاعف خلال فترة زمنية قصيرة تقدر بنحو ١٢ سنة، وذلك اذا ما استمر معدل النمو السكاني عند مستواه الحالي والذي بلغ ٦,٥٪ بين ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥.

وفي الاحصائيات ايضاً، ان عدد سكان الامارات سيرتفع من ٢,٦٢٤ مليون نسمة في سنة ١٩٩٧ الى ٢,٧٥٩ مليون نسمة سنة ١٩٩٨ و٢,٩٣٨ مليون نسمة سنة ١٩٩٩ ويصل الى ٣,٤٧٩ مليون نسمة في السنة ٢٠٠٥.

وسيكون عدد الذكور ضعفي عدد الاناث «نظراً ايضاً الى تدفق اليد العاملة الاجنبية الى البلاد».

وسيرتفع عدد الذكور سنة ٢٠٠٥ الى ٢,٣١٦ مليون نسمة مقابل ١,١١٣ مليون نسمة للاناث وذلك مقابل ١,٧٥٥ مليون نسمة من الذكور و٨٦٩ الفاً من الاناث سنة ١٩٩٧. وستتركز الزيادة المتوقعة في السكان في امارة ابوظبي، الاغنى والاوفر فرصاً للعمل بين الامارات الاخرى، وسيرتفع عدد سكانها حسب تقديرات وزارة التخطيط من ١,٠١٧ مليون نسمة سنة ١٩٩٧ الى ١,٠٧١ مليون نسمة سنة ١٩٩٨ و١,١٢٧ مليون نسمة سنة ١٩٩٩.

وسيرتفع عدد سكان دبي بالمقابل من ٧٥٧ الى ٧٨٨ الفاً و٨٥٨ الفاً، والشارقة من ٤١٥ الى ٤٣٩ الفاً و٤٦٤ الفاً، وامارة أم القيوين من ٣٩ الفاً الى ٤١ الفاً ثم ٤٤ الفاً، ورأس الخيمة من ١٥٢ الفاً الى ١٥٨ الفاً ثم الى ١٦٥ الفاً، واخيراً الفجيرة من ٨٣ الفاً الى ٨٨ الفاً ثم الى ٩٢ الفاً.

وكشفت احصائيات الوزارة ان عدد سكان الامارات زاد في الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٥ بنحو مليون نسمة بزيادة سنوية يبلغ متوسطها حوالى ١٠٠ الف نسمة. واشارت الى ان الزيادة تتركز في عدد الذكور على الاناث في جميع فئات السن وخصوصاً في فئات سن العمل من ٢٠ الى ٦٠.

وتأتي مدينة العين في المركز الاول لجهة عدد السكان، اذ بلغ عدد سكانها في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٥ حوالى ٦٦٩,١٨١ الف نسمة وتليها مدينة ابوظبي بحوالى ٣٩٨,٦٩٥ الف نسمة والشارقة ٣٢٠,٠٩٥ الف نسمة، ثم مدينة عجمان ١١٤,٩٥ الف نسمة، ومدينة رأس الخيمة ٧٧,٥٥٠ الف نسمة، ومدينة الفجيرة ٣٣,١٧٦ الف نسمة، ثم مدينة أم القيوين ٢٥,٠٥٢ الف نسمة، ثم مدينة خورفكان في امارة الشارقة ٢٢,٥٩٤ الف نسمة.

وبلغ حجم قوة العمل في الدولة في نهاية سنة ١٩٩٥ حوالى ١,٣٣٦ مليون نسمة منهم حوالى ١,١٨٠ مليون من الذكور و١٥٥,٧٩٠ الف من الاناث.

وذكرت إحصائيات وزارة التخطيط ان قوة العمل في دولة الامارات تضاعف عددها بين سنة ١٩٨٥ وسنة ١٩٩٥ وذلك بمتوسط نمو سنوي قدره ٦,٧٪. وتوقعت ان يتضاعف عددها مرة اخرى في غضون ١٠ سنوات اذا ما استمر نموها بهذا المعدل.

وتصل نسبة مساهمة السكان في القوة العاملة، وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان سنة ١٩٩٥، الى ٧٣,٤٪ للذكور و١٩,٤٪ للاناث و٥٥,٤٪ للجنسين وهي من اعلى نسب العمالة في العالم.

واشارت الوزارة في تقريرها الى وجود تحسن كبير في المؤشرات الاجتماعية، اذ انخفضت نسبة الامية بين الذكور من ٢٠,٩٪ سنة ١٩٨٥ الى ١٨,٤٪ سنة ١٩٩٥ وانخفضت بدرجة اكبر بين الاناث من ١٧,٩٪ الى ١٢,١٪.

وزاد متوسط العمر المتوقع للفرد عند الميلاد ليصل الى نحو ٧٥ سنة وهو مستوى مشابه للمستويات المناظرة في الدول المتقدمة، وبلغ عدد الوحدات السكنية سنة ١٩٩٥ نحو ٢٣٦ الف وحدة سكنية منها ٣٦,٧ الف فيلا فخمة. وقرأنا في النشرة ايضاً، ان عدد العاملين في الصناعات التحويلية بلغ في نهاية سنة ١٩٩٦ حوالى ١٢٢,٤ الف مشتغل وقيمة الانتاج ٣٨,٥٠٩ مليار درهم (١٠,٤٨ مليار دولار) والقيمة المضافة الاجمالية ١٧,٩٧٥ مليار درهم، واجمالي تكوين رأس المال الثابت ٧,٢١٥ مليار درهم.

وكشفت الوزارة ان المالية العامة للدولة في سنة ١٩٩٦ بلغت ٥٢,٣٥٥ مليار درهم منها ٣٦,١١٤ مليار درهم هي حصيلة الايرادات النفطية، و١٦,٢٤١ مليار درهم من مصادر اخرى، في حين بلغت قيمة النفقات ٧٠,٤٥٧ مليار درهم.

وقدرت الوزارة الواردات بنحو ٨٥,٠٣٢ مليون درهم والصادرات غير النفطية بنحو ٥,٤٩٩ مليار درهم واعادة التصدير بنحو ٢٢,٥٤٦ مليار درهم لسنة ١٩٩٦ كما بلغ الناتج المحلي الاجمالي نحو ١٧٤,٢ مليار درهم.

الشارقة

مشاريعها ستستكمل قبل نهاية ١٩٩٨

«الحمرية» استثماراتها الى ارتفاع وقد تصل هذه السنة الى ٧٧٠ مليون دولار!

❐ الشارقة، بين الإمارات المتحدة، تغلي بالمشاريع، واهمها مشروع المنطقة الحرة في «الحمرية».

المراقبون لما يدور في الإمارة يتوقعون ان يبلغ حجم الاستثمارات في تلك المنطقة ٢,٨ مليار درهم (٧٧٠ مليون دولار) مع نهاية هذه السنة، لمختلف المشاريع الاستثمارية الصناعية، والخدماتية المقامة او التي هي قيد التشييد والانشاء.

وكان خلال السنوات الاخيرة تم إنهاء ٦٥٪ من مشاريع البنية التحتية في المنطقة، ومن المتوقع استكمال المشاريع المقررة الاخرى قبل نهاية ١٩٨٨.

فالمرحلة الاولى من مشروع محطة الكهرباء الخاصة في المنطقة ستكتمل في ايار/ مايو المقبل، وستوفر المحطة للمنطقة طاقة بقوة تراوح بين ١٢٠ و١٣٢ ميغاواط قابلة للزيادة حسب احتياجات المنطقة في الفترة المقبلة وفقاً لتزايد حجم الاستثمارات فيها.

وكانت الهيئة المشرفة على «الحمرية» وافقت على ثلاثة مشاريع كبيرة تعود الى مستثمرين من دولة الامارات بالتعاون مع مستثمرين دوليين بكلفة اجمالية تصل الى نحو ١٥٠ مليون درهم.

● المشروع الاول، عبارة عن مصفاة للزيوت النباتية المخصصة للطعام بكلفة تصل الى ٧٠ مليون درهم.

● الثاني مصنع لتعبئة زيوت المحركات بكلفة تبلغ ٤٠ مليون درهم.

● المشروع الثالث، هو انشاء خزانات لجميع انواع الزيوت والمحروقات المخصصة لتزويد البواخر داخل الميناء، وفي البحر بكلفة تصل الى ٤٠ مليون درهم.

ومن المتوقع ان يتم انجاز المشاريع الثلاثة مطلع السنة المقبلة.

ومع نهاية سنة ١٩٩٨ سيتم اضافة رصيف رابع للميناء سيخصص للبضائع السائبة التي ستتم اعادة تعبئتها وتصديرها بكلفة تصل الى ٢٥ مليون درهم. والى جانب الارصفة الثلاثة الاخرى يستخدم اثنان منها للمواد الكيماوية والثالث للبضائع المختلفة.

واوضح مصدر مقرب من هيئة منطقة «الحمرية»، ان العمل في مشروع مصفاة الشارقة لتكرير النفط الذي تبلغ كلفته ٥٠٠ مليون درهم سيبدأ في الربع الثاني من سنة ١٩٩٨ ويعتبر من المشاريع العملاقة في الامارة والمنطقة، الى جانب مصنع تسييل الغاز الطبيعي، بكلفة ٦٨٠ مليون درهم، الذي تملك حكومة الامارة ٦٠٪ من رأس ماله و٤٠٪ لشركة «اموكو» الاميركية، ويصدر منتوجاته الى الخارج.

وكانت المنطقة الحرة بدأت تأجير المستودعات التي تم تشييدها والبالغ عددها ٩٢ مستودعاً بمساحات مختلفة تراوح بين ٤٠٠ و٦٠٠ متر مربع ملحق بها مكاتب ومرافق خدماتية للمستثمرين. وبراوح ايجار هذه المستودعات بين ٨٠ الف درهم للمستودع الصغير و١١٥ الفاً للكبير، وهناك مشاريع اخرى قيد التنفيذ حالياً تشمل مكاتب للادارة وللمستثمرين ومساكن للعمال والموظفين، بالاضافة الى مبان خدمية مثل المطاعم ومحال السوبر ماركت ودوائر الخدمات الاخرى.

وما يتبدى من «هيئة الحمرية»، حتى الآن، هو حرصها على اختيار نوعيات معينة من الاستثمارات في خطوة تهدف الى تنويع مصادر الدخل في الامارة والصناعات المتواجدة مع التركيز على المشاريع التي تراعي الظروف البيئية وتحد من التلوث.

السعودية

لأنّ غلال النفط مع هبوط أسعاره لن تأتي بالكفاف

تقليص الإنفاق إجراء لا بد منه وأبغض الحلال ... الإقتراض!

اذا كان النفط مصدر الثروة في مملكة آل عبد العزيز، فانه في احيان كثيرة مبعث اضطراب وقلق. وليس ادل على ذلك من الأزمة الحالية التي سببها التدني في اسعار النفط الذي تعتاش منه المملكة وتنفق من غلاله.

وقد بدأت الحكومة تشعر بوطأة هذا التدني الحاد غير المحتمل، الذي اذا ما استمر طوال السنة، انخفضت العائدات مليارات الدولارات، مما يستتبع حكماً اعادة النظر في خطط الانفاق لسنة ١٩٩٨.

وجاء هذا التدني في الاسعار بعد زيادة في عائدات النفط استمرت سنتين متتاليتين وساعدت المملكة على تعويض التكاليف الضخمة التي تكبدتها بسبب حرب الخليج الثانية، وتقدر بنحو ٥٠ مليار دولار، وعلى سداد ديون محلية ضخمة.

وقد سجل قطاع النفط انكماشاً لاول مرة منذ سنة ١٩٩٤، وقد تنخفض عائدات النفط في سنة ١٩٩٨ بنحو ١٥٪ عنها سنة ١٩٩٧.

وتمثل تلك العائدات ثلاثة ارباع دخل المملكة. واي هبوط بواقع دولار واحد في سعر النفط السعودي المتوقع، يعني خسارة سنوية بنحو ٢,٥ مليار دولار.

ويتوقع الاقتصاديون ان تبلغ الصادرات ٦,٧٦ مليون برميل يومياً من النفط الخام ومنتوجات التكرير.

ويقدر ان يبلغ اجمالي عائدات تصدير النفط السعودي ١٠,٢ مليار دولار في الربع الاول من السنة هبوطاً من ١٢,٦ مليار دولار في الربع الاخير من سنة ١٩٩٧.

وليس هناك ما يشير الى ان الاسعار ستتحسن في الشهرين المقبلين. فالربيع على الابواب وتدفق كميات اكبر من النفط العراقي لن يساعد على تحسن الامور.

ويقول المراقبون ان حكومة الرياض تعكف على دراسة بديلين:

- اقتراض المزيد لتعويض النقص في العائدات.
- تعديل ارقام الميزانية من جديد.

والخيار الثاني في نظر العارفين يبدو الارجح.

وقد تختار الحكومة على سبيل المثال السير وفقاً لخطة الانفاق في ميزانية ١٩٩٧ التي تقل ٨٪ عن الانفاق المتوقع لسنة ١٩٩٨ وهو ١٩٦ مليار ريال (٥٢ مليار دولار).

لكن مع تخصيص نصف الميزانية لسداد رواتب موظفي الدولة و١٢٪ لتمويل العمليات الحيوية والصيانة لن يكون هناك مجال كبير لخفض الانفاق. فإذا كان من غير الممكن تأجيل الرواتب، فإنه بالامكان تأجيل بعض المشروعات. وهذا القرار سيكون صعباً نظراً الى اتساع مشروعات البنية الاساسية في المملكة.

ويبدو ان الصحة والتعليم سيكونان الاكثر تضرراً من تقلص العائدات لحصولهما على اعلى نسبة زيادة في الانفاق في ميزانية ١٩٩٨.

فقد زيد الانفاق على الصحة ٣٦,٨٪ وعلى التعليم والتنمية الاجتماعية ٩,٦٪.

لكن مع النمو السكاني السريع بنسبة تتراوح بين ٣,٥ و٤٪ سنوياً سيكون مثل هذا القرار صعباً ايضاً.

ففي سنة ١٩٩٥ رفعت الرياض، التي كانت في حاجة ماسة الى السيولة، اسعار بعض الخدمات الاساسية في خطوة يندر حدوثها في المملكة. ووعد الملك فهد، حينذاك، بعدم تكرار تلك الزيادات وتقسيط تحصيلها على دفعات.

وقد تسعى الحكومة الى عرض عدد اكبر من المشروعات على القطاع الخاص على نحو اسرع مما كان مخططاً.

ويمكنها ايضاً ان تنفق وفقاً للخطة وتقترض المزيد من الاموال وتوسع نطاق العجز المتوقع ان يبلغ ١٨ مليار ريال هذه السنة. لكن هذا من شأنه ان يؤخر هدف تحقيق موازنة بين الدخل والانفاق بحلول سنة ٢٠٠٠.

وأياً كانت النتيجة، فهناك شيء واحد مؤكد هو ان هذه السنة ستكون سنة صعبة بعد تحقيق عائدات اكبر من المتوقع لسنتين متتاليتين. وربما تمكنت الحكومة من اجتياز المأزق، ولكن هذه المرة بكثير من الصعوبة.

ولتهدئة القلق الداخلي، قررت الحكومة المضي في خطة سداد ما يستحق للمزارعين في ذمتها عن محصول سنة ١٩٩٦ الذي يبلغ، حسب عبد الله بن عبد العزيز المعمر، وزير الزراعة، ٢,٢٤٦ مليار ريال (٦٠٠ مليون دولار).

وقد اعتبر الوزير المعمر ان هذا المبلغ هو مدفوعات شراء المؤسسة العامة لصوامع الغلال من المزارعين المحليين.

وتحاول الحكومة سداد متأخراتها الضخمة للمزارعين التي تراكمت بعد ازمة الخليج بين سنتي ١٩٩٠ و١٩٩١.

وفي اوائل عام ١٩٩٦ اصدرت الحكومة شهادات خاصة تبلغ قيمتها تسعة مليارات ريال لنحو ٣٠ الفاً اغلبهم من مزارعي القمح والشعير لسداد المتأخرات المستحقة في ذمتها.

واستحقت شهادات قيمتها ستة مليارات ريال منذ ذلك الحين، ويحل اجل مجموعة اخرى قيمتها ثلاثة مليارات ريال في آب/ اغسطس سنة ١٩٩٨.

ولم يحدد الوزير المعمر اسلوب دفع المبلغ ولكن المقربين منه اسروا انه سيتم على الارجح عن طريق اصدار سندات حكومية هذه المرة ايضاً.

وكان انتاج المملكة من الشعير قد انخفض الى ٤٦٤ الف طن سنة ١٩٩٦ من ١,٨٢٢ مليون طن سنة ١٩٩٤.

ورفعت الوزارة في الفترة الماضية اسعار الشعير للمستهلكين السعوديين بنسبة ٤٪ ليبلغ ٥٢٠ ريالاً (١٣٩ دولاراً) للطن.

وتوزع الحكومة، اكبر مستورد له في العالم، الشعير على السعوديين باسعار مدعومة. كما تشتري المحصول المحلي من المزارعين بسعر مدعوم يبلغ ٢٦٧ دولاراً للطن في حين ان سعره في الاسواق العالمية يتراوح حول ١٠٠

قطر

بعد نجاح إصدار سلطنة عُمان سنة ١٩٩٦

الدوحة تقترض للمرة الأولى وتصدر سندات بقيمة ٢٠٠ مليون دولار!

حيال الصمت الرسمي، بدأت ترشح من المصرفيين اخبار تفيد عن عزم الحكومة دخول سوق السندات السيادية العالمية للمرة الاولى من خلال اصدار يبلغ حجمه ٢٠٠ مليون دولار.

ويضيف هؤلاء ان شركة قطرية تعتزم ايضاً اصدار سندات قيمتها ٣٠٠ مليون دولار لتمويل مشروع للبتروكيماويات.

ولم يخف عبد الرحمن الشيبي، مساعد المدير للشؤون المالية في «المؤسسة القطرية العامة للبترول»، نيات المؤسسة، فاكد انها ستتجه نحو «سوق السندات لجمع ما يصل الى ٥٠٠ مليون دولار لتمويل مشروعات هذه السنة».

واضاف الشيبي لما سئل: «من هذه المشروعات «شركة قطر للفينيل» والمؤكد انها ستدخل سوق السندات قبل كانون الاول/ ديسمبر المقبل».

ويتابع المصرفيون الخطوات التي تتخذها الحكومة بصمت لتوفير احتياجاتها التمويلية.

فقد أكد احد المصرفيين العارفين بخطط الحكومة، أن «احد الاصدارين سيكون لسندات سيادية بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لتلبية الاحتياجات العامة للدولة من التمويل والاخر اصدار حجمه ٣٠٠ مليون دولار لتمويل مشروع للكيماويات».

وتتنافس مصارف عدة منها «سوسيتيه جنرال» الفرنسي، و«جي بي مورغان» الاميركي، على ادارة اصدار تلك السندات. إلا ان الحكومة توازن بين الاسعار قبل ترجيحها كفة أي مصرف او مؤسسة مالية تتقدم لإدارة تلك السندات.

وكانت الدوحة اقترضت من قبل اكثر من ٢,٧ مليار دولار من خلال قروض مشتركة، كما حصلت على قروض تربو على عشرة مليارات دولار لمشروعات مختلفة في صناعة الغاز.

لكن عمق سوق السندات اكبر بكثير من عمق سوق القروض المشتركة، والحكومة على ما يبدو حريصة على الاستفادة من تصنيفاتها الائتمانية الجيدة.

وكانت مؤسسة «موديز» اعطت الدوحة تقويماً لجدارتها الائتمانية وصل الى AA٢B وصنفتها للاجل القصير بدرجة B-٢.

اما مؤسسة «ستاندارد اند بورز» فقد منحت الحكومة تصنيفاً سيادياً بدرجة BBB وقالت ان التوقعات مستقرة بالنسبة الى هذا التصنيف.

وكان استقبال الاسواق طيباً لاصدار سندات حجمها ١,٢ مليار دولار في كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٩٦ لواحد من مشروعات الغاز الثلاثة في قطر هو مشروع «رأس لفان». ومنذ ذلك الحين خفضت مؤسسة «موديز» تصنيفها للمشروع الى +BBB في اعقاب الازمة الاقتصادية التي اجتاحت كوريا الجنوبية حيث انها تعاقدت على شراء ٨٠٪ من انتاج المشروع.

لكن السندات مازالت تحظى بتصنيف استثماري جيد نظراً الى متانة وضع الشركتين اللتين تتوليان المشروع بصفة اساسية وهما «موبيل» و«المؤسسة القطرية للغاز».

وهناك حسب عدد من المراقبين عوامل اخرى عديدة شجعت الدوحة على دخول أسواق المال العالمية، واهمها نجاح السندات العمانية.

فلقد كان الاقبال جيداً على اصدار سلطنة عُمان، الذي كان حجمه ٢٢٥ مليون دولار سنة ١٩٩٦.

وقد اختارت «شركة قطر للفينيل» بنك «سوسيتيه جنرال» مستشاراً مالياً لها.

وتملك المؤسسة القطرية ٢٥,٥٪ من المشروع و«شركة قطر للبتروكيماويات» التابعة للمؤسسة ٣١,٩٪ بينما تملك «نورسك هايدرو» النرويجية ٢٩,٧٪ و«الف اكيتين» الفرنسية ١٢,٩٪.

وتقدمت ست شركات دولية بعطاءات للفوز بعقد لبناء منشآت صناعية للمشروعات من المقدر ان تصل تكلفته الى ٦٠٠ مليون دولار سيتم ترتيب ٧٠٪ منها من خلال مزيج من الائتمانات من المشترين والقروض و٣٪ من المساهمين في رأس المال.

الكويت

في تقرير لوزارة التخطيط وضع إصبعه على مشكلة البطالة

العمالة المتراكمة سنة ٢٠١٠ ستكلف ١,٦ مليار دينار و٥ مليارات في ٢٠٢٥!

رفعت وزارة التخطيط وشؤون التنمية الادارية، الى مجلس الأمة (البرلمان)، تقريراً استعرضت فيه بكثير من الاسهاب في المعلومات والاحصائيات، الوضع الحالي لقوة العمل ومستقبلها، ومكامن الاختناق فيها.

وقد توصلت الوزارة، من خلال تقريرها، الى الاستنتاج بانه بينما يتم في الوقت الحاضر التعامل مع مشكلة البطالة «السافرة» بتحويل معظمها الى بطالة «مقنعة» في القطاع العام، وهي محاولة لمواجهة ضغوط المدى القصير، فإن هذا التوجه المؤذي يبدو مستحيلاً في المديين المتوسط والطويل.

وتناول التقرير بشكل دقيق مدى إمكانيات توفير ٢٨٣٣٣ وظيفة جديدة في وقت قصير منها نحو ٩٨٠ وظيفة في القطاع الخاص (٣,٥٪) وقد يكون بعضها في قطاع مالي مشترك، كما وفر القطاع العسكري (عسكريون ومهنيون) ٨٠٠٨ وظيفة علماً انها وظائف عالية الكلفة.

وتم استغلال ١٥١٥٢ وظيفة منها ٨٠٩٨ وظيفة في وزارات الدولة و٣٦٨٦ وظيفة في القطاع العسكري و٣٦٧ وظيفة في القطاع النفطي و٩٨٠ وظيفة في القطاع الخاص، الامر الذي يعني ان هناك ١٣١٨١ وظيفة متاحة ولم تستغل.

وعلى الرغم من عدم مطابقة التصنيف للوظائف المتاحة بين سنتي ١٩٩٧ و١٩٩٨، ذكر التقرير ان عدد الفرص في هذه السنة يبلغ ٢٤٤٨٩ فرصة عمل ولا بد ان تكون الفرص غير المستغلة السنة الماضية من ضمنها.

وقد وجد المراقبون السياسيون والاقتصاديون في هذا التقرير خطوة ايجابية نحو حل المشاكل المهددة لاستقرار الوضع الاجتماعي، لما يوفره من معلومات في رسم حجم المشكلة قد تشكل مخرجاً في المدى القصير وعلى اسس اكثر عدلاً.

ويحتوي التقرير ايضاً مجموعة من الافكار يمكن استخدامها كمداخل لزيادة كفاءة التعامل مع المشكلة وربما تعمل على تأخير تفاقمها وان كان لا يعالجها بشكل جذري، فهو يخفف، وربما يرفع كفاءة البطالة المقنعة في القطاع الحكومي (مدني وعسكري)، لكنه لا يمنع تكدسها

ويرى المعارضون لحكومة سعد العبد الله انه بات لزاماً استمرار وضع مثل هذه التقارير، وان على الادارة السياسية الثاني في قراءتها، فتعي معها اهمية عنصر الوقت في بناء الدولة والمواءمة بين متطلبات الحاضر والمستقبل.

ويضيف المعارضون ان هذه الانواع من التقارير تحتاج الى ارادة سياسية واعية لا توحي المؤشرات بتوافرها في الوقت الحاضر.

واهم اجزاء التقرير ذلك المتعلق بالمستقبل، ويذكر بضع ارقام يبدو ان كثيرين في الادارة العامة لا يتخيلون حجم اسقاطاتها السلبية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ويؤكد التقرير ان حجم العمالة المتراكمة الى سنة ٢٠١٠ سيبلغ نحو ٢٠٣ الف عامل او اعلى قليلاً من جملة قوة العمل الكويتية حتى نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩٧.

وتبلغ كلفة تلك الوظائف الجديدة نحو ١٦٥٠ مليون دينار كويتي. وقد لا تشمل تلك الكلفة نصيب جهة العمل والخزينة العامة في تمويل اشتراكات التقاعد التي تتراوح بين ٢٠٪ للمدنيين و٤٢,٥٪ للعسكريين من رواتب الاشتراك (الراتب الاساسي + العلاوة الاجتماعية + علاوة الاولاد)، او بمعنى آخر ان كلفة الرواتب والاجور واشتراكات التقاعد مساوية تقريباً لحجم جملة النفقات العامة في الحساب الختامي للموازنة السابقة.

ويزداد العدد المتراكم للوظائف الجديدة المطلوبة الى ثلاثة اضعاف حجم القوى العاملة الحالية او بنحو ٦١٠ الاف عامل بحلول سنة ٢٠٢٥ وبفاتورة اضافية للرواتب والاجور تبلغ نحو خمسة مليارات دينار كويتي. ولا يخلو التقرير من تحذير صريح بأن الاوضاع لا يمكن ان تستمر طبقاً للسيناريو الحالي.

من «قناة السلام» في سيناء الى «توشكى» و«بحيرة ألبرت» الأوغندية

الهيمنة المصرية على مياه النيل تعزل أثيوبيا في «النيل الأزرق»!

فتح المشروع الكبير، الذي أطلقه الرئيس المصري حسني مبارك والمعروف بمشروع قناة توشكى (راجع «الميزان الافريقي» على الصفحتين ١٠ ـ ١١)، اشكالية جيوبوليتيكية مع الدول الافريقية الباقية التي يمر فيها نهر النيل، وابرزها أثيوبيا والسودان. وقد تعمد الرئيس حسني مبارك ربط مشروع توشكي باسمه ليضاهي بذلك ارتباط «السد العالي» في «اسوان»، وهو اكبر مشروع من نوعه في افريقيا، باسم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. وكانت الحكومة المصرية قد تعاقدت مع مجموعة من الشركات العالمية تقودها شركة «كفيرنر» النرويجية و«هيتاشي» اليابانية لبناء مضخات على النيل قيمتها ٤٣٤ مليون دولار على مدى سنوات أربع. وهذا المشروع هو اكبر مشروع في حوض النيل حتى الآن اذ سيقوم بضخ ما مقداره ٥,٥ مليار متر مكعب من الماء في السنة عبر قناة طولها ٦٧ كيلومتراً لري نصف مليون فدان من الاراضي الصحراوية.

الخلاف على الاقتسام

ومنشأ التعقيدات الجيوبوليتيكية الجديدة بسبب مشروع توشكي، هو أن الدول النيلية الاخرى ترى ان مصر هي حتى الآن المستفيد الوحيد من مياه النيل لسببين اساسيين:

أولهما، قدرتها على ايجاد التمويل الدولي اللازم للمشاريع المائية الكبرى، سواء من روسيا التي مولت السد العالي في زمن جمال عبد الناصر، او من «البنك الدولي» والمؤسسات الغربية كما هو الحال الآن في عهد حسني مبارك.

وثانيهما، قوة مصر العسكرية، التي يخشى جيران مصر على النيل من استخدامها ضدهم في حال اقدامهم على مشاريع خاصة بهم تنتقص من كمية المياه النيلية الواصلة الى مصر بصفتها المصب النهائي للنهر.

وحتى الآن، لا توجد إتفاقية لإقتسام مياه النيل سوى الإتفاقية القديمة الموقعة بين مصر والسودان سنة ١٩٥٩.

وتقضي تلك الاتفاقية بأن تحصل مصر على ٥٥,٥ مليار متر مكعب في السنة لتغذية السد العالي في أسوان، وتسمح للسودان بالحصول على ثلث هذه الكمية أي ما مقداره ١٨,٥ مليار متر مكعب.

لكن «مشروع توشكى»، الذي سيستخدم ١٠٪ من المياه المقررة في الاتفاقية المصرية ـ السودانية القديمة، يقع قبل «سد أسوان»، الامر الذي يعني أن هذه الكمية البالغة ٥,٥ مليار متر مكعب، هي كمية اضافية ومنفصلة مما حمل أثيوبيا على الإعتراض والمطالبة باعادة النظر في اقتسام المياه بين دول حوض النيل.

وهذا المطلب الاثيوبي لقي انتقاداً من الحكومة السودانية مع الاعتراف بضرورة ترشيد استخدام مياه النيل داعية أثيوبيا الى قبول اتفاق دولي حول اقتسام المياه. وكانت أثيوبيا قد استضافت قبل اكثر من سنة مؤتمراً لبلدان حوض النيل على أمل الوصول الى مثل هذه الاتفاقية. لكن أديس ابابا لم تكن راضية عن نتائج ذلك المؤتمر وطرحت رغبتها في اقامة سدود على روافد نهر النيل الأزرق الذي ينبع في اراضيها بحجة ان مصر والسودان يستخدمان كميات من مياه النيل غير متناسبة مع موقعهما على النهر.

النيل الازرق والنيل الأبيض

النيل الأزرق، الذي يسميه الاثيوبيون «اباي» ينشأ في بحيرة «تانا» الاثيوبية، ويسير منفرداً مسافة كيلومترين ليلتقي المجرى الاساسي للنيل مسافة ٨٠٠ كيلومتر من اثيوبيا الى سهول السودان حيث ينضم الى النيل الابيض ليشكلان معاً النهر المعروف باسم النيل.

اما النيل الابيض الذي يخترق السودان مسافة ٨٠٥ كيلومترات ابتداء من «ملاكال» فيختلف عن النيل الازرق بهدوء مياهه الصالحة للملاحة طوال السنة في حين ان النيل الازرق في اثيوبيا يهبط عبر شلالات صاخبة ومسالك جبلية ضيقة وحادة.

وبالاضافة الى هذين الرافدين الكبيرين، اي النيل الازرق والنيل الابيض، هنالك رافد ثالث هو «عطبرة» الذي ينشأ ايضاً في اثيوبيا ليشكل اطول نهر في العالم يمتد مسافة ٧٧٨٨ كيلومتراً من الجنوب الى الشمال ابتداءً من منبع النيل الأبيض في اوغندا حيث يسير عبر بحيرة فيكتوريا وبحيرة البرت قبل ان يلتقي رافديه الآخرين الى الشمال من العاصمة السودانية ليشكل النهر المعروف تاريخياً باسم النيل.

المياه المتناقصة والحاجات المتزايدة

وتشير الدراسات العلمية التي أجريت في السنوات الاخيرة حول مصادر المياه العذبة المتجددة في حوض النيل بالنسبة الى عدد السكان، الى أن متوسط نصيب الفرد الواحد من سكان دول حوض النيل، قدر في سنة ١٩٩٠ بحدود ٢٢٠٤ أمتار مكعبة للشخص الواحد، سوف تتناقص الى ٩٠٨ أمتار مكعبة بحلول سنة ٢٠٢٥.

لكن هذه الدراسات التي أعدتها الامم المتحدة، تبدو أعلى وأكثر تفاؤلاً من التقديرات الواقعية، التي تشير الى ان نصيب الفرد الواحد سنة ١٩٩٠ كان بحدود ١٤٠٩ أمتار مكعبة، وأن هذا المعدل سوف ينخفض الى حدود ٥٩٧ متراً مكعباً بحلول سنة ٢٠٢٥. والملفت ان حسابات الأمم المتحدة تستثني جزءاً من دولة زائير يقع ايضاً على حوض النيل. ومرد هذا التناقص في المعدل الفردي للمياه هو تزايد عدد السكان في دول حوض النيل وخصوصاً في مصر، وبالتالي فإنه اذا جرى اقتسام المياه بين الدول المعنية على اساس عدد السكان، فإن مصر سوف يكون لها النصيب الاكبر بطبيعة الحال على الرغم من أن نهر النيل يسير فيها المسافة الأقصر.

النزاعات العسكرية

بالنظر الى هذا الواقع الذي تعاني منه دول كثيرة بسبب شح المياه بالنسبة الى عدد السكان فإن نشوء نزاعات عسكرية حول مصادر المياه يبقى خطراً ماثلاً. ولإجتناب مخاطر حروب المياه او تخفيفها أعد «معهد جورجيا للتكنولوجيا» في الولايات المتحدة دراسة، أشرف عليها الدكتور اريس جورجاكاكوس المتخصص بمصادر المياه، حول نظام علمي لادارة مصادر المياه لتخفيف احتمالات النزاع العسكري على نهر النيل وبقية العالم. وقال الدكتور جورجاكاكوس في بحثه:

«اليوم وفي السنوات المقبلة يبقى الماء وسيبقى سبباً جدياً للصراع العسكري، خصوصاً عندما تشترك دول مختلفة في مصادر مياه محدودة. وبالتالي، فإن اقامة نظام متفق عليه لتقدير طاقة النهر يمكن أن يشكل أساساً صلباً للتفاهم وحل الخلافات بالطرق السلمية».

وهذا النظام الذي اعده الدكتور جورجاكاكوس حول مياه النيل، كلّف حتى الآن ١٠ ملايين دولار موّلتها «الوكالة الاميركية للتنمية العالمية» بموجب عقد مع منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). وقد أعدت هذه الدراسة بالتعاون مع «معهد جورجيا للتكنولوجيا»، و«مصلحة الأرصاد الجوية الاميركية» لصالح الحكومة المصرية.

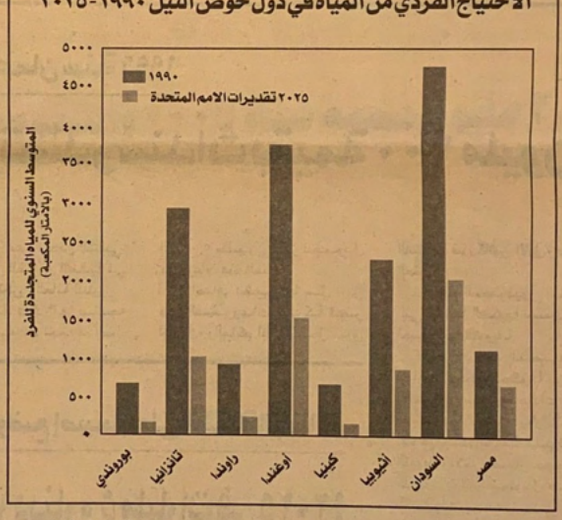

ومما يزيد من احتمالات النزاع العسكري على النيل، أن عدد المستفيدين من مياهه يبلغ حوالى ٢٥٠ مليون نسمة موزعين في عشرة بلدان مختلفة في الوقت الذي لا توجد فيه اتفاقات جماعية لإقتسام المياه. فما هو قائم الآن مجرد اتفاقين ثنائيين قديمين احدهما بين مصر والسودان والآخر بين مصر وأوغندا.

وكانت المحاولة الجماعية الاولى قبل سنة ونصف السنة عندما انعقد في روما برعاية «منظمة الأغذية والزراعة» التابعة للأمم المتحدة مؤتمر ضم مصر واثيوبيا وكينيا والسودان وتنزانيا وأوغندا وزائير وتخلفت عنه كل من بوروندي واريتريا، لكن هذا المؤتمر لم يصل الى نتيجة حاسمة.

التحفظات السودانية

وعلى الرغم من تحسن العلاقات السياسية بين مصر والسودان في الآونة الاخيرة، وعلى الرغم من الاتفاقية الثنائية بين البلدين حول اقتسام مياه النيل، مازالت هنالك تحفظات سودانية على كثافة الاستخدام المصري لمياه النيل.

وقد وقعت في مطلع حزيران/ يونيو ١٩٩٤ حادثة كادت تودي الى التصادم عندما منعت الحكومة السودانية اثنين من المسؤولين المصريين في مصلحة مياه النيل من دخول السودان، بشكل اثار علامات استفهام حول مقاصد تلك البعثة. لكن مصادر سودانية في ذلك الوقت أشارت الى ان مهمة البعثة المصرية التي منعت من الدخول تتعلّق بمشروع لضخ مياه النيل الى شمال سيناء تحت قناة السويس بموجب اتفاقية عقدت في ١١ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٣ باسم «قناة السلام» مما حمل الحكومة السودانية على الاعتقاد بأن هذا المشروع لفائدة اسرائيل.

الدخول الاسرائيلي على الخط

والواقع ان الحكومة المصرية بدأت تتردد في تنفيذ مشروع «قناة السلام» قبل الاتفاقية المذكورة وذلك عندما قدم «البنك الدولي» تقريراً حول المشروع في مطلع ١٩٩٢ شكك فيه في الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروع، وحث الحكومة المصرية على اعادة النظر فيه. والملفت ان دراسة «البنك الدولي» هذه قد ابقيت سرية وطويت في ادراج الحكومة المصرية وفي ادراج «البنك الدولي» ذاته.

وقد نشأت فكرة «قناة السلام» لدى مسؤول اسرائيلي في شركة «تاحال» سنة ١٩٧٤ قبل سنوات من توقيع «اتفاقية كامب دايفيد» بين الرئيس المصري الراحل انور السادات ورئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغين.

وقد وعد السادات بنقل مياه النيل الى صحراء النقب والى القدس، لكن مصر انكرت ذلك ومازالت تنكره بسبب المعارضة الشديدة للفكرة من قبل اثيوبيا والسودان.

وكان المشروع يقضي ببيع اسرائيل والمناطق الفلسطينية في غزة كميات من مياه النيل بسعر ١٣ سنتاً للمتر المكعب تتقاضى منها الحكومة المصرية ٤ سنتات. وهناك ما يؤكد ان الحكم المصري الحالي قد عرض على اسرائيل ايضاً سنة ١٩٩١ بيع كميات من المياه، ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية كانت تميل الى هذا الحل باعتباره اضمن وأرخص من استيراد المياه من تركيا وهي البلد الوحيد الذي يختزن فائضاً من المياه في المنطقة. اما التحفظات السودانية والاثيوبية خاصة فانها لا تقوم على اعتبارات سياسية، بل على اعتبارات واقعية بالنظر الى ان البلدين اللذين يختزنان معظم مياه النيل بحاجة ماسة الى المياه حيث تجتاحهما بين حين وآخر اهوال الجفاف والمجاعة. ولذلك يتوقع مراقبون دوليون عديدون وقوع نزاع عسكري غير منتظر في حال عدم التوصل الى اتفاقيات جدية قابلة للحياة. وهنالك احتمال بأن تعرض اثيوبيا النزاع على محكمة العدل الدولية في «لاهاي» في وقت جد قريب.

«قناة السلام»

إن مشروع «قناة السلام» كانت له رنة مصرية عالية مما أثار العديد من علامات الاستفهام حول افادة اسرائيل منه، خصوصاً في وسائل الاعلام.

فقد كتب ابراهيم نافع، رئيس تحرير «الاهرام»، حول الموضوع يقول، ما مفاده، ان تغذية سيناء بمياه النيل تشكل تحدياً اكبر من تغذيتها بدمائنا. وهو تحد ظل يهز مشاعرنا عبر العصور الى ان اطلق الرئيس حسني مبارك اشارته بنقل مياه النيل الى سيناء حاملة الازدهار والتقدم الى تلك الصحراء.

واضاف ابراهيم نافع يقول: «الآن نستطيع ان نفرح، والآن نستطيع ان نفتخر امام العالم، باننا الغينا نتائج كل عدوان في الماضي، ونقف الآن لحمايتها ضد أي عدوان في المستقبل لأننا الآن نحمل اليها الحياة».

كذلك كتب جلال دويدار في جريدة «الاخبار» القاهرية، ان اللحظة التي تبدا فيها «قناة السلام» بضخ الحياة الى صحراء سيناء الجرداء، هي لحظة العمر، لأن ثلاثة ملايين من المصريين سوف ينتقلون الى تلك الصحراء لزرعها. وهذا المشروع يشكل عماداً للاقتصاد المصري بالاضافة الى كونه مشروعاً حيوياً لأمن البلاد الوطني.

وعلل دويدار الترحيب بمشروع «قناة السلام» بتزايد عدد سكان مصر من أقل من عشرين مليون نسمة الى أكثر من ستين مليوناً، في وقت ظلت فيه المساحة المزروعة في وادي النيل على حالها او هي تناقصت بفعل الزحف السكاني.

«قناة جنقلي»

والمشروع الآخر المثير للجدل في حوض النيل هو مشروع «قناة جنقلي» في جنوب السودان، وهو من أكبر المشاريع الانمائية الطموحة في العالم. ذلك ان هذا المشروع يهدف الى تحويل ربع مياه «النيل الابيض» عبر قناة تمتد مسافة ٣٦٠ كيلومتراً لزيادة الري الزراعي وتوليد الطاقة الكهربائية وتحسين المواصلات النهرية. وهو حسب تخطيطه الذي يقضي بتجاوز «مستنقعات الصد» بتقليص مساحة المستنقعات. لكنه في الوقت ذاته له انعكاسات بيئية كانت في الآونة الاخيرة موضع دراسات مثيرة للجدل ايضاً.

وفي الوقت الذي كان يتردد فيه ان الحكومة المصرية تعارض قيام السودان بتنفيذ مشروع «قناة جنقلي»، مما يفسر جانباً من التأخر الطويل في تنفيذ المشروع، بدا المصريون ينظرون نظرة ايجابية اليه. فقد قال مصطفى القاضي، رئيس اللجنة الاستشارية لمشروع توشكى:

«ان مصر ترغب في اكمال مشروع قناة جنقلي في جنوب السودان، لأن هذا المشروع من شأنه ان يوفر ٤ ملايين متر مكعب من الماء، وبالتالي يزيد نصيب مصر المحتمل بمقدار مليونين من الامتار المكعبة».

واضاف يقول: «ان مصر تضغط ايضاً لاستكمال مشروع «قناة عطبرة» واقامة الاقنية في بحر الغزال، لكن الاولوية لمشروع جنقلي نظراً الى الحالة المالية السيئة للسودان ولأن مصر وحدها تستطيع مساعدة السودانيين، ولهذا فإن مصر تكفل موافقة السودان على مشاريعها».

ويتوقع المصريون ان تخفف هذه المشاريع من خسارة المياه بفعل التبخر بمقدار ١٠,٥ مليار متر مكعب. وهذا في تقدير المصريين يزيد من حصة مصر من مياه النيل الابيض ويخفف من تاثير اثيوبيا على امداداتها من النيل الازرق.

وهذا يفسر الى حد بعيد التقارب المستجد بين القاهرة والخرطوم، وفي الوقت ذاته يفسر التحركات المصرية في مجال المياه في جميع الاتجاهات من سيناء الى اوغندا. ذلك ان المصريين اتفقوا مع اوغندا على بناء سد في «بحيرة البرت» لضبط دفق المياه من بحيرة «كيوغا» الاوغندية حيث يسهم القطاع الخاص المصري في هذه المشاريع، ولذلك تبقى المبادرة في يد الحكومة المصرية بعد ترضية السودان واوغندا لتظل اثيوبيا معزولة وعديمة التأثير.

وقد يكون ذلك وسيلة غير مباشرة لاطلاق يد اثيوبيا في استغلال مياه النيل الازرق وحدها.

الى متى يتلكأ كلينتون؟

الوجود العسكري الأميركي في الخليج جاء ليبقى!

هذا المقال حول الأزمة العراقية الأخيرة، والاتفاق الذي عقده الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، خص به «الديبلوماسي» الخبير الاستراتيجي البريطاني بول بيفر، رئيس تحرير مجلة «جاينز» الدفاعية المعروفة.

❐ عاد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان الى نيويورك حاملاً اتفاقية أنهت الاحتمالات المباشرة للحرب بين العراق والآلة العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة، لكن القوات الأميركية باقية في الخليج.

والواقع، أن العسكريين الأميركيين، خلال الأيام التي أعقبت نجاح أنان الديبلوماسي، واصلوا بناء القدرات العسكرية البحرية والجوية والبرية في المنطقة، على نحو غير مشهود منذ إقامة قوات التحالف الدولي قبل سبع سنوات. ولهذا تبقى هناك عدة أسئلة تبحث عن أجوبة: لماذا؟ ولأي غرض؟ وبأي قدرات؟

الجواب الظاهري هو أن الإدارة الأميركية تسعى الى دعم مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، الذين يرغبون في استكمال المهمة المناطة بهم لحرمان نظام صدام حسين من أي قدرة على تطوير وتخزين واستخدام أسلحة الدمار الشامل. وتشمل هذه الأسلحة مركبات كيماوية مختلفة مثل «سارين»، وغاز الأعصاب «تب» بالإضافة الى السموم الطبيعية بما فيها «انثراكس» وسم الأفاعي.

لكن لماذا التركيز على صدام حسين في الوقت الذي تملك فيه مثل هذه الأسلحة الكيماوية ٢٠ دولة منها الولايات المتحدة ذاتها؟ الجواب بسيط، كما تقول واشنطن، وهو أن صدام حسين هو الزعيم الوطني الوحيد في العالم الذي استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه بالذات.

الى هنا هذا حقيقة واقعة. لكن هل للولايات المتحدة أهداف أخرى؟

يبدو أن وزارة الخارجية الأميركية، التي استعادت السيطرة على سياسة أميركا الخارجية من البيت الأبيض، عازمة على إنهاء مرحلة الاحتواء المزدوج ضد إيران والعراق، وهي السياسة المتبعة منذ نهاية الحرب العراقية - الإيرانية في عام ١٩٨٨. كما إن إيران أطلقت بعض المبادرات لمفاتحة واشنطن حول تطبيع العلاقات معها، فكان العراق الهدف السياسي الأول.

ذلك أن هذه السياسة المتمحورة حول العراق، تأتي في طليعة الأولويات لدفع عجلة عملية السلام للشرق الأوسط، وهي قضية تعتبرها دول عديدة أخرى أكثر إلحاحاً. فالولايات المتحدة تريد إخراج صدام حسين. وتعليقات الصحف البريطانية القائلة بأن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية شقفت لديها خطة لزعزعة صدام، قد تكون صحيحة لكن احتمالات نجاحها ضعيفة.

بل يبدو أن صدام قد زادت شعبيته قليلاً في بلاده عما كانت عليه قبل ثلاثة أشهر. كما يبدو أنه نجح في رد التحدي الأميركي.

إن الولايات المتحدة تريد خلق ظروف إسقاط حكم صدام حسين. ومن أجل دعم أي انتفاضة داخلية، سوف تحتفظ الولايات المتحدة بقواتها ومعداتها في المنطقة لمنع نشوء فراغ في السلطة، بحيث تصبح إيران مجاورة مباشرة للمملكة العربية السعودية، حليفها العربي الأول. إذ إن وجود أسطول حربي يحمل قوة جوية فعالة، هو أداة سياسية مقنعة للغاية.

وحتى عندما كان كوفي أنان جالساً مع طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي، لتوقيع الاتفاق الأخير، تحركت سفينتان حربيتان من سفن الأسطول الأميركي محملتان بصواريخ «توماهوك» من نورفولك في ولاية فيرجينيا على الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة باتجاه منطقة الخليج.

واكد بيان رسمي أن خمس سفن حربية أخرى، مع ٣٠ طائرة و ٤٧٢٠ بحاراً وجندياً من قوات المارينز على متن سفينة الهجوم البرمائية «تاراوا»، تتوجه في طريقها الى البحرين للانضمام الى الأسطول الأميركي الخامس.

وتنضم هذه الى أسطول من حاملتين للطائرات تعملان بالطاقة النووية، هما «إندبيانداندنس» (المتمركزة عادة في اليابان)، و «جورج واشنطن» (التي ستحل محلها في الخدمة قريباً أحدث حاملة أميركية عملاقة «جون سي ستانيس»). وتقل كل من هاتين الحاملتين ٥٥٠٠ رجل وامرأة، بالإضافة الى ٧٠ طائرة مقاتلة ومروحية مسلحة بأحدث التكنولوجيات الصاروخية والقنابل الموجهة بأشعة الليزر. وتقول قيادة البحرية الأميركية أن قوة النيران العادية فيها تبلغ ١٠٧١٠ أطنان من القنابل والصواريخ والقذائف.

وتدعم هذه القوة الجوية العائمة، قوة أخرى من ستة طرادات ومدمرات مسلحة بصواريخ «كروز»، تستطيع وحدها تدمير المدن العراقية الكبرى بالصواريخ. كما تقبع في طي الأمواج غواصتان محملتان بصواريخ «توماهوك».

ولتعزيز العضلات العسكرية للقوات البحرية، تقف السفينة البرمائية «غوام» على أهبة الاستعداد حاملة ٢٠٠٠ جندي بعضهم من القوات الخاصة. وهذه القوات البحرية مدعومة بطائرات مروحية هجومية وسفن للإنزال.

وفيما كان أنان يوقع الاتفاق التاريخي مع طارق عزيز، كان عدد السفن الحربية الأميركية في الخليج ٢٠ سفينة، مع ١٠٣ طائرات ضاربة جاهزة، و ١٩٠٠٠ رجل من البحارة ومشاة البحرية. وعدد من هذه السفن مجهز للبقاء في حالة التأهب عبر البحار مدة طويلة، وتضم كاسحات للألغام وطائرات للاستكشاف. وما كانت البحرية الأميركية لتشعر بالحاجة الى استخدام هذا الأسطول لولا عزمها على البقاء في المنطقة عدة أشهر لا أسابيع قليلة.

ومن الأدلة على وجود خطة للبقاء الطويل الأمد لدى البحرية الأميركية، حضور ١٨ سفينة لقيادة التموين البحري العسكري رفيع المستوى، هذه السفينة مجموعات كاملة من المخزونات القتالية والذخائر وسفن الإمداد والتعزيز.

أما على البر، فقد أبلغت قيادة القوات الجوية الأميركية وسائل الإعلام العالمية في اللحظة التي كان فيها كوفي أنان يستقل طائرته في باريس متوجهاً الى بغداد، أن عدد القوات الأميركية في الكويت سوف يُزاد. وبنهاية شهر شباط/فبراير كان هناك ١٥٠٠ جندي في قاعدة «الجابر» الجوية المحصنة تحصيناً جيداً، وقال المسؤولون إن هذه القوات لديها موارد تكفيها للإقامة ١٢٠ يوماً، أي حتى نهاية شهر حزيران/يونيو المقبل.

وتوجد في مطار الجابر الدولي في مدينة الكويت، طائرات مقاتلة من طراز «نايت هوك» ١١٧-ه التي لا يكشفها الرادار، مزودة بأجهزة ملاحية ومجسات جديدة. والمعروف أنه خلال الهجمات الجوية على العراق في ١٩٩١، لم يستطع الدفاع العراقي اكتشاف أو اعتراض أي طائرة من هذا الطراز. وحتى نهاية شهر شباط/فبراير، كانت القوات الجوية الأميركية قد نقلت الى الخليج ربع ما لديها من هذه المقاتلات التي لا يكشفها الرادار. يضاف الى ذلك، أنه كان من المقرر أن تقوم القاذفات التي لا يكشفها الرادار من طراز ٢-ص بأولى مهامها القتالية لو لم يتم توقيع الاتفاق، وهذا يقتضي أن تقطع تلك الطائرات المسافة من البر الأميركي الى الخليج في غضون ١٢ ساعة حاملة ١٨ طناً من القنابل، والرجوع الى قواعدها فارغة في غضون ١٢ ساعة أخرى.

إن هذا الاستخدام للطائرات البعيدة المدى التي تتزود بالوقود في الجو، مؤات لقوة القاذفات الاستراتيجية، لكن الطائرات الأخرى بحاجة الى قواعد جوية أقرب الى العراق. ويبدو أنه ليس هناك نقص من هذه الناحية، حتى ولو كانت قاعدة «الجابر» الكويتية مزدحمة. فقد تلقت واشنطن عروضاً تعطيها حق استخدام القواعد من البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وجميعها حريصة على التغطي بالمظلة العسكرية الأميركية في حال اندلاع القتال في الخليج من جديد. وربما كان التحفظ السياسي السعودي بشأن السماح للقوة الجوية الضاربة باستخدام القواعد السعودية مجرد تمويه للاستهلاك المحلي.

إذ إن قاعدة «الخرج» الجوية في الصحراء السعودية، تستضيف طائرتين قاذفتين من طراز ص١-ص ذات الأجنحة المتأرجحة. وهذا النوع من الطائرات هو من مخلفات الحرب الباردة، وهي تستطيع حمل أسلحة نووية أو تقليدية، مما حمل بعض المراقبين على التساؤل حول دورها الحقيقي. وكون وصول هذا النوع من الطائرات الى السعودية قد «سرّب» الى وسائل الإعلام، يشير الى أن المقصود منه لفت نظر صدام حسين، لأن قدرة هذه الطائرات على حمل الأسلحة النووية ربما كان رادعاً له إذا ما فكر في استخدام الأسلحة الكيماوية.

وأياً كان الكلام الذي سيقال في واشنطن خلال الأسابيع القليلة المقبلة، فإنه من الواضح أن البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) يستعد للبقاء في منطقة الخليج زمناً طويلاً.

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

مبروك أخي أبو جورج!

❐ كان القيصر بطرس الأكبر، مؤسس الدولة الروسية الحديثة على الطراز الغربي، يقول في وصف بلاده: «إن روسيا هي المكان الذي تحدث فيه الأشياء التي لا تحدث»!

والواقع أن هذا الوصف ينطبق بصورة أدق على لبنان والدولة اللبنانية الحديثة.

ففي لبنان حدثت دولة ولم تحدث.
وحدث دستور ولم يحدث.
وحدث قانون ولم يحدث.
وحدث استقلال ولم يحدث.
وحدث برلمان ولم يحدث.
وحدثت انتخابات ولم تحدث.
وحدثت أحزاب ولم تحدث.
وحدثت ثورة ولم تحدث.
وحدثت انقلابات عسكرية ولم تحدث (بديع غازي، وفؤاد عوض، وعبد العزيز الأحدب)
وحدثت الإصلاحات الشهابية ولم تحدث
وحدثت «حكومة الشباب» ولم تحدث
وحدثت «حكومة كل لبنان» ولم تحدث
وحدث التطهير الإداري ولم يحدث
وحدث اتفاق القاهرة مع الفلسطينيين ولم يحدث
وحدثت حرب أهلية ولم تحدث.
وحدث تقسيم ولم يحدث.
وحدثت وحدة وطنية ولم تحدث.
وحدث اتفاق الطائف ولم يحدث
وحدثت اتفاقات مع اسرائيل ولم تحدث.
وحدثت اتفاقات مع سوريا ولم تحدث.
وحدث تجديد للرئيس بشاره الخوري ولم يحدث.
وحدث فيه جيش ولم يحدث.
وحدث فيه إعمار ولم يحدث.
والى ما هنالك مما حدث ولم يحدث، ابتداء بالانتخابات البلدية وانتهاء بالزواج المدني!

والشيء الوحيد الذي حدث وسوف يحدث، على الأرجح، هو التمديد لرئيس الجمهورية الحالي الياس الهراوي الذي حدثت في عهده الدولة اللبنانية الجديدة ولم تحدث.

والتمديد للرئيس الهراوي له في الظروف الراهنة حسنات عديدة تفوق حسنات التمديد الأول، لعل أبرزها أن اللبنانيين اعتادوا عليه ويشعرون بالفراغ لمفارقته، لأن البدائل جميعهم «هراويون»، وبالتالي فإن الهراوي الأصيل خير من الهراوي البديل.

ويحكى أنه بعدما توفي نائب راشيا السابق سليم الداوود، قرر نجله النائب الحالي فيصل الداوود إقامة تمثال تخليداً له في دارته في بلدة حلوه. وبعدما تم صنع التمثال وجرى احتفال كبير لإزاحة الستار عنه، لاحظ فيصل الداوود أن التمثال لا يشبه والده، فأسر بذلك الى النائب الراحل جوزيف سكاف الذي، خشية أن يقيم فيصل الداوود تمثالاً آخر لوالده وحفلة جديدة لرفع الستار عنه، سارع الى تطمينه بقوله: «بسيطة .. معك معك .. تتعود عليه»!

وهكذا، معك معك تعود اللبنانيون على الرئيس الهراوي فبقي صامداً في موقعه كالتمثال.

مبروك أخي أبو جورج.

المشروع العربي

قيل لي إن فضل شلق وزير التلفونات السابق في حكومة الحريري قد جاء الى لندن ليلقي محاضرة بعنوان «تجديد المشروع العربي»، لم يتسن لي أن أحضرها. لكن يبدو أن شلق، شأن بقية الحريريين، قد أدمن على المشاريع بحيث بات يرى مشروعاً في كل أمر، ولاسيما أنه ظل سنوات عديدة على رأس مجلس الإنماء والإعمار الذي تولى مهمة الإشراف على المشاريع الكبرى الدسمة بموجب خطة الحريري الفضفاضة المعروفة باسم «أفاق ٢٠٠٠».

وبسبب الكلفة العالية للمشاريع الحريرية التي أشرف عليها فضل شلق، وبالنظر الى العجز المالي الراهن وشح الموارد وارتفاع المديونية العامة، يتردد الآن أن حكومة الحريري تفكر بإلغاء مشروع «الأوتوستراد العربي» الذي يربط لبنان بسوريا وبقية الدول العربية في الداخل. ولعل هذا هو المشروع الذي يريد فضل شلق تجديده، بعد نجاحه الباهر في تجديد التلفونات.

ولذلك نقترح على فضل شلق، لكي يستقيم ويتحرك تجديد المشاريع، ومنها المشروع العربي، موضوع محاضرته اللندنية، أن يشكل حزباً قومياً باسم «الحزب العربي لتجديد المشاريع»، خصوصاً أن رفيق الحريري في هذه الأيام يعتبر أن علة الديموقراطية اللبنانية تكمن في عدم وجود أحزاب يتشكل منها المجلس النيابي، فحلت صور المرشحين الفرديين في الانتخابات محل البرامج السياسية والاجتماعية.

لعل الأحزاب هي أيضاً قد تحولت الى مشاريع!

مصر

نقل ٥ ملايين متر مكعب من المياه له تأثير مدمر على مياه مصب النيل

الشكوى من «توشكى» ترتفع... لا جدوى إقتصادية منه ومضاره أكثر من منافعه!

❐ مع الزيادة الحادة في عدد السكان، التي لم تنفع في الحد منها كل الإجراءات التي اتخذت في السابق، واجهت الحكومات المصرية المتعاقبة مشكلة تحويل المناطق الشاسعة من الصحراء القاحلة الى أرض خصبة قادرة على إطعام الكم الهائل من السكان.

وتقدر مساحة الجزء الزراعي بما يوازي مساحة بلجيكا، ويزدحم نحو ستين مليون نسمة في شريط طويل على ضفتي النيل لا تمثل إلا ٤٪ فقط من إجمالي المساحة الكلية للبلاد. اما النسبة المتبقية وهي ٩٦٪ فهي صحراء قفراء.

ومنذ سنوات عدة والمخططون الرسميون محتارون في شأن جذب الناس بعيداً عن المدن المكتظة في منطقة وادي الدلتا وإعطائهم مساحات من الاراضي لزراعتها ومراكز صناعية لتكون مكان إقامة دائمة لهم. ولكن لإنتاج اي مشروع للابتعاد عن مراكز المدن لا بد اولاً من توفير مياه كافية. وهذه السلعة الحيوية لما تزل غير كافية بشكل مخيف.

وفي سنة ١٩٩٠ بلغت الحصة السنوية لكل مواطن من المياه ١١١٠ امتار مكعبة سنوياً. ومتوقع ان تنخفض هذه الحصة الى النصف اي الى ٦٤٥ متراً مكعباً سنوياً لكل شخص بحلول سنة ٢٠٢٥.

ويقول الخبراء، انه لتجنب المجاعة فمن الضروري ان يتعلم الفلاحون، ومعظمهم يستخدمون نظماً قديمة جداً للري الى درجة ان نسبة عالية من المياه تضيع من دون اي فائدة.

كما ان على الحكومة ايضاً ان تولي اهتماماً عاجلاً لمشكلة إيجاد مناطق جديدة للزراعة، ولذلك حددت لنفسها هدفاً يرمي الى تحويل مليوني فدان من الصحراء في الجنوب الى اراض خصبة قادرة على دعم خمسة ملايين شخص (الفدان يعادل ٤٢٠٠ متر مربع). وتم تخصيص ٦٦٠ الف فدان إضافي من الأراضي الجرداء على احدى ضفتي قناة السويس ومنطقة صحراء سيناء كموطن جديد محتمل لمليوني نسمة.

غير ان البعض يحذر من ان مثل هذه الحسابات مغالية في التفاؤل. فالبلاد قد تستطيع زيادة حصتها الحالية من المياه التي تقدر بـ ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً ومعظمها يأتي من حوض النيل، بنحو ١٢ الى ١٥ مليار متر مكعب في السنة. ويمكن استعادة معظمها من تحسين وسائل الزراعة. وعملية الفيضانات التقليدية للري التي يستخدمها المزارعون في مصر تمثل نسبة كبيرة من تبديد المياه.

وإذا تم اتباع طرق عصرية فإن المياه التي يتم توفيرها يمكن تحويلها لزراعة الاراضي الجرداء حالياً على الضفتين الشرقية والغربية لقناة السويس. إلا ان هذه المياه لن تكون ذات نوعية جيدة، ذلك ان المياه المترشحة من الأراضي الزراعية مالحة بشكل مخيف ومليئة بالمواد الكيماوية من الأسمدة ومبيدات الحشرات التي تأتي من الحقول التي استخدمت فيها للري. ومن ثم فإن سلسلة التلوث سوف تنتقل الى المحاصيل المروية بهذه المياه والى الإنسان والحيوانات من خلال تناول هذه المحاصيل، وتنتقل أيضاً الى النتاج الحيواني مثل اللحوم والالبان.

وعلى الرغم من توفر احتياطات من المياه النقية وغير الملوثة، فإنها صعبة المنال للغاية. فالصحراء التي تمتد من وادي النيل حتى ليبيا، تعوم حرفياً فوق مياه جوفية هائلة توازي ٧٠٠٠ ضعف حجم المياه في «بحيرة ناصر». وهذه المياه الجوفية تعوض ذاتها بمعدل ٧,٥ مليار متر مكعب سنوياً، ولذلك يمكن استخدامها في ري مناطق شاسعة من الاراضي من دون المجازفة بأن تصبح الإمدادات الجوفية من المياه شديدة الملوحة. ولكن هناك مشكلة واحدة وهي ان هذه المياه النقية بشكل ملفت لا توجد إلا في أعماق تتراوح بين ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ متر تحت مستوى الارض وهذا يجعل الوصول إليها مستحيلاً.

وحتى اذا كانت المياه أقرب الى السطح فإن تكلفة ضخها قد تكون فادحة. ففي منطقة «العيونات» الواقعة على بعد ٢٠٠ كيلومتر جنوب شرقي «أبو سنبل» بالقرب من الحدود السودانية، توجد مياه على عمق ٨٠ متراً فقط دون مستوى الارض، ولكن يجب ضخها لأن المياه لا ترتفع من تلقاء ذاتها الى السطح.

وفي مناطق نائية مثل هذه تمثل عملية ضخ المياه مشاكل مالية وفنية. فمادة الديزل اللازمة لتوليد الطاقة للمضخات يجب نقلها بناقلات الى مسافة ٤٠٠ كيلومتر، كما ان الطاقة الشمسية لاتزال باهظة التكلفة بشكل كبير ويجري الحديث عن استخدام الطاقة النووية ولكن لم يتم البت بذلك بعد.

وفي ضوء ذلك كله، يعلّق بعض المخططين آمالهم على اكثر مشاريع الري الطموحة لمصر منذ بناء سد أسوان، وهو مشروع «قناة توشكى». والفكرة من وراء هذا المشروع الضخم والمثير للجدل هي استخدام المياه الفائضة الموجودة خلف «سد اسوان» منذ سنوات، وسحبها لخلق اراض خصبة جديدة في اجزاء من الجنوب الغاطل.

ويقوم المشروع اساساً على حفر قناة تمتد من نقطة شمال «ابو سنبل» على «بحيرة ناصر»، وهي البحيرة الصناعية التي تشكلت من بناء «سد اسوان» عندما تم إكماله في سنة ١٩٧١، وتسير باتجاه الشمال الغربي حتى تصل الى «واحة باريس» وهي احدى مجموعات واحات الخارجة التي تبعد ٣٥٠ كيلومتراً.

وهذا الممر المائي سيسمى «قناة الشيخ زايد» تكريماً للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الذي موّل «مشروع توشكى» بهبة مقدارها ١٠٠ مليون دولار. وسيكلف المشروع كله ٨٨ مليار دولار.

وحسب الارقام الرسمية فإن المياه الفائضة التي ستنقل من «سد اسوان» يجب ان تكون كافية لتحويل اول مساحة من الصحراء القاحلة الى ارض خصبة مساحتها ٥٠٠ الف فدان وتمتد الى ٣٠ كيلومتراً في منطقة «توشكى» القريبة من الحدود السودانية.

ومن المنتظر ان يتم تحويل نصف مليون فدان اخر الى ارض زراعية في وقت لاحق في منطقة «الواحة الخارجة» الواقعة في اقصى الشمال. واقترح بعض المخططين الاستمرار في القناة الى ابعد من ذلك للوصول الى واحتي «الداخلة» و«الفرافرة» اللتين يقولون إنها ستمكنهم من اقتطاع ٢٥٠ الف فدان إضافي من الاراضي الصحراوية لتحويلها الى مناطق زراعية.

إلا ان بعض المراقبين يرفضون هذا الاقتراح، لانه لن تكون هناك مياه كافية ابداً لتحقيق كل ذلك، لأن «قناة الشيخ زايد» لن تكون ابداً بالطول ذاته الذي يتحدث الناس عنه، اي انها تمتد حتى «واحة باريس» الواقعة على بعد ٣٥٠ كيلومتراً الى الشمال، وهي في تقدير المشككين «بتوشكى» لن تصل الى اكثر من ٣٠ كيلومتراً.

وبين «توشكى» و«دار العربة» توجد جبال «ابو بيان»، وفي مثل هذا المناخ الصعب حيث تصل حرارة الجوالي ٦٠ درجة مئوية في الصيف، هناك خطر كبير بأن تتبخر المياه من القناة.

وينتقد المشككون بجدوى «توشكى» النفقات المتزايدة للمشروع. اذ ان المنشآت الهائلة التي ستضخ المياه من «بحيرة ناصر» الى «قناة الشيخ زايد» تكلف وحدها ٤٤٠ مليون دولار. وبالاعتماد على الحسابات التي يجريها المؤيدون او المعارضون للمشروع على السواء، فإن كل فدان يتم استصلاحه سيكلف ما بين ٢٩٠٠ دولار و١١٧٠٠ دولار.

كما ان هناك مخاطر بيئية يجب اخذها في الاعتبار ايضاً. ويحذر الخبراء من ان المشروع الحالي قد يسبب مشاكل خطيرة للبيئة مثل تلك التي سببها بناء «سد اسوان» عندما تم استكماله قبل ثلاثة عقود.

وكما هو الحال بالنسبة الى «سد اسوان» الذي جعل من المستحيل فيضان ضفتي نهر النيل، فإن المشروع سوف يقضي ايضاً على عملية التنظيف الذاتي التي تقوم بها الطبيعة.

ومع غياب هذه العملية الطبيعية للمياه تزايدت مستويات التلوث في نهر النيل ولم يبق الا ٤ او ٥ انواع من الاسماك وعددها ١١٤ صنفاً كانت تعيش في النهر قبل بناء السد.

وهناك انتقاد آخر مفاده انه عندما ينتهي بناء القناة بين «توشكى» و«العيونات» ستتم زراعة الصحراء التي كانت نوعاً من الحاجز أو السدادة بين مصر والسودان، وفي تلك المرحلة سيزول الحاجز الطبيعي الذي حمى الاراضي الزراعية المصرية من حشرات معينة مثل ذبابة «تسي تسي» ومن امراض استوائية اخرى.

ولكن الأسوأ هو ان نقل ٥ ملايين متر مكعب من المياه لإرسالها الى منطقة توشكى سيكون له تأثير مدمر على مياه مصب النيل، حيث سينقص حجم المياه العذبة بشكل كبير، وبالتالي لن تقدر على رد المياه المالحة الآتية من البحر المتوسط.

وبذلك من المرجح ان تزداد مستويات الملوحة في النهر التي قد تصل الى القاهرة مما سيكون له عواقب وخيمة على الزراعة في شمال الدلتا.

والآراء منقسمة انقساماً حاداً في القاهرة حول الحكمة من مشروع «توشكى».

فالبعض يقول إنه سيعطي دفعة قوية يحتاجها الجنوب المتخلف حاجة ماسة، اما آخرون فينتقدون خيار «توشكى» كمشروع ضخم للري، قائلين إن من المعقول اكثر وأرخص بكثير إقامة مشروع لاستصلاح الاراضي بالقرب من وادي النيل. ويجادل البعض بأن المشروع سيحسن حظوظ الناس في الجنوب غير المتطور من البلاد بتوفير العمل للشباب والعاطلين عن العمل. ولذلك فإن المشروع من الناحية النظرية قد يخفف من مشكلة الفقر التي توفر مناخاً خصباً للتطرف الديني، ولكن في الواقع معظم النصف مليون فدان من الاراضي المخصصة لاستصلاح الاراضي في وادي «توشكى» قد تم بالفعل شراؤها من قبل مجموعات شركات سوف تستخدم الآلات وليس البشر لفلاحة الاراضي الجديدة. ومن بين ملاكي الاراضي شركة «المملكة القابضة» التي يملكها الامير السعودي الوليد بن طلال.

وما يتبقى من اراض غير مباعة من المؤكد انها سوف ترتفع اسعارها بسرعة لأن الطلب سيفوق العرض، ولذلك فإن فرص الفلاحين العاطلين عن العمل في إيجاد عمل لهم او الفلاحين من دون اراض في إيجاد قطعة ارض لحراثتها، تبدو ضئيلة. (راجع «الميزان الجيوبوليتيكي» على الصفحة ٨).

ليبيا

تنتهي المرحلة الثانية منه سنة ٢٠٠٠

«النهر العظيم» يمضي في سريانه على الرغم من الحظر الأميركي!

❐ في تصريح غير مسبوق لمسؤول ليبي، إعترف بشير الصالح، عضو اللجنة الشعبية ومدير المشاريع في «النهر الصناعي العظيم»، بأن الحظر الجوي والدبلوماسي الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على طرابلس سنة ١٩٩٢، أخّر «نسبياً» الاعمال في المشروع الحيوي الذي بوشر تنفيذه سنة ١٩٨٣.

إلاّ أن بشير الصالح استدرك قائلاً: «إن تأثير الحظر لم يكن كبيراً، اذ كان بامكاننا ان نستعين بمصادر غير اميركية لتزويدنا بالمعدات والتكنولوجيا الضرورية لتنفيذ مراحل النهر».

واضاف ان «المقاول الرئيسي في الميدان هو الشركة الكورية «دنونغ اه» للبناء الصناعي، كما اعتمدنا على شركات اخرى من اسيا. إلا ان تصنيع انابيب نقل المياه الباطنية يتم محلياً في مصنعين اسسنا لهذا الغرض».

ونفى بشير الصالح المعلومات التي تناولها بعض وسائلالإعلام وصحف واشنطن ومفادها ان المشروع قد يخفي ترسانة عسكرية في اعماق الصحراء، واكد استعداد المسؤولين عن المشروع لاستقبال ومرافقة «المهتمين» لزيارة المحطات المختلفة، وقال «ليس لدينا شيء نخفيه».

وكان دايفيد ميهان، مدير عام المشروع في شركة «براون اند روت لشمال افريقيا»، اشار الى ان الاتفاق الموقع بين الطرفين الليبي والبريطاني تم من قبل «براون روت» المسجلة في بريطانيا وليس الشركة الأم في الولايات المتحدة. واضاف «هذا ما ساعدنا على الاستمرار في تنفيذ بنود العقد بين الطرفين». الا ان جهات رسمية ليبية، اكدت ان تسلم الشركة البريطانية للعقد لم يتم الا بعد حدوث الغارات الاميركية على مدينة بنغازي في سنة ١٩٨٦، حيث حول اليها اتمام عمليات الانجاز، اذ كانت ادارة الشركة في «هيوستون» بولاية تكساس الاميركية هي المسؤولة قبلها عنه.

والمعروف ان كلفة المشروع الإجمالية ستناهز ٢٥ مليار دولار، تم انفاق نحو ١١ مليار دولار منها في المرحلة الاولى، وما تم إنجازه من المرحلة الثانية. ويتم التمويل من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرض على الليبيين، بما فيها ضريبة خاصة يطلق عليها ضريبة «الجهاد» يخصص منها سنوياً ٣٠ مليون دينار (١ دولار = ٣ دنانير ليبية) للمشروع. كما يجري تأمين قروض محلية بحدود ١٢٠٠ مليون دينار بسعر للفائدة قدره ٦٪. ويتوقع المسؤولون في طرابلس انتهاء المرحلة الثانية من المشروع بحلول سنة ٢٠٠٠.

ويشمل المشروع، الذي يعرف بمشروع «الكفرة»، ثلاث مراحل. يتم في المرحلة الاولى ضخ مليوني متر مكعب يومياً من حقلي «سرير» و«تزربيو»، ونحو ٢,٥ مليون متر مكعب يومياً في المرحلة الثانية، و١,٦ مليون متر مكعب يومياً، في المرحلة الثالثة. تليها بعد ذلك مرحلتان اخريان لاستكمال مرافق المراحل السابقة.

ويشير المراقبون، الذين رافقوا بداية تنفيذ المشروع، الى ان العوائق الوحيدة التي تعترض التنفيذ هي العوامل اللوجيستيكية للتنسيق بين الاطراف المختلفة المنتشرة في مواقع مترامية.

وقد تم في بداية الستينات اكتشاف خزانات المياه في الصحراء الليبية، حين بدأ التنقيب على النفط. وكانت الاشكالية يومها، هي كيفية التوصل الى استخراج وتزويد المناطق الساحلية بالمياه الصالحة للشرب. إلا ان المشروع في الوضع الحالي سمح بتحديد ثلاثة خزانات رئيسية للمياه توجد في كل من «اجدبية» و«سيرت» و«بنغازي» ويتجاوز مخزونها من المياه ٣٥ مليون متر مكعب.

وتوجد خمس محطات ضخ للمياه بطاقة تقدر بنحو ١,٧ مليون متر مكعب في اليوم. كما توجد تسعة مجمعات للصيانة والتنفيذ، تفيد ايضاً في إيواء نحو ١٣ الف عامل من جنسيات مختلفة، يتوزعون على شبكة ضخ وتوزيع المياه. ويستفيد الآن، ما يزيد عن مليوني مواطن منتشرين بين طرابلس وسيرت وبنغازي بالمياه الصالحة للشرب.

● ذكر جورج فيلا، وزير خارجية مالطا بعد محادثات مطولة مع العقيد معمر القذافي ان البلدين سيجريان مباحثات حول ترسيم الحدود البحرية في المنطقة التي يحتمل ان تكون غنية بالنفط بينهما.

وكانت محكمة العدل الدولية قد نظرت سنة ١٩٨٥ في قضية منع مالطا من التنقيب عن النفط في المياه الواقعة بين البلدين لكن لم تتم اي اعمال للتنقيب عن النفط لانه لم يتم بعد وضع التفاصيل النهائية بناء على حكم المحكمة.

وقال جورج فيلا «هذه المشكلة قائمة منذ اكثر من ٢٠ سنة لكني واثق ان بامكاننا التحرك الى الامام. وقد قدمنا بعض الاقتراحات واستقبلها الليبيون استقبالاً حسناً».

واضاف انه عقد اجتماعات مع العقيد القذافي واخرين من كبار المسؤولين منهم عمر المنتصر وزير الخارجية.

وتركزت المحادثات على العلاقات الثنائية بما في ذلك زيادة التبادل التجاري وامكانية عمل شركات بناء مالطية في ليبيا.

وقال ان طرابلس مهتمة بارسال مزيد من السفن لاصلاحها في احواض السفن المالطية. وقد انخفض عدد السفن الليبية في الاحواض المالطية بشدة منذ ادى انفجار قوي الى مقتل تسعة من العمال على ظهر سفينة ليبية صغيرة قبل سنوات خمس.

واصدرت محكمة في مالطا قرارها قائلة ان حوض بناء السفن مسؤول عن الانفجار لكن باب التحقيق في الانفجار مازال مفتوحاً. وقال جورج فيلا: «هناك التزام سياسي من ليبيا بنسيان حادث السفينة، ونأمل ان تعود العلاقات التجارية بين ليبيا وحوض السفن الى طبيعتها».

الجزائر

فك الارتباط بين النفط والغاز يريحها

التعاطي الأجنبي لمّا يزل حذراً في تمويل المشاريع الأساسية!

❐ فاجأت الحكومة اسواق المال العالمية بسداد قسط من دينها الخارجي بمبلغ ١٢٠ مليون دولار لأول مرة منذ اعادة جدولة ديونها في «نادي لندن» سنة ١٩٩٦ وذلك على الرغم من هبوط اسعار النفط واستمرار أعمال العنف طوال السنوات الست الماضية.

وقد ارتاحت اسواق المال لهذه الخطوة الجزائرية ليس فقط لأنها ازالت المخاوف من الاضطرار الى اعادة الجدولة من جديد، بل لانها تنبئ، بمسار جيد للاقتصاد الجزائري بعد التفاهم مع «صندوق النقد الدولي» على نهج الادارة الاقتصادية.

وما خسرته الجزائر من تدهور اسعار النفط عوضت عنه بثبات اسعار الغاز، وهذه اول مرة في التاريخ النفطي المنظور لا تتأثر اسعار الغاز باسعار النفط، بينما كان السعران في السابق يسيران في اتجاه واحد.

ففيما هبطت اسعار النفط الى أدنى مستوى لها منذ عشر سنوات سجلت اسعار الغاز الذي تعتمد عليه الجزائر مستويات قياسية. فاذا قيست قيمة الغاز الحرارية بما يعادلها من النفط لكان سعر النفط حالياً مقارناً بما يعادله من الغاز يزيد عن ٢١ دولاراً للبرميل.

ومما يعزز منزلة الغاز ويحول من دون تقلبه على خطى النفط ان صورة الطلب المستقبلي عليه واضحة وتتجه صعوداً. فبينما يتزايد الطلب على الغاز لاعتبارات عديدة منها الاعتبارات البيئية والضريبية يتقلص الطلب على النفط للاعتبارات ذاتها.

وهذا ما دفع النفط والغاز لاول مرة الى السير في اتجاهين مختلفين.

بعد مرور اربع سنوات على الشروع في عملية هيكلة الاقتصاد تحت مراقبة المؤسسات الدولية، وبعد ثماني سنوات على محاولات التحديث التي قام بها الوزراء الاصلاحيون في حكومة مولود حمروش، لايزال الاقتصاد الجزائري يعيش حال التخبط الممزوج بالهشاشة وبفقدان الحيوية.

ويعلق احد خبراء «البنك الدولي»، ممن عملوا في الجزائر طوال السنوات الماضية، على هذا التشخيص بالقول: «ان الاصلاحات البنيوية المعلنة، كوضع الضمانات القانونية لاقتصاد السوق موضع التنفيذ، وتطبيق عمليات الخصخصة الشفافة، هي من نتاج الخيال اكثر منها من نتاج الحقيقة.

وتبدي اوساط «صندوق النقد الدولي» تشاؤماً اليوم حيال ممارسات الالتفاف التي يقوم بها بعض الاجهزة المكلفة بالتطبيق، مستندة بذلك الى قانون الطوارئ المعمول به حالياً والذي يؤثر بشكل جدي في كل مستويات المراقبة وصنع القرار.

وتؤكد هذه الاوساط ان الوسطاء الماليين والتجاريين وبعض الاطراف في السلطة هي التي تستفيد وحدها من العائدات الناجمة عن تحسن الظروف المحيطة على حساب المنتجين، خصوصاً الموظفين اذ وجد هؤلاء فجأة تدهور قدرتهم الشرائية ووصولها الى نصف مستوياتها منذ اربع سنوات.

وازدادت حدة هذه الوضعية مع اغلاق العديد من مصانع القطاعين العام والخاص، سواء بحجة ضعف ادائها او بحجة اعادة تنظيم بنياتها. ووصل عدد الوظائف التي الغيت، حسب تقديرات الحكومة الجزائرية، الى اكثر من ٤٠٠ الف وظيفة في سنة ١٩٩٧. هكذا، وجدت هذه الشرائح من المجتمع نفسها تتجه تلقائياً نحو السوق الموازية، او السوق السوداء، وهذه الاخيرة باتت تشكل مخرجاً اجتماعاً مؤقتاً ومحدوداً يتم عبره استغلال حالات الفقر والحاجة في اعمال مخالفة للقوانين كالتهريب والتجارة الممنوعة.

ويعطي تراجع المعدل الوسطي للدخل الفردي من ٢٨٠٠ دولار في سنة ١٩٨٩ الى ١٣٠٠ دولار حالياً فكرة عن الصعوبة التي يواجهها المجتمع الجزائري في ظل محاولات الانفتاح الاقتصادي المبرمجة، لكن، اذا قارنا هذه النسبة مع القوة الشرائية، فان النتيجة تبدو من دون شك اكثر مأساوية، اذ ان نسبة الافراد الذين يعيشون تحت خط الفقر، (٥٠٠ دولار في ظل الشروط الجزائرية للعيش)، جاوزت الـ ٢٧ ٪ في سنة ١٩٩٧ في مقابل ٨٪ في سنة ١٩٨٧. وفي ظل هذا الواقع لا يمكن تجاهل الانعكاسات الاجتماعية والسياسية لمثل هذه الوضعية المعقدة.

وتفيد بعض المصادر الفرنسية، بان الحكومة الحالية لا تعي عمق مخاطر هذا التراجع في المستوى الاقتصادي، بل على العكس من ذلك، يبدو انها متمسكة فقط بالقناعة التي تؤكد ان التطبيق الآلي لوصفات «صندوق النقد الدولي»، التي تستهدف بالدرجة الاولى طمأنة الدائنين، سوف يفضي الى زيادة في معدلات النمو. وترى المصادر عينها ان هذا التصرف يعكس في الحقيقة عجز حكومة احمد اويحيى عن القيام بتحرك من اجل تفادي الخصخصة، واحداث تغيير في اجهزة الدولة الادارية، ووضع حد لطبقة الطفيليين، واعداد سياسات اقتصادية تائهة وطويلة الامد.

ويرى خبراء مؤسسة «كوفاس» الفرنسية بان المعوقات الموجودة التي تمنع حتى الآن انجاح عمليات التطهير وتؤخر النمو الاقتصادي تتمثل كلها في ضعف حجم الاستثمار والادخار الموجه نحو النشاطات المنتجة. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ إنّ الإستثمار والإدخار يواجهان بيئة مؤسساتية وقانونية مناهضة. لذلك، فان عمليات الغش والمنافسة غير القانونية وغير الحرة وغير المتكافئة التي يلجأ اليها المقاولون المحميون من بعض الاجهزة النافذة ويحصدون من خلالها الارباح الضخمة، هي الاساس في الحذر الذي يبديه المستثمرون الاجانب والمحليون، المهتمون بالاستثمار على المديين المتوسط والطويل الاجل.

في هذا الاطار تتابع السوق المالية الجزائرية عن كثب تعثر عملية التخصيص وتفتت الادارات وقطاع الخدمات العامة، معززة بذلك حال التخبط التي تسيطر على سير عمل الاقتصاد الذي يتعايش بصعوبة مع دورة العنف السياسي السائدة.

من ناحية اخرى، يلاحظ المراقبون ان هذه الممارسات تجذرت بفعل التداخلات وحالات الاسترخاء والرشوة التي باتت وصفاً يتميز بها النظام المالي للبلاد. وبناء عليه اصبح من المستحيل عملياً الحصول على قروض مصرفية او من مؤسسات مالية محلية إلا إذا كان المتقدم بالطلب يملك غطاء سياسياً فاعلاً او يدفع غالياً ثمن الخدمة مقابل التدخل لصالحه، وهذا في الوقت الذي يصعب فيه ايضاً، (إلا في حالات نادرة جداً)، التوجه نحو مجموعات مالية دولية، فالبنوك المحلية التي اعيد تنظيم بنياتها مرات عدة، تستمر مع ذلك في مراكمة الديون المشكوك بتحصيلها وتقديم القروض من دون ان يفي طالبوها بالضمانات المطلوبة.

ويلاحظ ان اكثر ما يقلق القوى الاقتصادية هو كيفية تعاطي القضاء الجزائري مع المشكلات المطروحة. ويشهد القطاع العام عملية «مطاردة» لكل رموز الادارة من دون استثنا»، وتتم هذه الملاحقة من دون احترام للاجراءات القانونية المتعارف عليها، وفي الغالب بطريقة عشوائية. وكان بنتيجة هذه المطاردات ان دخل نحو ٢٠٠٠ كادر من الكوادر العليا في المؤسسات الجزائرية السجن في الوقت الذي تستعد فيه الشركات التي يديرونها لخوض غمار التخصيص.

وعلى صعيد القطاع الخاص فان القرارات الاعتباطية هي القاعدة السائدة، الامر الذي دفع بالعديد من رجال الاعمال والصناعيين الجزائريين للتخلي عن مشاريع كانوا قد اعدوا الدراسات اللازمة لها.

وامام هذه الحالة الصعبة، يحاول الرئيس الامين زروال تقريب الكفاءات الاقتصادية منه بعيداً عن دوائر الحكومة التي يضعف اداؤها الاقتصادي يوماً بعد يوم. وكان الرئيس الجزائري بدأ خطواته الاولى بتعيين وزير النفط والمعادن ومدير عام لشركة «سوناطراك» من المقربين منه، كذلك عهد الى بعض المقربين الاخرين تولي مهام الادارات العقارية لمشروع مدينة الجزائر الكبرى. في المقابل يستمر رئيس الحكومة احمد اويحيى بتركيز اهتمامه على برنامج الخصخصة بعيداً عن المؤسسات المستقلة التي انشئت من اجل هذا الهدف بمراسيم رئاسية وحكومية.

أبرز المؤشرات الاقتصادية
(ملايين الدولارات)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
النمو الاقتصادي (٪)	-٢,٢	-٠,٩	٣,٩	٤	٤,٥	٥
معدل التضخم (٪)	١٦,١	٣٨,٥	٢١,٨	١٨,٧	٧	٤,٦
الصادرات	١٠,٤٠	٨,٨٩	١٠,٢٦	٣١,٢١	١٣,٧	١٣,٣٠
الواردات	٨	٩,١٥	١٠,٠١	٩,٠٩	٨,٥	١٠,٦٣
الدين الخارجي	٢٦,٤	٢٩,٥	٣٢,٥	٣٣,٥	٣٣,٠١	٣٢,٣٦
خدمة الدين الى الصادرات (٪)	٧٣,٠٠	٤٨,٦٥	٤٢,٤١	٢٩,٢	٣٣,١	٣٦,٨٠

المغرب

مثلما فعلت مدريد وباريس قبلها

روما تحوّل ٧٥ مليون دولار من ديونها الى استثمارات في الرباط!

❐ تمّ، بعد جدل ومباحثات طالت، استكمال «صيغة» تقوم الحكومة الايطالية بموجبها بتحويل ٧٥ مليون دولار، هي ديون مستحقة لها، الى استثمارات في المملكة المغربية. وكانت الرباط قد اتمت مثل هذا الإجراء مع الحكومتين الفرنسية والاسبانية.

وتمثل ايطاليا رابع اكبر مقرض اوروبي للمغرب بعد كل من فرنسا واسبانيا والمانيا. واستناداً الى مصادر على رفعة في المستوى فان الـ ٧٥ مليون دولار التي ستستخدم ضمن نظام «سوابس» تشمل ديوناً قديمة مضمونة من الحكومة الايطالية ومدرجة تحت تصنيف الديون المستحقة لـ «نادي باريس» التي يدعو «البنك» وصندوق النقد» الدوليان الى تقليص قيمتها او مبادلتها باستثمارات لتخفيف الدين الاوروبي المستحق على الرباط وقيمته ١١ مليار دولار.

ولم يتم الاعلان عن المشاريع التي تنوي ايطاليا تنفيذها. الا ان جهات مطلعة قالت ان شركات عدة في مجال الصناعة، والنسيج، والسياحة، والاتصالات، والخدمات، تبدي رغبة في الاستثمار في المملكة. وكانت شركة «فيات» لصنع السيارات استثمرت منذ مطلع هذه السنة ٢٥ مليون دولار لتوسيع مصنع سياراتها الشعبية «سيبانا» الموجهة الى السوق المحلية.

وأفادت مصادر مقربة من لامبرتو ديني، وزير الخارجية الايطالية، ان نجاح تجربة «سوابس» قد يدفع في اتجاه مبادلة ديون اضافية على غرار فرنسا، التي وافقت على تحويل مليارَي فرنك فرنسي الى استثمارات على مرحلتين وشطبت ٤٠٠ مليون فرنك من الديون المستحقة.

وكانت اسبانيا وافقت بدورها على مبادلة ٥٠ مليون دولار في مرحلة اولى ثم اضافت ٣٧ مليوناً لتوسيع نشاط شركاتها في الرباط، خصوصاً في مناطق الشمال المطلة على البحر الابيض المتوسط.

وقد سددت الحكومة المغربية في خواتيم الشهر الماضي ٢٠٠ مليون دولار لمصلحة «نادي باريس» شملت ديوناً فرنسية، وايطالية، وبريطانية، ونمساوية، قديمة تولاها مصرف «كوميرتز بنك» الالماني، مما مكّن الحكومة المغربية من توفير فوائد قيمتها ٣٠ مليون دولار.

وينتظر ان تلجأ الحكومة في وقت لاحق الى السوق المالية الدولية لاقتراض مبالغ اضافية وتسديد ديون بفوائد مرتفعة متعاقد عليها في الثمانينات ومستحقة الآجال.

وقدرت مصادر وزارة المال المبلغ المطلوب اقتراضه، على مراحل، من السوق المالية الدولية خلال هذه السنة بنحو ٦٠٠ مليون دولار وافق عليها «صندوق النقد الدولي». وتهدف الخطة التي يطلق عليها «الادارة النشطة للديون» الى تقليص قيمة المستحقات الخارجية الى اقل من ٥٠٪ من اجمالي الناتج المحلي مع نهاية سنة ١٩٩٨، ثم الى دون الـ ٤٤٪ قبل سنة ٢٠٠٠ بحيث تتراجع قيمة التسديدات الى نحو ٢٥٪ من قيمة اجمالي الصادرات.

واشارت المصادر الى مفاوضات تجري مع المانيا ودول من شمال اوروبا لمبادلة جزء من ديونها على الرباط باستثمارات محلية، ومنها النمسا، التي شطبت ديوناً صغيرة.

ويشمل اتفاق الشراكة الموقع مع «الاتحاد الاوروبي» في بروكسيل سنة ١٩٩٥ الذي سيبدأ العمل به سنة ١٩٩٩ بعد تصديق برلمانات الدول الاوروبية عليه، بنوداً تنص على معالجة ثقل المديونية الخارجية للرباط بطريقة تسمح بزيادة المبادلات، وانتقال الاستثمارات والخبرات البحرية. الا ان «الاتحاد الاوروبي» فضل اتباع صيغة المفاوضات المنفردة حسب طبيعة العلاقات الخاصة بين المغرب وكل دولة من دوله تجنباً لأي التزام من بروكسيل في معالجة ديون دول البحر الابيض المتوسط الموقعة على اتفاق الشراكة.

الصين

لي بينغ المودع للحكم توقع نمواً نسبته ٨٪

المشاكل السبع المميتة التي تعترض الإصلاح في بيجين!

في الجلسة الافتتاحية للبرلمان، في منتصف الشهر الماضي، توقع لي بينغ، رئيس الحكومة، في آخر خطاب له قبل تنحيه، تحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ ٨٪ خلال هذه السنة، على أن يبقى التضخم في سعر التجزئة على مستوى ٣٪. وتحقيق هذه المستويات سيبقي، في نظر بينغ «على اتجاه التنمية الايجابية ومعدل النمو المرتفع ومعدل التضخم المنخفض».

وشكك بعض المحللين في امكانية تحقيق هذه المستويات المستهدفة.

وكان مكتب الإحصائيات الحكومية افاد ان اجمالي الناتج المحلي الصيني نما بنسبة ٨,٨٪ في سنة ١٩٩٧ عن مستواه في سنة ١٩٩٦ ليبلغ نحو ٧,٤٨ تريليون يوان (٩٠١ مليار دولار).

وزادت اسعار التجزئة بنسبة ٠,٨٪ في سنة ١٩٩٧ عنها في سنة ١٩٩٦ وجاء المستوى المستهدف لاستثمارات الاصول الثابتة هذه السنة اقل من توقعات بعض المحللين.

وقالت جريدة «تشاينا دايلي» ان جانغ هانيا، مدير معهد الاستثمار التابع للجنة التخطيط الحكومي، اشار الى ان تحقيق معدل نمو ٨٪ يتطلب ان تنمو استثمارات الاصول الثابتة باكثر من ١٥٪ هذه السنة.

وتعهد لي بينغ بأن تتمسك بيجين بسياستها النقدية المتشددة غير انه لم يستبعد بعض التعديلات. وقال «يجب ان نستمر في تطبيق السياسة النقدية المتشددة وتحسين اساليب الرقابة المالية والاهتمام باجراء تعديلات في الوقت المناسب».

وقال ان الحكومة تعتزم كذلك بذل الجهود من اجل دعم الصادرات وزيادة الواردات بشكل ملائم، ولكنه لم يورد مستويات مستهدفة.

وأشار مكتب الاحصائيات الى ان الصين حققت فائضاً تجارياً قدره ٤٠,٣ مليار دولار في سنة ١٩٩٦.

ونمت الصادرات بنسبة ٢٠,٩٪ في سنة ١٩٩٧ الى ١٨٢,٧٪ في حين زادت الواردات بنسبة ٢,٥٪ الى ١٤٣,٤ مليار دولار.

واستبعد رئيس الحكومة بشكل قاطع اي احتمال لخفض قيمة العملة الوطنية (يوان)، وقال «بتعين علينا التمسك بمبادىء الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات واستقرار سعر صرف الـ «يوان» امام العملات الاخرى».

وعلى الرغم من تدني قيمة عملات كثير من الدول الآسيوية منذ تموز/ يوليو الماضي، حافظ الـ «يوان» على تكافؤ ثابت حيال الدولار. ويعتبر بعض المحللين ان حفاظ البنك المركزي الصيني على نسبة صرف ثابتة يسيء الى صادرات الصين وان بيجين ستضطر عاجلاً أم اجلاً الى خفض قيمة عملتها.

واعترف لي بينغ بان «بعض العوامل ستقلل من عائدات ميزان المدفوعات وستزيد من نفقاته» في ١٩٩٨. واضاف «يتعين علينا الاستمرار في سياستنا النقدية الحازمة بطريقة ملائمة، داعياً في الوقت نفسه الى «تحسين وسائل الرقابة المالية».

وقد خفض البنك المركزي الصيني للمرة الاخيرة نسب الفائدة في أواخر تشرين الاول/ اكتوبر الماضي. وفي مطلع هذه السنة استبعد حاكم البنك المركزي داي كسيانغلونغ القيام بخفض جديد للفائدة.

وشدد لي بينغ على ان ايجاد فرص عمل للعاملين الذين تم تسريحهم منذ بدأ اصلاح القطاع الحكومي مهمة ملحة للحكومة.

واضاف لي: «في اطار عملية اصلاح الشركات المملوكة للحكومة وتعديل الهيكل الاقتصادي سيكون هناك تسريح لبعض العمال مما سيسبب مصاعب مؤقتة ويضع المزيد من الضغوط على العمالة».

وتابع ان تحسين خدمات العمالة وتوفير اعادة التدريب الوظيفي قد يساعد على دعم الخارجين من سوق العمل حديثاً. وقال ان العديد من العاطلين يمكنهم ايجاد عمل في مجالات خدمة المجتمع وادارة الممتلكات والخدمة المنزلية. وتخصص ميزانية الصين لسنة ١٩٩٨ التي عرضت على البرلمان مبلغ ١٧,٥ مليار يوان (٢,١ مليار دولار) لدعم المسرحين من اعمالهم بزيادة ١٤ مليار يوان عن مخصصات السنة الماضية لهذا الغرض.

ومن المقرر ان يوافق البرلمان على خطة طموحة للحد من البيروقراطية في العمل الحكومي بتقليل عدد الهيئات الحكومية الى ٢٩ من أصل ٤٠ هيئة.

وكان لي بينغ عدّد «المشاكل السبع الكبرى» التي تواجهها الصين بعد عشرين سنة على بدء تطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي اطلقها الراحل دينغ كسياوبينغ، حيث قال «نعترف برصانة باستمرار وجود عدد كبير من التناقضات والمشاكل في مسيرتنا» هي:

١ ـ يواجه كثير من مؤسسات الدولة صعوبات على صعيد الانتاج والادارة مما تسبب في زيادة عدد العاطلين عن العمل وفي توتر كبير في سوق العمل.

٢ ـ الزراعة مازالت ضعيفة، فيما تبقى الاستثمارات التي لا طائل منها في مشاريع البناء المزدوجة الاستخدام ظاهرة شائعة.

٣ ـ تكشف العمليات المالية غير المنظمة بشكل كاف عن ظواهر فوضى.

٤ ـ هوة التنمية مازالت كبيرة بين مختلف المناطق.

٥ ـ توزيع العائدات مازال غير عقلاني بحيث ان شريحة من سكان المدن والريف تعيش في عوز.

٦ ـ المواطنون مستاؤون من الوضع الراهن للتقاليد الاجتماعية والنظام العام. ويتصرف بعض الموظفين بطريقة بيروقراطية، ويبتعدون عن الشعب ولا يأخذون الواقع في الاعتبار. الفساد والتبذير مستشريان.

٧ ـ النمو السكاني والتنمية الاقتصادية يثقلان على الموارد الطبيعية، ولا تكف الظروف البيئية عن التدهور في بعض المناطق.

واقر لي بينغ بان الحكومة «تتحمل جزءاً من المسؤولية عن هذه المشاكل بسبب التقصير والاخطاء التي ارتكبتها خلال تادية عملها».

وفي ختام ولايتيه اللتين استمرتا خمس سنوات في رئاسة الحكومة اعترف لي بينغ بـ «أننا سعينا جاهدين الى القضاء على هذه المساوىء، لكن النتائج التي توصلنا إليها تحملنا على تمني المزيد، حتى ان بعض المشاكل ينحو الى التفاقم».

اليابان

التشاؤم في ظل غياب بوادر إيجابية

ميزانية مكملة حجمها ٧٧,٥ مليار دولار لانتشال الإقتصاد من الإنكماش!

يبدوللمراقبين ان اليابان في طريقها لتسجيل اول انكماش اقتصادي منذ اكثر من عشرين سنة، وهو امر من المرجح ان يعزز دعوات تطالب الحكومة باتخاذ اجراءات حاسمة لتحفيز الاقتصاد.

«وكالة التخطيط الاقتصادي» الرسمية كشفت ان الاقتصاد إنكمش في الربع الاخير من سنة ١٩٩٧ بنسبة ٠,٢٪ مقارنة مع الربع الثالث من السنة ذاتها.

واضطرت الحكومة للاعتراف بصعوبة تحقيق معدل نمو استهدفته نسبته ٠,١٪ في السنة المالية الحالية التي انتهت في ٣١ اذار/ مارس الماضي.

وقال شيمبي نوكايا، نائب رئيس «وكالة التخطيط الاقتصادي»: «تدرس بيانات الربع الاول من تشرين الاول/ اكتوبر الى كانون الاول/ ديسمبر ويبدو معها من الصعوبة بمكان تحقيق نمو نسبته ٠,١٪ على وجه التقريب في هذه السنة المالية».

وعلى الرغم من ان نوكايا قال انه من المستبعد ان يزداد وضع الاقتصاد سوءاً الا ان اقتصاديين من القطاع الخاص قالوا انه سيحقق من غير ريب نمواً سالباً في السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٧.

ويوافق ياسوهيكي اوشيكوبو، الاقتصادي في «بنك اليابان الصناعي»، على هذا القول ويضيف عليه:

«سيكون من المستحيل تحقيق هدف الحكومة بنمو نسبته ٠,١٪ في السنة المالية الحالية. من المحتمل اكثر ان يسجل الاقتصاد الياباني انكماشاً بنسبة ٠,٤٪ او ٠,٥٪».

واذا ما حدث وسجل الاقتصاد الياباني انكماشاً في السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٧ فستكون هي المرة الاولى منذ انكماشه بنسبة ٠,٧٪ في سنة ١٩٧٥/١٩٧٤.

ويقول محللون اقتصاديون ان آفاق الاقتصاد الياباني لا يزال يكتنفها الغموض والسوداوية مع استمرار غياب اي بوادر ايجابية.

ويختلف الاقتصاديون مع توقع شيمبي نوكايا بأنه من المحتمل ان ينتعش الاستهلاك المحلي قليلاً. ولعل أبرز المخالفين والمشككين لتوقعات نائب رئيس «وكالة التخطيط الاقتصادي» هو ماتهي بوجي، الخبير الاقتصادي في «ليمان برذارز» الذي قال: «اختلف كلياً مع القائلين بإمكانية حدوث انتعاش اقتصادي. فحتى الآن لم أرَ اي انتعاشة في الاستهلاك في الربع الاول من هذه السنة... في حوزتنا ارقام عن الانفاق العائلي ومبيعات التجزئة وهي حقيقة لا تبدو طيبة بشكل كبير مقارنة بأرقام الربع الاول من السنة الماضية».

وفي كانون الثاني/ يناير الماضي انخفضت النسبة المئوية للدخل المتاح للانفاق، والذي انفقته بالفعل اسر العاملين، الى مستوى قياسي.

وقال اقتصاديون ايضاً ان من المحتمل ان تلقي توابع الاضطرابات الاقتصادية في آسيا بآثارها السلبية على الاقتصاد الياباني في الاشهر القليلة المقبلة.

ففي نظر بيتر مورغان، الخبير الاقتصادي في «اتش.اس.بي.سي سيكيوريتيز»، «انه في ضوء الضعف في آسيا نتوقع ان نتعرض لتاثير سلبي ملموس على الصادرات بدءاً من الربع الحالي».

واسهمت الصادرات بنسبة ٠,٦٪ من اجمالي الناتج المحلي في الربع الاخير من سنة ١٩٩٧ فيما تسبب الطلب المحلي الضعيف في تباطؤ الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٠,٨٪.

وللمرة الاولى منذ سنة ١٩٧٤ كان للطلب المحلي مساهمة سلبية في الناتج المحلي الاجمالي لسنة ١٩٩٧ بكاملها.

وتمثل دليل آخر على وهن الاقتصاد الياباني في دعوات متزايدة تطالب ريوتارو هاشيموتو، رئيس الحكومة، باتخاذ اجراءات خاصة فيما يتعلق بسياسة انفاق مالي جديدة لدعم الطلب المحلي.

وفي نظر العديد من المراقبين الاقتصاديين، أن ما يمكن أن يقوم به ريوتارو هاشيموتو هو الانفاق على الأشغال العامة.

وقد ساد في الاوساط السياسية في طوكيو، بأن «الحزب الديموقراطي الحر»، الحاكم قد يقوم باقتراح الاعداد لميزانية تكميلية حجمها عشرة تريليونات ين (٧٧,٥ مليار دولار) في السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٩ التي بدأت في مطلع هذا الشهر. وهي ستكون بمثابة ميزانية اضافية بعد تمرير الميزانية العادية لسنة ١٩٩٨/١٩٩٩.

ولكن يتوقع ان يكون حجم الانفاق في الميزانية الإضافية مقتصراً على تريليوني او ثلاثة تريليونات ين.

كندا

لأول مرة منذ آخر حكومات بيارترودو

التخلص من العجز في الميزانية وتعهد باستمرار الإنفاق!

منذ رئاسة بيارترودو، لم تشهد أوتاوا ميزانية متوازنة واعدة بابعاد شبح العجز، مع الابقاء على زيادة الانفاق على التعليم والابحاث وخفض الضرائب، لتمكين الطبقة المتوسطة من مجابهة تحديات عولمة الاقتصاد.

بول مارتان، وزير المال، اكد ان سجلات وزارته ستخلو هذه السنة من العجز المالي الذي شكل قبل اربع سنوات فقط نسبة ٦٪ من اجمالي الناتج المحلي وهي نسبة راها المراقبون وقتذاك، شديدة الخطورة في وضع بلد صناعي غني مثل كندا.

واعلن بول مارتان امام المجلس الاشتراعي (البرلمان)، ان ميزانية ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ متوازنة الأمر الذي يعكس بشكل جلي التحسن المحرز منذ ان سجلت ميزانية ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ عجزاً ناهز ٣٠ مليار دولار.

والتزم وزير المال الاستمرار في اتباع سياسات مالية متوازنة، اقله حتى نهاية فترة حكم الحكومة الحالية سنة ٢٠٠١.

وكشف بول مارتان ان حكومته حققت في السنة الماضية وللمرة الاولى منذ ٢٧ سنة فائضاً صغيراً (نحو ٩٠٠ مليون دولار) في ميزان احتياجاتها المالية، ولم تضطر بالتالي الى الاقتراض من أسواق المال لتمويل العجز مما جعلها اول عضو في مجموعة الدول الصناعية السبع، بما فيها الولايات المتحدة، يحقق توازناً فعلياً بين الدخل والانفاق.

وأوضح مارتان «ان ما يعنيه تحقيق فائض في الاحتياجات المالية ان اوتاوا بدأت في سداد ديونها المتراكمة بسبب العجوزات المالية التي بلغت نسبتها الى اجمالي الناتج المحلي سنة ١٩٩٥ نحو ٧١,٩٪ على الرغم من انها تتحصر فقط في التزامات الحكومة لدى اسواق المال». ويبلغ نسبة اجمالي الدين العام نحو ٩٣٪ مقارنة بنحو ٦٠٪ للولايات المتحدة و ١٢٠٪ لبلجيكا وايطاليا.

وكانت كندا قد تمكنت من سداد نحو ٩ مليارات دولار من ديون السوق في النصف الثاني من سنة ١٩٩٧ وخفضت بالتالي نسبة الدين الى ٧١,١٪.

وتعهدت الحكومة في ميزانيتها الاستمرار في هذا الاتجاه وصولاً الى نسبة تقل عن ٦٣٪ في سنة ٢٠٠٠ انسجاماً مع نسبة الـ ٦٠٪ التي التزمت دول «الاتحاد الاوروبي» تحقيقها في السنة ذاتها.

وفي مقابل الانضباط المالي رسم وزير المال صورة زاهية للاقتصاد ارتكزت على تحقيق نسبة نمو بلغت السنة الماضية نحو ٣,٥٪، وتوقع تحقيق نسبة مماثلة هذه السنة ونسبة تصل الى ٣٪ سنة ١٩٩٩، مفترضاً استمرار السيطرة على التضخم عند مستويات منخفضة نسبياً يراوح بين ١ و٣٪ وتسجيل ارتفاع طفيف في معدلات الفائدة.

ويبلغ عدد سكان كندا نحو ٣٠ مليون نسمة، وهي في موقع متوسط بين الدول الصناعية في ما يتعلق بحاجتها الى خلق فرص عمل جديدة اذ بلغت نسبة البطالة في بداية هذه السنة نحو ٨,٩٪ وهي نسبة تزيد كثيراً على النسب المسجلة في اليابان والولايات المتحدة، لكنها تقل عن النسب المعلنة في فرنسا والمانيا وايطاليا وبريطانيا.

واهم ما جاء في الميزانية هو الاعلان عن برامج رباعية تضمنت:

١) زيادة الانفاق في مجالات حيوية مثل التعليم والتدريب والابحاث بمبلغ ٧,٩ مليار دولار.

٢) تخفيف العبء الضريبي على حوالى ٩٠٪ من اجمالي المكلفين.

٣) رفع هذه الاعباء تماماً عن حوالى ٤٠٠ الف مكلف من ذوي الدخل المحدود.

٤) سداد نحو ٦ مليارات دولار من الدين العام.

واثارت برامج الانفاق، على الرغم من تواضعها، انتقادات من قطاعات ترى ضرورة حشد الفوائض لسداد الدين الذي يقدر بنحو ٤٠٠ مليار دولار واحداث تخفيضات اكبر في الضرائب، لكن الحكومة ممثلة بوزير المال اوضحت ان هدفها من برامج الانفاق هو تمكين كوادرها الرئيسية من مواجهة تحديات عولمة الاقتصاد.

البنك الدولي

ستظل على أدنى مستوياتها للسنة الثانية على التوالي

قروض شمال أفريقيا والشرق الأوسط لن تزيد على مليار دولار!

❐ لايزال «البنك الدولي» على الرغم من كل الذي يدور فيها، ينوي اقراض الجزائر ٤٠٠ مليون دولار خلال هذه السنة. إلا أن اقراض البنك لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وهو أدنى من أي قرض لأي منطقة اخرى في العالم، سيبلغ حجمه نحو مليار دولار، وذلك للسنة الثانية على التوالي.

وكان متوسط ما اقرضه «البنك الدولي» لدول المنطقة ١,٥ مليار دولار سنوياً بين ١٩٨٨ و١٩٩٢ ونحو ١,٣ مليار دولار منذ تلك السنة.

لكن الاقراض تراجع الى اقل من مليار دولار سنة ١٩٩٥ وسنة ١٩٩٧. ويبدو من المحتمل ان يبقى الاقراض يراوح حول المليار.

وفي مقابل ذلك وعد «البنك الدولي» دول آسيا باقراضها ١٦ مليار دولار منذ تموز/ يوليو الماضي، وينوي تقديم قروض بقيمة ٧ مليارات دولار بحلول منتصف الصيف لمساعدة ثلاث من الدول الآسيوية المتأزمة.

من جهة اخرى يواصل البنك بذل نشاط كبير في دول افريقيا الاستوائية وروسيا والصين والدول الكبيرة التي تعودت الاقتراض منه مثل الهند والبرازيل. وتتداول الاوساط المعنية تقارير تفيد بأن «البنك الدولي» قد يعزز برنامجه في تركيا في شكل ملموس، ما يعني زيادة اقراضه لهذه الدولة ليتجاوز ١,٥ مليار دولار. ومعلوم ان «البنك الدولي» يلتزم سنوياً تقديم قروض جديدة بقيمة نحو ٢٠ مليار دولار.

وتشير مصادر في «المؤسسة الدولية» الى ان الضغوط الآسيوية هذه السنة، لم تؤد الى خفض الاقراض لمناطق اخرى.

ومن المنتظر ان يتمكن «البنك الدولي» من تقديم اقراضه السنوي لسد حاجات الدول الآسيوية من خلال الاقتراض من الاسواق المالية الدولية. ويقول مصدر عربي مقرب من المجلس التنفيذي لـ «البنك الدولي» ان خفض الاقراض لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ليس بالضرورة امراً ضاراً، اذ ان البنك ناشط في المنطقة ومتفائل في شأن الاحتمالات فيها، وهو يمضي قدماً في تنفيذ برنامجه على الرغم من بطء السير بهذا التنفيذ. ويضيف المصدر ذاته، انه من المستحسن ان يعزز البنك الدولي برنامجه في المنطقة، لكن نشاطه الراهن فيها ايجابي بسبب ارتفاع نسب النمو الاقتصادي، وتزايد تدفق الرساميل الخاصة اليها، التي تشكل بديلاً عن تمويل البنك. ووفقاً لهذه النظرية، لجأ عدد من الدول العربية، (مصر والجزائر والمغرب وتونس والاردن واخيراً اليمن)، الى «البنك الدولي» مطلع التسعينات ومنتصفها للحصول على قروض لانفاقها على برامج اعادة الهيكلة دعماً لبرامج التصحيح الاقتصادي. وقد اثمر هذا التصحيح الآن وتشهد المنطقة نسب نمو اقتصادي جيدة معقولة، ولم تعد دولها بحاجة الى قروض كبيرة.

ويبدو ان «البنك الدولي» يعود الى تقليد سابق بتمويل مشاريع معينة على نحو مباشر.

وتميل قروض «البنك الدولي» نحو ان تكون اصغر مما كانت عليه في الماضي، وغالباً ما تكون لمصلحة مشاريع في قطاعات الصحة والتربية والتأهيل والتنمية الريفية، فيما تزداد دول المنطقة توجهاً نحو القطاع الخاص لتمويل مشاريع البنى التحتية الكبيرة.

وعلى الرغم من عدم وجود طلب كبير على قروض «البنك الدولي»، الا انه ينشط في مجال توفير المشورة الخاصة بالسياسة الاقتصادية والمالية الواجب اتباعها، وتوفير المساعدات الفنية، حتى للدول التي لا تقترض الا القليل، مثل مصر، او لا تقترض ابداً من «البنك الدولي» مثل دول الخليج.

ويركز كل من المغرب وتونس اهتمامه على الاندماج مع اوروبا وعلى حظوظ زيادة التمويل الرسمي والخاص من مصادر اوروبية على الرغم من ان هذين البلدين كانا يقترضان كثيراً من «البنك الدولي» في الماضي.

ولاتزال العوامل السياسية تحول من دون دعم «البنك الدولي» لفكرة تقديم قروض جديدة لزبون كبير محتمل للبنك الا وهو ايران. لكن هذه العوامل ذاتها تسهم في البدء البطيء لاقراض سوريا.

ومن المنتظر ان يوافق المجلس التنفيذي في «البنك الدولي» على تقديم قروض مقدارها ٤٠٠ مليون دولار دعماً لمشروعين اسكانيين ولشبكة امان اجتماعية في الجزائر قبل نهاية السنة المالية للبنك في ٣٠ حزيران/ يونيو المقبل.

ويتوقع المسؤولون في البنك ان يطلب الجزائريون منه قروضاً اضافية السنة المقبلة بسبب تراجع اسعار النفط. لكنهم يقولون ان استجابة البنك لهذا الطلب ستكون اقل ايجابية مما كانت عليه في السنوات الاخيرة، لأن الاعتقاد السائد هو ان الحكومة الجزائرية لا تلتزم بالفعل تنفيذ التصحيح الاقتصادي المطلوب، ويتردد ايضاً ان الاوضاع السياسية المتردية في الجزائر تضعف التأييد الذي تحظى به في المجلس التنفيذي لـ «البنك الدولي».

ويذكر ان القروض الكبيرة التي تم تقديمها الى الجزائر سنة ١٩٩٦ عززت ما تم تقديمه للمنطقة كلها تلك السنة، اذ بلغ ١,٦ مليار دولار، وهذا الرقم هو الاعلى بين قروض «البنك الدولي» في عقد التسعينات.

ومنذ تموز/ يوليو الماضي تمت الموافقة على نحو ٣٠٠ مليون دولار من القروض الجديدة لليمن، والمغرب، والاردن، ومصر، وتونس، وغزة - اريحا. ومن المنتظر ان ينظر المجلس التنفيذي السنة الجارية، في دعم مشاريع في المغرب، والاردن، ومصر، ولبنان، وغزة - اريحا.

المغرب

«ميريل لينش» بعد «ستاندرد آند بورز» و«كوفاس»:

الرباط هي الأفضل للإستثمار والمخاطر فيها معدومة!

❐ في اجراء اخير قبل اقالتها، طلبت حكومة الدكتور عبد اللطيف الفيلالي من شركات خبرة مالية دولية تصنيفاً للوضعية الاقتصادية للمملكة وتقييماً ائتمانياً. فجاء الرد الى الرباط متفائلاً. فقد حصلت على المرتبة «Ba ١» في ترتيب مؤسسة «ستاندرد اند بورز» الاميركية وهي الفئة ذاتها التي تشمل مصر والبحرين والفيليبين وكوريا الجنوبية واندونيسيا وتايلاندا، وهو تصنيف يعني تدني المخاطر في الامدين القصير والمتوسط.

وفي تقرير «ستاندرد اند بورز» ان الحكومة حققت نتائج جيدة في معالجة خلل عجز الموازنة ووضعية الحسابات الماكرو اقتصادية، الأمر الذي مكّنها من تعزيز فرصها في مجالات الاستثمار الاجنبي.

واضافت الوكالة ان وضعية سوق المال المحلية واستمرار برامج التخصيص وتقليص عجز ميزان المدفوعات امور من شانها خفض حجم المديونية الخارجية في الامد القصير، «الامر الذي يجعل الاقتصاد اقل تأثراً بالتقلبات الخارجية». كما ان الاستقرار السياسي وبرامج التخصيص وضعف معدلات التضخم تمكن من تحقيق سياسة صرف قوية تحافظ على قيمة العملة.

وفي المقابل، لم تحصل الرباط من المؤسسة الاميركية على الترتيب الذي تصنف فيه الدول الصناعية والصين وقبرص ومالطا. واعتبرت الوكالة ان الوضعية الاجتماعية التي خلفتها سنوات من تطبيق برنامج التقويم الهيكلي مع صندوق النقد والبنك الدوليين، لم تكن مساعدة بالشكل الكافي. واعتبرت الوكالة من جهة اخرى ان استمرار اعتماد اداء الاقتصاد على نتائج المحصول الزراعي وتقلبات المناخ من شأنه إحداث نمو غير مستقر. لكنها اثنت على الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال تحسين مناخ الاستثمار واقامة المشاريع واخراج العملات ونظام الصرف.

من جهة اخرى، اعتبرت «ميريل لينش» ان «المغرب يتفوق على دول ناشئة عدة في آسيا واميركا اللاتينية وشرق أوروبا، «بعدما تمكن من معالجة عجز الموازنة وثقل المديونية ومعدلات التضخم».

واشارت الى ان فرص الاستثمار هي الافضل في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على الرغم من ان المديونية لاتزال تستنزف جزءاً مهماً من الموارد الجبائية ومصادر الايرادات الخارجية. واعتبرت ان المغرب بامكانه اصدار سندات سيادية في السوق المالية الدولية شأنه في ذلك شأن تونس ومصر ولبنان.

وقالت المؤسسة الفرنسية لضمان الصادرات «كوفاس» ان المملكة تقدم مخاطر شبه منعدمة في الامد القصير بالنسبة الى الاستثمار الخارجي. كما ان الاقتصاد المحلي يحقق تطوراً مضطرداً تدل عليه عملية تنويع الانتاج على الرغم من بعض مظاهر الضعف الناجمة عن استمرار الاعتماد على الزراعة.

لكن الجانب الاجتماعي يظل في رأي «كوفاس» نقطة الضعف الاكبر بسبب التهميش الذي يطال بعض الفئات واتساع الهوة بين البادية والمدينة. واعتبرت «كوفاس» ان جهود المغرب الاقتصادية كانت كبيرة في السنوات الماضية، حيث تراجعت قيمة الديون بالنسبة الى الناتج الاجمالي من ٦٩٪ سنة ١٩٩٥ الى ٥٩٪ سنة ١٩٩٧، وانتقلت خدمات الدين من ٤٤٪ الى ٣١٪ في نهاية سنة ١٩٩٧.

وتتفق المؤسسات المالية الدولية على ان الرباط بامكانها طرح سندات سيادية في السوق المالية الدولية من دون صعوبات، وهو ضوء اخضر تحتاجه الحكومة الجديدة التي يقودها الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي لمعالجة المديونية الخارجية وزيادة التدفقات الاستثمارية الاجنبية.

وكانت حكومة الدكتور عبد اللطيف الفيلالي لجأت في مطلع السنة الى السوق المالية الدولية بعد غياب استمر ١٧ سنة، واقترضت ٢٠٠ مليون دولار قادها «كوميرز بنك» الالماني، سخرها في تسديد ديون قديمة بفائدة مرتفعة. ومن المتوقع ان تعود حكومة اليوسفي في وقت لاحق من هذه السنة لطلب نحو ٥٠٠ مليون دولار على مراحل لشطب ديون سابقة عالية الفائدة، معتمدة على اصدارات اوروبية (يوروبوند).

ومن المتوقع ان يستمر سعي حكومة اليوسفي الى تقليص حجم المديونية الخارجية الى نحو ٤٤٪ من الناتج الاجمالي قبل سنة ٢٠٠٠، وكانت زيادة حركة الاستثمارات الاجنبية بلغت سنة ١٩٩٧ اكثر من مليار دولار وهي مرشحة للارتفاع في ١٩٩٨ و١٩٩٩.

تونس

حاكم المصرف المركزي يطرح عنوان المرحلة المقبلة

دمج المصارف وتحديثها لمواجهة المنافسة الأوروبية!

❐ في الأرقام الرسمية، ان عدد المصارف والمؤسسات المالية قد ارتفع الى ٣٩ مصرفاً، بعد موافقة المصرف المركزي على اعتماد ثاني مصرف للأعمال. ويعمل في البلاد حالياً ١٣ مصرفاً تجارياً و٨ مصارف تنمية و٨ مصارف غير مقيمة ومصرف اعمال و٨ مؤسسات لتاجير الاموال. وأمام هذا الكم من المؤسسات المالية والمصرفية بدا المصرف المركزي يقترح الدمج والتحديث والتخصيص.

واسفرت مفاوضات استمرت مدة طويلة بين «بنك تونس والامارات للاستثمار» و«الاتحاد الدولي للبنوك» عن اتفاق المصرفين على الاندماج وتشكيل مصرف جديد ذي طابع تجاري وتنموي. ويتوقع، اذا ما نجحت التجربة، ان تلجأ مصارف اخرى الى اجراء مماثل مما سيؤثر في بنية الجهاز المصرفي المحلي.

وباع «بنك الجنوب»، الذي يأتي في المرتبة السادسة على لائحة المصارف التجارية المحلية، قسماً من رأس ماله الى القطاع الخاص في اول خطوة لتخصيص مصرف تابع للقطاع العام.

وأدت العملية الى تراجع مساهمة الحكومة فيه الى اقل من ٣٠٪. وبموجب «قانون المنشآت العمومية» الصادر في سنة ١٩٨٩ لا تعتبر المؤسسات التي تقل مساهمة الحكومة فيها عن ٣٤٪ تابعة للقطاع العام، مما يعني ان «بنك الجنوب» هو اول مصرف ينتقل الى القطاع الخاص.

وتندرج الخطوة في اطار السعي الى تحديث الجهاز المصرفي لمجابهة استحقاقات الشراكة مع «الاتحاد الاوروبي».

واكد محمد الباجي حمدة، حاكم المصرف المركزي، اخيراً ان المصارف المحلية يجب ان تتخلى عن اساليب الادارة القديمة «التي لم تعد مناسبة لمرحلة العولمة».

واشار حمدة، الى ان عنوان المرحلة الجديدة سيتركز على التكامل بين القطاعين العام والخاص لتعزيز قدرة الاقتصاد المحلي على مجابهة المنافسة المتزايدة من الدول الاخرى خصوصاً الدول الاوروبية.

واعتبر حاكم المصرف المركزي، ان التحديث المطلوب ينبغي ان يشمل طرق الادارة واساليب العمل وتطوير ادوات التحليل وخفض سعر الخدمات. ورأى ان في مقدم سلبيات الجهاز المصرفي، صغر حجم المصارف وضيق قاعدتها المالية الآتية من مصادرها الذاتية وغلاء اسعار الخدمات.

وأشار الى ان منافسة المصارف الخارجية للمصارف المحلية لن تبدأ مع تنفيذ اتفاق الشراكة مع «الاتحاد الاوروبي» انما بدأت منذ اقامة فروع لمصارف اوروبية واميركية والسماح لمصارف غير مقيمة (أوف شور) بفتح مكاتب لها في البلد. وشدد الحاكم على ضرورة مجابهة المنافسة الخارجية المتزايدة بتحديث وسائل العمل وتطوير الميزات المقارنة للمصارف التونسية. ورأى ان المواقيت المحددة لاستكمال التحديث «اقصر مما يتصور البعض ويظن».

واقترح دمج المصارف مع المؤسسات الاستثمارية كونها متقاربة في وظائفها لاختزال عدد المؤسسات المصرفية المحلية الى اقل من ثلاثين مؤسسة. واعتبر ان مساهمة المصارف في تمويل خطط التحديث الصناعي فرصة لتطوير ادائها العام.

وحضّ السوق المالية على تعبئة مصادر الادخار المالي لزيادة الودائع طويلة الامد وتنشيط العرض في بورصة تونس.

لأنه الحصان الرابح في القرن الآتي

مصر تستثمر ٧٥٠ مليون دولار لزيادة اكتشافات الغاز الطبيعي!

❑ يحظى برنامج تنمية اكتشافات الغاز في البحر المتوسط، اهتمام المراقبين، لكونه الاكبر من نوعه، إذ يشتمل على حفر ٥٠ بئراً استكشافية وانتاجية باستثمارات تبلغ ٧٥٠ مليون دولار، وهذه الاكتشافات ستضاف الى تلك التي حققتها «شركة بترول بلاعيم» من حقول الغاز(١٠ اكتشافات) ليرتفع حجم الانتاج اليومي الى ٤٦٠ مليون قدم مكعب سنة ٢٠٠٠.

والمرحلة الثالثة لتوسعات انتاج حقول الغاز الطبيعي في «بورفؤاد» ستتم في اذار/ مارس المقبل لانتاج ١٥٧ مليون قدم مكعب من الغاز يومياً، تضاف الى طاقة المرحلتين السابقتين اللتين بدأ انتاجهما في نيسان/ ابريل ١٩٩٧ بطاقة ١٤٥ مليون قدم مكعب يومياً.

وتشمل التوسعات اقامة رصيف بحري كبير يضم خمس ابار منتجة ينقل انتاجها عبر انبوب بحري بطول ٥٠ كيلومتراً يمتد تحت مياه البحر المتوسط حتى محطة المعالجة الموجودة على شاطىء غرب «بورسعيد»، ليصل انتاج منطقة حقول غاز «بورسعيد» الى ٣٠٠ مليون قدم مكعب يومياً سنة ١٩٩٠ والفترة المقبلة ستشهد مشروع خط نفق تحت قناة السويس لمد منطقة سيناء بالغاز بكلفة ٢٣٢ مليون دولار.

ويقول المراقبون ان توسع مصر في التنقيب عن حقول غازية جديدة في اراضيها، وكذلك تطوير انتاج الحقول العاملة بالفعل، يرفع مخزون واحتياطات الغاز الى ٥٠ تريليون قدم مكعب. فالغاز الطبيعي هو الحصان الرابح الذي ستعبر به مصر الى القرن الآتي.

واظهرت الاحصائيات الرسمية الصادرة عن هيئة البترول المصرية حدوث تزايد مستمر لاحتياطات الغاز بما يغطي عمليات الانتاج لمدة ٦٠ سنة مع افتراض ثبات المعدل السنوي للانتاج على مستواه الحالي.

وكان الدكتور حمدي البنبي، وزير النفط، ذكر مراراً ان وزارته تنتهج استراتيجيات مرنة لتشجيع شركات النفط الاجنبية على البحث والتنقيب بشكل مكثف عن الغاز الطبيعي، وتنفيذ مشاريع عدة لتنمية حقول الغاز المكتشفة، واستغلال الغازات المصاحبة لحقول النفط الخام وربطها بمناطق الاستهلاك عبر الشبكة القومية للغازات.

وتشجع الوزارة الاستثمار الوطني والاجنبي في قطاع الغاز من خلال التوسع في منح تسهيلات جاذبة للمستثمرين، والسعي لاستقطاب شركات عملاقة لممارسة عملياتها لتزويد العاملين بالخبرات المختلفة عن طريق الاحتكاك بالكوادر الاجنبية ذات الكفاءة العالية. وكنتيجة مباشرة لتلك الاجراءات، ارتفع اجمالي الاستثمارات الوطنية في مجالات الاستكشاف والتنقيب عن الغاز الطبيعي الى ١,٦ مليار جنيه (٤٧٠ مليون دولار) سنة ١٩٩٧ مقابل ٣٨٥ مليونا سنة ١٩٨٢ وبزيادة نسبتها ٣١٦٪.

وتقول تقارير اقتصادية دولية ان ٨٧٪ من حاجات الطاقة في مصر ستلبى عن طريق الغاز الطبيعي بحلول سنة ٢٠٠٠، الأمر الذي دفع الوزارة الى إبرام اتفاقيات خلال الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٩٧ للتنقيب والاستكشاف والاستغلال مع كبرى الشركات العالمية من امثال «شل» (مصر) و«ريبسول» الاسبانية و«نورسك هايدور» النروجية و«اموكو» الاميركية.

واظهرت قراءات الخطط المستقبلية لوزارة النفط اتجاهاً متنامياً نحو زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر نظيف للطاقة، خصوصاً في ظل الارتفاع المستمر في معدلات استهلاك الغاز منذ بدء استغلاله محلياً سنة ١٩٧٥.

وتوضح الاحصائيات الرسمية ارتفاع حجم استهلاك الغاز الطبيعي سنة ١٩٩٧ الى ١٠,٦ مليون طن مكافىء للنفط، بما يمثل ٢١٪ من اجمالي استهلاك الطاقة في مصر، مقابل ٢,١ مليون طن سنة ١٩٨٢، اي ما نسبته ١٠,٧٪ من معدل استهلاك الطاقة، وبزيادة تربو نسبتها على ٤٠٠٪. وتشير تقارير الاستهلاك الى احتمالات بلوغ معدل الاستهلاك المحلي مليواي قدم مكعب يومياً بحلول سنة ٢٠٠٠.

وتخطط وزارة النفط لاستغلال الغاز الطبيعي كوقود في المدن والمحافظات بعدما اتمت تنفيذ عمليات توصيل الغاز لنحو ٦٠٠ الف مواطن في مدن القاهرة والاسكندرية وبورسعيد. كما بلغ حجم استهلاك الغاز كوقود في محطات توليد الكهرباء ٦,٦٠ مليون طن هذه السنة بالمقارنة مع ٠,٦ مليون طن سنة ١٩٨١.

واتساقاً مع تلك المساعي والاهداف، ارتفعت اطوال شبكات الغاز الى ثلاثة الاف كيلومتر سنة ١٩٩٧ مقابل ٦٤٥ كيلومتراً سنة ١٩٨٢.

واظهرت التقارير ان عمليات التنقيب عن الغاز الطبيعي لم تقتصر على صحراء مصر الغربية وحدها بل امتدت الى «الدلتا»، اذ ابرمت هيئة البترول اتفاقات مع شركتي «اموكو» الاميركية و«ايني» الايطالية للعمل في حقول الغاز الطبيعي البحرية الواقعة في شمال «الدلتا» وهي الحقول التي ستتيح لمصر انتاج ١,٥ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي يومياً بحلول القرن المقبل. ويتوقع خبراء شركة «اموكو» ارتفاع معدلات انتاج الغاز الطبيعي في مصر الى ١٣٥ مليون قدم مكعب يومياً بحلول سنة ٢٠٠٠.

واشاروا الى ان مشروع تصدير الغاز المصري الى تركيا المقرر بدؤه سنة ٢٠٠٠ يكتسب اهمية ضخمة بالنظر الى كلفته الاجمالية التي تتراوح بين مليارين واربعة مليارات دولار وينقل عشرة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي المصري انطلاقاً من «بورسعيد» وانتهاء بتركيا.

الحساسيات السياسية جعلت الغرب يجمد التمويل

نفط أذربيجان في الميزان إذا تمادى الخلاف مع الروس!

❑ يمر مشروع استغلال بحر قزوين بمرحلة حرجة ودقيقة، بسبب الخلافات التي تعصف في اوساط الكونسورتيوم الغربي المستثمر فيه.

فقد قام الشركاء الغربيون في المجموعة التي تعمل لمد خط انابيب بين حقل «تانغيز» في «قازاخستان» و«ميناء نوفوردسيك» الروسي، بتجميد الاموال المخصصة للمشروع في سياق مساعيهم لاحداث تغيير في ادارة المشروع الذي يشرف عليه الروس.

وتصل كلفة مشروع مد خط الانابيب الى مليارَي دولار.

وتعمل كل من شركتي النفط الاميركيتين «شيفرون» و«موبيل» على حل المشكلة، غير ان المسؤولين يقولون ان النفط لن يتدفق في هذا الخط، الذي يبلغ طوله نحو ١٥٠٠ كيلومتر، قبل سنة ٢٠٠٠، وستكون طاقة النقل في هذا الخط مليون واربعمئة الف برميل يومياً.

وتدعي المصادر الاميركية والغربية ان الصعوبات في ذلك كله تنبع من ضعف الادارة الروسية للمشروع، ومن الحاجة الى التوافق على الطروحات السياسية في تلك المناطق التي تشتعل النزاعات والخصومات السياسية.

وقد وجد الشركاء الغربيون في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٧ ان سير العمل قد تأخر في المشروع وقرروا تبعاً لذلك تجميد الاموال المخصصة له.

وتقول مصادر نفطية اميركية ان السياسة تلعب دوراً في ذلك، اذ لا يريد الروس لنفط «قازاخستان» ان ينافس نفط «سيبيريا» الذي يتم تصديره عبر الميناء الروسي ذاته.

كما ان شركة النفط الروسية «لوك اويل» تتباطأ في العمل بغية الضغط على قازاخستان لاعطائها حصة في المشروع ككل.

ويبدو ان موسكو تنظر الى الامر كقضية وطنية. ففي الوقت الذي يريد فيه الجانب الاميركي استبدال مدير المشروع الروسي بمدير اميركي، وهو ما تنفيه شركة «شيفرون»، التي أجرت اجتماعات بين «شيفرون» والمسؤولين الروس ومن بينهم وزير الخارجية يفغيني بريماكوف، واجتماعات اخرى بين المسؤولين الروس ورئيس قازاخستان نور سلطان ناظربيك.

وتتمتع الشركات الغربية بنفوذ كبير نظرا الى انها تقدم الاموال لاقامة المشروع. وفي الوقت ذاته هناك مجموعة نفطية اخرى في اذربيجان تعمل على مد خط انابيب نفطي آخر.

وتضم هذه المجموعة حكومات كل من روسيا وقازاخستان وعُمان وثماني شركات نفطية اخرى هي «شيفرون» و«موبيل» و«لوك اويل» و«اطلانتيك ريتشفيلد» و«روسنت» و«بريتيش غاز» و«اجيب» و«اوريكس» و«قناي غاز».

وكانت جريدة «شيكاغو تريبيون» نشرت نقلاً عن مسؤولين في اذربيجان كلاماً يفيد بأن الحكومة الاذرية تأمل بان يكون اعتماد الغرب على نفطها حيوياً ليكون تحالف الولايات المتحدة معها امراً لا مفر منه.

ونسبت الجريدة الى حسن حسانوف، وزير الخارجية الاذرية قوله: «اننا نتطلع الى الولايات المتحدة كضمان لاستقلالنا».

وتقول مصادر دبلوماسية ان الاذريين يريدون الاعتماد على الولايات المتحدة في مواجهة موسكو، وهذا جزء من حساباتهم في فتح موارد بلادهم للشركات الغربية والاميركية.

وحسب «شيكاغو تريبيون» ايضاً، فإن الاذريين يعترفون بانهم ربما كانوا يبيعون ارواحهم وليس نفطهم فقط للغرب في استعمار جديد قد يجعل من شركات النفط الاسياد الجدد في اذربيجان.

ونسب الى وفا غولي زادة، مستشار الرئيس الاذري حيدر علييف، قوله: «لقد كنا مستعمرة روسية ونحن نرى اخطاراً علينا من روسيا وايران. وبذلك نحن لا نخاف الولايات المتحدة واوروبا. ومن الافضل ان نكون مستعمرة مثل الكويت على ان نكون كما استعمرنا الاتحاد السوفياتي في الماضي».

ويرى خبراء النفط ان افضل وارخص وسيلة لنقل نفط اذربيجان الى الاسواق العالمية هو ان يمر عبر ايران. غير ان العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على طهران تحول من دون مشاركة الشركات الاميركية في ذلك.

وتريد واشنطن نقل نفط اذربيجان الى ميناء «جيهان» التركي متفادية بذلك مروره عبر روسيا وايران، ولكن كلفة مد خط انابيب نفط كهذا ستكون اعلى من غيره بثلاثة او اربعة مليارات دولار.

هذا الى جانب الخلاف القائم حول تقسيم حصص النفط الواقع تحت مياه «بحر قزوين» على الدول الواقعة في حوضه، حيث لم يتم بعد التوصل الى طريقة للتقاسم بهذا الشأن.

بينما الذهب في البال وينقب عنه الفرنسيون والكنديون

منجم «بوقرين» التونسي تعود إليه الحياة بصفقة إستثمارية جديدة!

❑ منجم جبل «بوقرين» للزنك، (الذي يبعد ١٦٠ كيلومتراً غرب العاصمة تونس)، ستدب فيه الروح من جديد بعد همود قارب ١٢ شهراً.

وكانت الحكومة عرضت استثماره مع شركات غربية، للعثور على شريك يتعهد المنجم، فكان ان فازت مجموعة «بريكوتر ريسورسيز ليميتد» الكندية بصفقة استثمار المنجم، وهو المنجم الرئيسي للزنك في تونس.

وكان منجم «بوقرين» اقفل لاسباب، قالت الحكومة وقتها، انها اقتصادية متصلة بتراجع اسعار الزنك في الاسواق العالمية.

وقالت مصادر في وزارة الصناعة التونسية ان الترخيص يشمل مساحة تقدر بـ ٤٠٠ هكتار في «محافظة الكاف» (غرب). وتعهدت مجموعة «بريكوتر ريسورسيز» بموجب الاتفاق التسويق التجاري لانتاج المنجم بدءاً من هذا الشهر.

وكانت الحكومة منحت اخيراً ترخيصاً لمجموعة «بروكن هيل بروبريتري مينرلز» الاسترالية المتخصصة باعمال التنقيب عن المعادن في «محافظة القيروان».

وتعهدت المجموعة الاسترالية استثمار اكثر من ثلاثة ملايين دولار في التنقيب عن المعادن في منطقة مساحتها ٢٣٠٠ كلم مربع في محافظة القيروان.

ويندرج الاتفاقان مع المجموعتين الكندية والاسترالية ضمن جهود حكومة حامد القروي لزيادة الايرادات من القطاع المنجمي، والعمل على الوصول الى معادن جديدة، خصوصاً الذهب، على نحو يساعد في تنشيط الصادرات ويعزز الايرادات من العملة الصعبة، التي تكاد تقتصر حالياً على ايرادات «الفوسفات».

ووضع «الديوان الوطني للمناجم» (قطاع عام) خطة لتكثيف التنقيب عن الذهب يستمر تنفيذها حتى سنة ٢٠٠٠.

وقالت مصادر في «الديوان» ان عمليات التنقيب، التي بدأت في السنوات الاخيرة واعطت نتائج مشجعة، ستركز على مناطق الشمال الغربي، خصوصاً في محافظتي «جندوبة» و«باجة»، اللتين تتشابه طبقاتهما الجيولوجية مع بنية الارض في مناطق جنوب اسبانيا وايطاليا حيث اكتشفت فيها مناجم ذهب.

وتنوي شركات من فرنسا وكندا المشاركة في عمليات التنقيب خلال هذه السنة، فيما عهد تحليل العينات التي اخذت من المناطق التونسية الى مختبرات كندية.

واثبت التحليل المخبري الاولي وجود مؤشرات مشجعة، وفي ضوء هذه النتائج وضع «الديوان الوطني للمناجم» خطة لتكثيف التنقيب تستمر ثلاث سنوات.

التفاهم السعودي ـ الفنزويلي ـ المكسيكي لا يبدد الغمّ النفطي

لا مفر لدول الخليج من تجرّع كأس الاصلاحات المرّة!

قبل الاتفاق الاخير الذي عقد في الرياض بين المملكة العربية السعودية وفنزويلا والمكسيك، لخفض الصادرات النفطية بغية تهدئة اسعار النفط بعد الانهيار الكبير الذي شهدته في الاشهر الماضية، (راجع افتتاحية هذا العدد بعنوان «التراجع السعودي»)، نشرت مجلة «ايكونوميست» البريطانية تحقيقاً عن انهيار اسعار النفط وما قد تؤدي اليه من تغييرات في الخليج، خصوصاً في المملكة العربية السعودية، مشيرة الى ان بعض التغييرات المنتظرة قد يكون الى الاحسن. وفيما يلي نص التحقيق المشار اليه:

❑ خلال الاشهر الثلاثة الماضية، راح منتجو النفط براقبون متجمدين في اماكنهم، كالحبارى التي اقعدتها اضواء مسلطة عليها، اسعار نفطهم تتهاوى من اكثر من ١٨ دولاراً للبرميل الى حدود ١٢ دولاراً.

ووجد خبراء الطاقة الذين اجتمعوا في مسقط أخيراً، انفسهم في جو قاتم بفعل التدهور النفطي الحاد. وهذا الوضع مقلق لجميع دول الخليج، وعلى الاخص المملكة العربية السعودية الاكثر سكاناً من الجميع، والتي تعتمد في ثلاثة أرباع دخلها على النفط مما يجعل هبوط الاسعار سبباً لهزة عميقة في اقتصادها.

إن المملكة العربية السعودية هي اكبر منتج للنفط في العالم، اذ تضخ ٨,٦٥ مليون برميل في اليوم، وكلما هبط السعر دولاراً واحداً تفارق تلك المملكة الصحراوية مليارين ونصف المليار من الدولارات من دخلها سنوياً.

وحتى وان كانت الميزانية مقدرة على اساس اسعار معتدلة للنفط فإن هذه السنة سوف تشهد قرارات مؤلمة. فاذا لم تتحسن الاسعار، فإن العجز المقدر في الميزانية السعودية بمبلغ ٤,٨ مليار دولار، سوف يتضخ، وبالتالي يقتطع من مكان ما. والمرجح ان اول ما سيجري اقتطاعه هو الزيادات المقترحة في ميزانيات الصحة والتعليم. لكن بما ان عدد السكان يتزايد بما يقرب من ٤٪ سنوياً فإن معظم السعوديين يفضلون ان تبقى الاولوية للصحة والتعليم.

وفيما تفكر الحكومة الآن بتشذيب خططها الاكثر طموحاً، فإن بعض مواطني المملكة، البالغ عددهم ١٢ مليون نسمة، سوف يسألون حكومتهم حتماً عن ولعها بانفاق مليارات الدولارات من المال العام على التسلح. ذلك انه على الرغم من التخفيضات الاخيرة ظلت المملكة العربية السعودية اكبر مشتر للسلاح في العالم، حيث تنفق بانتظام اكثر من ربع ميزانيتها السنوية على الدفاع.

ففي اعقاب حرب الخليج، عندما تزايدت الشعبية الاقليمية لأميركا، كان هناك قبول عام للمشتريات الكبيرة من الاسلحة الغربية كمكافأة على انقاذ دول الخليج من براثن صدام حسين. لكن بعد مضي سنوات سبع، اخذت هذه العواطف والمشاعر تتغير. ومع ان جميع دول الخليج، بمن فيها ايران، ترى حاجة الى جيوش قوية، فإن الشكوك المنسوجة على نظرية المؤامرة في المنطقة تظن ان اميركا تفتعل الازمات مع العراق لإدامة مبيعات السلاح.

واذا استمرت اسعار النفط متدنية لوقت اطول، فإن حكومات الدول الخليجية قد تفكر في إلغاء او تأجيل بعض صفقات السلاح الكبرى مع الغرب. واذا كان الامر كذلك فإن مفاجأة غير سارة ربما انتظرت باعة السلاح حول العالم في معرض ابوظبي الدفاعي الكبير في ١٥ آذار/ مارس الماضي.

إن الخليج هو جزء من العالم الذي يرتبط فيه كل قطاع من قطاعات الاقتصاد بصورة مباشرة وغير مباشرة بتجارة النفط. وقد سجلت بورصات المنطقة هذا القلق الجديد بعدما بقيت الى حد كبير في منأى عن الآثار الموجعة للانهيارات المالية الآسيوية.

ففي الشهرين الاولين من هذه السنة، هبط مؤشر البورصة السعودية ١٠٪ وشهدت كل من بورصة الكويت والبحرين هبوطاً بنسبة ٥٪.

ومع تناقص الاموال الواردة الى خزائن الدول الخليجية، فإن عقود المشاريع سوف تتناقص. وقد يشهد قطاع البناء، الذي يوظف نسبة كبيرة من العمال الاجانب البالغ عددهم في الخليج نحو عشرة ملايين عامل، تقليصات كبيرة في وقت قريب. وهذا خبر سيء للآسيويين العاملين في الخليج، والهاربين من الازمات الاقتصادية في بلدانهم نظراً الى التسريحات المتوقعة في صفوفهم.

ومع ذلك، فإن في الافق تحسناً في دول الخليج اذا كان لهذه الصدمة ان تنهي مرحلة التواكل والاسترخاء. اذ طالما بقي سعر النفط يراوح بحدود عشرين دولاراً للبرميل، فإن الحكومات الخليجية تشعر بما يكفي من الارتياح لصرف النظر عن الاصلاحات المطلوبة التي تجعلها متماشية مع نمط الاقتصاد العالمي. ففي حين ينهمك بقية العالم بخفض الدعم الحكومي وبيع الموجودات الحكومية، وفتح البورصات مباشرة للمستثمرين الاجانب، يبقى الخليج معزولاً ومنكمشاً. فالميزانية السعودية لهذه السنة تتضمن دعماً محلياً للسلع بحدود مليارين من الدولارات، وهو شذوذ يود «صندوق النقد الدولي» إلغاءه.

إن عمليات الخصخصة، التي طالما جرى الحديث عنها، اصبحت بمثابة نكتة يتندر بها السعوديون حيث يعرف الجميع انه لا بد منها لكن احداً لا يريد ان يكون البادىء بها. ذلك ان بيع الصناعات التي تديرها الحكومة يعني تسريح الآلاف من موظفي الدولة الذين يعتقدون انهم يحتلون وظائف مريحة مدى الحياة. ومع ان كثيرين من السعوديين يساورهم شك بان تتجرأ حكومتهم على تلقف هذا التحدي، فان كلفة دعم الصناعات الحكومية المتردية قد تضطرها في النهاية الى مثل هذا الإجراء.

طبعاً، قد تتحسن اسعار النفط، كما يأمل بشغف المخططون الحكوميون في الخليج، لتنحسر ضرورة اتخاذ القرارات الصعبة. وقد حدث ذلك من قبل عندما تبدد الغمّ بارتفاع اسعار النفط من جديد الى اكثر من عشرين دولاراً للبرميل، لكن النذر هذه المرة ليست جيدة.

ويسارع المحللون النفطيون الى الاشارة انه من المستبعد ان يختفي الفائض الراهن في الامدادات النفطية سريعاً. فالطلب الآسيوي قد انخفض مؤقتاً بفعل الاضطراب الاقتصادي، وبعد حلول شتاء دافيء في نصف الكرة الشمالي، ظلت مخزونات النفط الاستهلاكي طافحة.

وبموجب الاتفاق الجديد الموسع للنفط العراقي مقابل الغذاء، فانه من المتوقع قريباً ان ينزل النفط العراقي الى الاسواق ليزيد من حالة الطفح.

ومما دفع الامور الى الأسوأ، ان منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبيك) قد رفعت حصص الانتاج في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، ومع ذلك ظل اعضاء المنظمة يخرقون الاتفاق. فهناك دول مثل نيجيريا وقطر، وخصوصاً فنزويلا، تنتج اكثر بكثير من الحصص المقررة لها الامر الذي يزيد في الطين بلة.

تراجع التكاليف حمى إنتاج السعودية من تقلبات الأسعار

محاولات كندية لإقناع المصارف المركزية بحماية أسعار الذهب

❑ في شكل لفت عدداً من المراقبين، خرجت الشركات الكندية الناشطة في انتاج الذهب عن مسارها التقليدي لحماية استثماراتها، عن طريق حض المصارف المركزية الرئيسية في العالم، خصوصاً الاوروبية، على عدم طرح ما تملكه من احتياطي الذهب في الاسواق لما لهذا العمل، في رأيها، من نتائج سلبية على اسعار المعدن الاصفر.

وكشفت شركتا «باريك غولد» و«بليسر دوم» عن ارسال وفد كندي رفيع في مهمة غير اعتيادية الى عدد من العواصم الاوروبية اخيراً لهذا الغاية. وتعتبر الشركتان المذكورتان من شركات التعدين الكبيرة في اميركا الشمالية (كندا والولايات المتحدة).

وقال الناطق باسم «باريك غولد» ان فريقاً يتألف من رئيس وزراء كندا السابق براين مالروني، والحاكم السابق للمصرف المركزي الكندي جون كراو، اجتمع الى حاكم بوندسبنك (المركزي الالماني) هانز تيتماير ونظيره الفرنسي جان كلود تريشيه.

إلا ان شيئاً لم يرشح عن اللقائين، الا ان جون كراو اكد ان الهدف من مهمة الوفد هو التعرف على سياسات المصارف المركزية بخصوص احتياطي الذهب لديها، لا سيما مصارف دول «الاتحاد الاوروبي»، التي تنفرد بنحو ٤٠٪ (١٤ الف طن) من اجمالي احتياطي الذهب لدى المصارف المركزية في العالم.

وجاءت مبادرة الوفد الكندي وسط مخاوف من احتمال قيام المصارف الاوروبية بطرح كميات من احتياطي الذهب في الاسواق اسوة بما فعل نظراؤها في استراليا وهولندا، والارجنتين سنة ١٩٩٧، حين شهدت اسعار الذهب سلسلة تراجعات قياسية هبطت بسعر الاونصة الى نحو ٢٨٠ مقابل ٤١٧ دولاراً في شباط/ فبراير ١٩٩٦ ونحو ٣٠٠ دولار في الوقت الراهن.

وعلى الرغم من تناقض هذه المبادرة مع مبادىء السوق الحرة، اقله ظاهرياً، الا انها وجدت تأييداً واسعاً من قبل شركات التعدين ومن بينها شركة «بولدين» المحدودة، التي تشترك في احد اكبر مشاريع انتاج الذهب في السعودية، وتأثرت مثل غيرها من الشركات الكبيرة بتدني اسعار المعدن الاصفر.

ويشير المراقبون الى ان الاوضاع الحالية التي تمر بها اسعار الذهب تبرز اهمية المناجم المتدنية الكلفة مثل منجم «صخيرات»، احد اكبر مشاريع «الشركة السعودية للمعادن الثمينة»، التي تسهم فيه شركة «بولدين» المحدودة بنسبة ٥٠٪ ويبلغ انتاجه سنة ١٩٩٧ نحو ٦٣ الف اونصة.

ويمضي المراقبون ذاتهم الى القول بان تراجع كلفة الانتاج اسهم في تخفيف اثار تراجع الاسعار على اداء المنجم المذكور.

فالكلفة النقدية كانت اقل بكثير من ٢٠٠ دولار للأونصة في حين بلغ متوسط سعرها نحو ٣٣٠ دولاراً. وذكر المراقبون ان متوسط الاسعار لسنة ١٩٩٧ يشكل تراجعاً بمعدل ٥٨ دولاراً للأونصة مقارنة مع سنة ١٩٩٦ مما يشير الى حجم الخسائر التي تتكبدها مشاريع الذهب بسبب تقلبات الاسعار.

وانخفاض الاسعار بمعدل ١٠ دولارات للأونصة يقتطع من عائدات الشركة (بولدين) مبلغ ١,٣ مليون دولار.

وتشكل مشاريع الذهب نحو ١٢٪ من النشاط التعديني لشركة «بولدين»، (تملكها مجموعة «تريلبورغ» السويدية) التي قررت السنة الماضية نقل مقر شركتها الفرعية الى «تورونتو» وطرح نصف اسهمها للاكتتاب العام في كندا في صفقة قدرت قيمتها بزهاء ٣٥٠ مليون دولار.

ويقر المراقبون المصرفيون في الوقت ذاته بجدية العوامل التي تدفع المصارف المركزية الى التفكير بتقليص حجم احتياطي الذهب لديها وأثر ذلك على مسار اسعار الذهب. لكن هؤلاء لم يؤكدوا صدقية سيناريوهات متشائمة تحدثت عن احتمال تعرض الاسعار لتدهور خطير في المستقبل المنظور.

ويشار الى ان بعض العارفين باسواق الذهب وتقلباتها، يعتقد ان المعدن الاصفر بدأ يفقد مكانته كعامل احتياط منذ قرار الولايات المتحدة التخلي عن مقياس الذهب سنة ١٩٧١، وتراجعت اهميته بدرجة اكبر في السنوات الاخيرات بسبب انحسار مخاطر التضخم، وتدني معدلاته في غالبية الدول الصناعية.

إلا ان هذه السيناريوهات تبقى مجرد احتمال بعيد وان كانت، في حال صحتها، ستؤدي حتماً الى اغلاق عدد كبير جداً من المناجم العاملة، لا سيما المناجم ذات الكلفة العالية، فضلاً عن احداث توازن دقيق بين العرض والطلب.

وتعرض المصارف المركزية لخسائر فادحة في قيمة احتياطي الذهب لديها. ان النتائج الخطيرة للسيناريوهات المتشائمة، لم تكن بالتأكيد بعيدة عن مهمة الوفد الكندي الذي حاول استخدامها لاقناع المصارف المركزية الاوروبية بضرورة اعطاء الذهب دوراً مناسباً في تشكيلة احتياطي المصرف المركزي الموحد لدول «الاتحاد الاوروبي».

وربما تكون شركات التعدين، ممثلة بمجلس الذهب العالمي، قد حققت بعض النجاح وتأمل ان يترجم هذا النجاح في نهاية المطاف الى قرار تتخذه المصارف المركزية الاوروبية في وقت لاحق من الشهر الجاري بحيث لا تقل نسبة عامل الذهب في تشكيلة احتياطي المصرف الموحد عن ١٠٪. ويشار الى ان الذهب يشكل في الوقت الراهن نسبة ٣٠٪ من اجمالي احتياطي المصارف المركزية لدول «الاتحاد الاوروبي».

بروفيل

أمير الديموقراطية...

للأمير طلال بن عبد العزيز مواقف مشهودة على المنعطفات الحاسمة التي تمر بها المملكة العربية السعودية عند الأزمات أو تعاقب الأجيال. ومن أشهر مواقفه السابقة في الستينات أنه بسبب سياسات حكم الملك سعود بعد سنوات من وفاة والده مؤسس المملكة المغفور له الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، سجل اعتراضه على تلك السياسات، فأبعدوه وحملوه مكرهاً على الرحيل الى لبنان، لكن الحكومة اللبنانية في ذلك الوقت لم تقبل إقامته هناك فعرض الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر الذي كان يناصب السعودية العداء في حينه استضافته في القاهرة، وزوده بجواز سفر مصري، بعدما رفضت معظم الدول العربية استضافته وإخوانه في ربوعها. إذ كان طلال قد جمع مجموعة من إخوانه الأمراء أطلق عليها المصريون اسم «الأمراء الأحرار»، تكنياً بمجموعة «الضباط الأحرار» التي قامت بالثورة المصرية بقيادة عبد الناصر ضد حكم الملك فاروق.

ومع أنه من الصعب القول أن غاية الأمير طلال من تلك الحركة كانت من قبيل المطالبة بالعرش السعودي لنفسه، نظراً الى صغر سنه في حينه، فإن تلك الحركة فعلت فعلها في تسليط الأضواء على ضرورة التغيير في اتجاه الحكم والدولة، مما مهد الطريق فعلاً الى عزل الملك سعود وحلول الملك فيصل محله. وعلى الرغم من أن الأمير طلال بقي خارج التركيبة الحاكمة بعد التغيير المذكور، إلاّ أن رغبة الملك فيصل في إعادة جمع شمل العائلة دفعته الى دعوة «الأمراء الأحرار» للعودة الى المملكة ومصالحتهم، فكان ذلك بمثابة اعتراف غير مباشر بفضل تلك الحركة، وإن كان بعضهم ظل يعتبرها غير مشروعة أو حتى من قبيل «الخيانة» للعائلة!

واليوم، والمملكة السعودية تدخل منعطفاً جديداً وتقف على عتبة تغيير حاسم بفعل عجز الملك فهد، يطلق الأمير طلال بن عبد العزيز دعوة راديكالية ملفتة ومثيرة، الى تغيير أكثر جذرية باتجاه الديموقراطية والانتخابات التشريعية، لنقل مجلس الشورى، الذي أسسه الملك فهد في السنوات الأخيرة، من مجلس شكلي بدون أي صلاحيات فعلية الى مجلس نيابي فعلي يمثل القوى الحية في المجتمع السعودي.

إن هذه الدعوة التي أطلقها الأمير طلال، بعد نضوجه وتقدمه في السن، لا تقارن بحركة «الأمراء الأحرار» السابقة التي قام بها في شبابه ويمكن اعتبارها من قبيل «نزق الشباب». فالدعوة الى الديموقراطية والانفتاح وإطلاق الحريات العامة، تمثل في الوقت الحاضر ضرورة تمليها مقتضيات العصر والتطور العالمي، فضلاً عن أنها تمثل تبلوراً جدياً في أفكار الأمير طلال وشخصيته، بعد مرور ثلث قرن على تجربته السابقة، تغير العالم خلالها وتغيرت المملكة ذاتها على نحو لم يعد ممكناً أو مجدياً معه أن تراوح الأوضاع السعودية في مكانها غير حساسة للتحولات اللازمة للمستقبل.

وليست دعوة الأمير طلال الى الديموقراطية، دعوة مرتجلة أو قائمة في الفراغ. إذ إنه أقرنها وأسبقها بأفكار متميزة حول شروطها الموضوعية، لأنه يعرف أن الديموقراطية لا تتماشى مع الفقر والجهل. ولذلك سعى قبل عدة سنوات الى تأسيس ما أسمي «بنك الفقراء»، من خلال إعجابه بتجربة الدكتور محمد يونس في بنغلاديش في هذا المجال، حيث كتب مقالاً مهماً حول الموضوع في جريدة «الأهرام» القاهرية، أعادت «الميزان» نشره بحرفيته في حينه.

وفي السنة الماضية، أطلق الأمير طلال دعوة الى تأسيس «الجامعة المفتوحة» التي تتيح للطلاب الفقراء متابعة تحصيلهم الجامعي لتعذر متابعتهم هذا التحصيل في الجامعات النظامية المكلفة والمرهقة مالياً، لأن مثل هذه الجامعة، في رأيه، تهيء لشريحة واسعة من الطلاب النابغين والمجتهدين فرصة تحسين أحوالهم التي حرموا منها بسبب أوضاعهم المادية، والأهم من ذلك، أنها توسع القاعدة اللازمة لممارسة الديموقراطية.

وبصرف النظر عن كون هذه المقترحات العملية بعيدة المدى من حيث تحقيق غايتها المنشودة، فإنها في الواقع تنبع من تفكير صحيح حول توفير الشروط الموضوعية اللازمة لممارسة الديموقراطية متى حان وقتها، وأهمها تخفيف وطأة الفقر وتوسيع قاعدة العلم والمعرفة. ولا شك في أن الأمير طلال يعرف أن هذه الحلول التي يدعو اليها بعيدة المدى وليست سريعة الفعل، وبالتالي يمكن القول بأنه لا يطالب بالممارسة الفورية الكاملة للديموقراطية، إنما يطالب بالسير في اتجاهها لكي تنضج مع الوقت وتكتمل بخطى ثابتة ومؤكدة.

وأهمية أن يدعو أمير سعودي بارز الى الديموقراطية، أنها تتعدى في تأثيرها الواقع السعودي ذاته. فهي، في هذا الإطار، تشكل نوعاً من الحماية للتجارب الديموقراطية الصعبة والحرجة في الدول العربية المجاورة، مثل الكويت، حيث يقال أن الحكم السعودي يضيق ذرعاً بها ويضغط باتجاه لجمها. بل هو يشكل حماية للقوى الديموقراطية المطالبة بإحياء الحكم الدستوري والحياة البرلمانية في دول أخرى مثل البحرين وغيرها، تؤثر في السعودية وتتأثر بها.

وفوق ذلك، تشكل هذه الدعوة حماية خاصة للحكم السعودي ذاته، ليس فقط من حيث توسيع آفاق التسامح والتعاون والانفراج، بل من حيث عزل الفئات المتطرفة الداعية الى التغيير بالعنف وقطع الطريق عليها باستقطاب غالبية المواطنين والفئات الاجتماعية المطالبين بالتغيير والرافضين للعنف والتطرف.

وتبعاً لذلك يمكن القول أن الأمير طلال، سواء في مواقفه السابقة أياً كانت مبرراتها وسلبياتها، أو في مواقفه الجديدة المثيرة للجدل والخارجة عن المألوف، يشكل حالة استثنائية ملفتة، ليس في السعودية فحسب، بل في العالم العربي قاطبة، فاستحق بذلك عن جدارة لقب «أمير الديموقراطية!

الضيف

تاب الى المسيح ثم ارتد الى عالم التسليح

جوناثان آيتكن يدفع ثمن فاتورة محمد بن فهد!

بعدما أسقط الوزير السابق في حكومة المحافظين البريطانية دعواه ضد جريدة «غارديان» وتلفزيون «غرانادا»، وما أدى اليه ذلك من خسائر مادية ومعنوية لحقت به وبسمعته، غاب عن الأنظار فترة طويلة، ثم عاد ليطل من جديد في مقال رائع نشره في إحدى الصحف الكبرى أعلن فيه ندمه وتوبته، ومؤكداً فيه أنه بعد مراجعة ذاتية قاسية، قرر أن يعيش بقية حياته حياة مسيحية صادقة ونقية من الشوائب.

وبعد ذلك المقال البليغ بعدة أشهر، أعلنت شركة «جي. سي. إي - ماركوني» لصنع الأسلحة أنها وظفت جوناثان آيتكن لديها بصفة استشارية وبصورة مؤقتة لمتابعة عقد لبيع الأسلحة الى المملكة العربية السعودية. وما إن انتشر الخبر في الصحف، حتى تحركت الشرطة البريطانية على الفور لاعتقاله وابنته والتحقيق معهما بتهمة حلف يمين كاذبة وعرقلة مجرى سير العدالة، عندما كان مدعياً أمام القضاء ضد وسائل الإعلام التي كشفت قبوله، وهو وزير مسؤول، ضيافة أصدقاء سعوديين في فندق «ريتز» الباريسي الذي يملكه محمد الفايد صاحب محلات «هارودز» اللندنية، ثم الإفراج عنهما بكفالة. وتردد خطأ يومئذ، أن رجل الأعمال اللبناني سعيد أياس، المرافق في ذلك الوقت للأمير محمد بن فهد حاكم المنطقة الشرقية في السعودية، هو الذي قام بدفع الفاتورة موضوع الدعوى، بينما في الحقيقة دفعها الأمير محمد.

لكنه من غير المنتظر، إذا أحيلت القضية الى المحاكمة، أن يدلي اياس بشهادة في الموضوع، مع أن الشرطة البريطانية استدعته هو الآخر للإدلاء بإفاداته، لكنها لم تعتقله كما شاع خطأ في بعض وسائل الإعلام السعودية.

ومن الملفت أن الشرطة البريطانية لم تتحرك لاعتقال جوناثان آيتكن، إلا في اليوم التالي للإعلان عن توظيفه في شركة الأسلحة، مما يحمل على الظن بأن هذه الخطوة جاءت بفعل نكثه بالتعهد الذي قطعه على نفسه في توبته الى المسيح في المقال المشار اليه، مما اعتبر ربما من قبيل «الإدمان على الكذب» كما قال بعض الإنكليز، أو كما تقول العرب «من شب على شيء شاب عليه»!

ثم إن إعطاء شركة السلاح جوناثان آيتكن تلك الوظيفة الاستشارية بعينها، يشير الى أن الوزير السابق ما زال على علاقة ما بالأمير محمد، وربما بغيره من الأمراء والمسؤولين السعوديين، خصوصاً أن الشركة عللت توظيفها له بما له من دالة في بعض الدول العربية المشترية للسلاح.

والواقع أن آيتكن ربما يكون قد أقبل على تلك الوظيفة بسبب أحواله المادية الضيقة وتراكم الديون عليه من جراء تفريمه دفع تكاليف المحكمة البالغة حوالى المليونين من الجنيهات الاسترلينية في القضية التي رفعها ثم أسقطها في السنة الماضية، على الرغم من المساعدة المالية التي تلقاها من أحد الأمراء النافذين!

والدليل على ضائقته المالية، اضطراره الى بيع منزله في دائرته الانتخابية في مقاطعة «كنت» بمبلغ ٥٠٠ الف جنيه، ومنزل عائلته في لندن بمبلغ مليون جنيه.

ومما زاد ضيق الفرص أمامه، أن الليدي ثاتشر رئيسة حكومة المحافظين في الثمانينات سحبت تكليفها له كتابة سيرتها في كتاب كان من المنتظر أن يدر عليه مالاً وفيراً. وقد اختارته ثاتشر لكتابة سيرتها، على الرغم من البرود السابق بينهما، لأنه كاتب سيرة من الطراز الأول، وما زال كتابه الشيق عن سيرة الرئيس الأميركي الراحل ريتشارد نيكسون، من أفضل الكتب الجديرة بالقراءة.

ولسنا ندري أي عبرة يستقيها آيتكن الآن من التطورات المستجدة في قضيته، حيث لم يطل أمد العبرة السابقة المتمثلة في توبته المسيحية. لكنه لا شك في أنه يقول في سره: إن صداقة العرب مكلفة للغاية!

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

انطوان شكرالله حيدر — مدير التحرير
عماد الفرزلي — مدير الانتاج
كمال فرج الله — العلاقات العامة
PROXIMA ATELIER — التصميم والاخراج

المكاتب:
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873
E.Mail:proxima.ltd@easynet.co.uk

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في انحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738